جامعة 08 ماي 1945

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: 1995496899

الرقم التسلسلي: 0011362455173,24727

تأثير توجهات الرأي العام على روابط الاستراتيجية الأمريكية – الصهيونية

تخصص: دراسات استراتيجية و أمنية

إعداد الطالب:

- قوارطة عمار

إشراف الأستاذ:

د. مخلوف وديع

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
منصر جمال	أستاذ تعليم عالي	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	رئيسا
مخلوف وديع	أستاذ مساعد ــب-	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
بوستي توفيق	أستاذ تعليم عالي	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الدراسية: 2024/2023.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بعد الحمد لله على عظيم فضله وكثير عطاءه، له أسجد سجود الحامدين

الشاكرين لأن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر إلي الأستاذ المشرف د/ مخلوف على قبوله الإشراف على هذا البحث،

وعلى كل ما قدمه لي من توجيهات قيمة.

أشكر كل من قدم لي يد المساعدة في انجاز هذا العمل.

الطالب: قوارطة عمار

إهـــــداء

إلى رمز النبل والأخلاق...منبع الجود والكرم...ربتني وليدا وسقتني من حنينها

شهد المنام ...ارضعتني حنانا وحبا...إلى فيض العطف والمودة...سهرت من أجل راحتي...

إلى العزيزة ... أمي رحمها الله.

إلى من أحمل لقبه بكل فخر أبي رحمه الله،

إلى رمز المحبة والوفاء زوجتي ...وأبنائي،

إلى رمز العطاء والكرم إخوتي وأخواتي...وأبنائهم،

إلى كل الأهل الأعزاء،

إلى كل الأصدقاء والزملاء المخلصين الأوفياء.

لكم جميعا أهدي هذا العمل

الطالب: قوارطة عمار

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: إطار مفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: ماهية الرأي العام

المطلب الأول: تعريف الرأي العام

المطلب الثاني: تصنيفات وخصائص الرأي العام

المطلب الثالث: أهمية ووظائف الرأي العام

المبحث الثاني: الرأي العام الأمريكي

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في اتجاهات الرأي العام الأمريكي

المطلب الثاني:الانتخابات الرئاسية في الرأي العام الأمريكي

المطلب الثالث: الرأي العام الأمريكي اتجاه الكيان الصهيوني

المبحث الثالث: الرأي العام الصهيوني

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في الرأي العام الصهيوني

المطلب الثاني: الرأي العام الصهيوني اتجاه الصراع مع الفلسطينيين

المطلب الثالث: الرأي العام الصهيوني اتجاه أمريكا

الفصل الثاني: الإستراتجية الأمنية الأمريكية الصهيونية

المبحث الأول: الإستراتجية الأمنية الأمريكية

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمنية

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة في ظل الظروف الدولية الجديدة

المطلب الثالث:الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر2001

المبحث الثاني: الإستراتجية الأمنية الصهيونية

المطلب الاول: مرتكزات المقاربة الإسرائيلية للأمن

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تطور المقاربة الأمنية الإسرائيلية

المطلب الثالث : أهداف الأمن الإسرائيلي واستراتيجية تنفيذه

المبحث الثالث: روابط الإستراتجية الأمنية الأمريكية الصهيونية

المطلب الاول: علاقة اسرائيل مع الولايات المتحدة الامريكية

المطلب الثاني: مرتكزات العلاقة الأمريكية-الإسرائيلية وبعدها الاستراتيجي

المطلب الثالث:مجالات التعاون الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي

الفصل الثالث: الرأي العام وروابط الإستراتجية الأمريكية الصهيونية

المبحث الأول: ما هو ثابت وما هو متغير في روابط الإستراتجية الأمريكية الصهيونية

المطلب الأول: ما هو ثابت في روابط الإستراتجية الأمريكية الصهيونية

المطلب الثاني: ما هو متغير في روابط الإستراتجية الأمريكية الصهيونية

المبحث الثاني: حالات تأثير الرأي العام على روابط الإستراتجية الصهيونية الأمريكية

المطلب الأول: حالة التدعيم

المطلب الثاني: حالة التغيير

المطلب الثالث: حالة الأولوية

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لتأثير الرأي العام في روابط الإستراتجية الأمريكية الصهيونية

مطلب الأول: سيناريو اتجاهي أو خطي

مطلب الثاني: سيناريو إصلاحي تفاؤلي

مطلب ثالث: سيناريو تحولي راديكالي تشاؤمي

خاتمة

مقـــــــدمة

تمهيد:

تسعى الوحدات السياسية إلى بناء وتدعيم شرعيتها على مختلف الأصعدة، من خلال التفاعل مع الرأي العام والتحرك وفق ما يفرضه ويساير اتجاهاته وأولوياته ، على الصعيد القانوني يسعى النظام السياسي إلى الحركة وفق قواعد سن وتطبيق القانون، وعلى الصعيد السياسي تسعى الطبقات الحاكمة إلى التعامل وفق توقعات الجماعة وضميرها العام ضمن مدخلات ومخرجات الرأي العام الوطني.

يشكل الرأي العام متغير رئيسي في التصميم ،الصياغة والتخطيط لسياسات الدول سواء على الصعيد السياسي، أو الاقتصادي، أو الثقافي خصوصا في ظل التفاعل الحاصل في سياق العملية الديمقراطية في عدد من مناطق العالم وإذا كان ذلك بنسب متفاوتة، فضلا عن مخرجات الثورة التكنولوجية في ميدان المواصلات وتنامي و ارتفاع تفاعل وسائل الاتصال الجماهيري المرتبط بنمو الوعي الجماهيري .

تقوم العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني على أساس وجودي مصلحي وعقائدي، حيث أسهمت الثقافة ومختلف العقائد الأمريكية إسهاما أساسيا في ميل شريحة كبيرة من المواطنين الأمريكيين إلى الكيان الصهيوني والارتباط به وتأييده، ذلك من خلال التعاطف مع اليهود الذين استطاعوا أن يكونوا لأنفسهم صورة إيجابية في المجتمع الأمريكي بناءا على سردية الضحية من ما يسمى بالهولوكوست في الحرب العالمية الثانية والذي ينعكس على الرأي العام في بناء وتوثيق الروابط الإستراتيجية الأمريكية الصهيونية.

يُبرز مستوى الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني وجود روابط إستراتيجية ذات نوعية خاصة بين الطرفين والتي تخضع بشكل ملحوظ لرأي العام الوطني حسب تفاعلات اللعبة الديمقراطية لكلا الطرفين فالعلاقة بينهما من ناحية تميزها تشكل في حد ذاته موضوعا للنقاش والدراسة من منظور مدى تأثير الرأي العام الوطني لكلا الجانبين كون الرأي العام الدولي جزء من الإستراتجية الأمريكية الصهيونية وليس طرف مؤثر فيها، فكل ما يؤثر في الرأي العام الدولي خصوصا وسائل الإعلام هي بيد الطرف الأمريكي والصهيوني من ناحية التمويل والتوجيه عكس الرأي العام الداخلي الذي له

مجالات أخرى للتفاعل في صناديق الاقتراع والتظاهرات في الشوارع على سبيل المثال لا الحصر والتي لا يتوفر عليها الرأي العام الدولي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني.

رغم تسويق الكيان الصهيوني لصورته القادر على ضمان أمنه بمختلف الشعارات كالجيش الذي لا يقهر وعديد الأفلام حول براعم جهازه ألاستخباراتي الموساد إلا أن حرب غزة الأخيرة أبرزت مدى ارتباطه استراتجيا بالولايات المتحدة الأمريكية رغم مختلف الحركات والمظاهرات المعارضة للدعم الأمريكي للكيان الصهيوني وحتى المعارضة الداخلية الصهيونية للحرب على غزة، من ثم يبرز لنا سياق وقلق معرفي يترتب عليه دراسة مدى تأثير الرأي العام في روابط الإستراتجية الأمريكية الصهيونية.

أهمية الدراسة:

ترتبط دراسة الإستراتجية الأمنية الصهيونية الأمريكية بمواضيع الساعة والتي تشغل حيز كبير من الفضاء الإعلامي من خلال حرب غزة منذ 2023 فضلا عن كونها ذات أهمية بالغة في المجال الأكاديمي كونها تركز على إحدى أهم الروابط الإستراتجية الأمنية في ميدان العلاقات الدولية ومدى علاقتها بالرأي العام في بيئة دولية ميزتها العولمة وما يرفقها من تطور تكنولوجي خصوصا في نقل المعلومات وعدم إمكانية التحكم الكلي فيها ما ينتج عنه أهمية علمية وأهمية عملية.

الأهمية العلمية: دراسة نموذج مهم على صعيد تخصص الإستراتجية الأمنية والذي له عديد التبعات في منطقة الشرق الأوسط ومدى تأثير الرأي العام في تصميم سياساته بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني من جهة ومدى تأثير الرأي العام في هذا التصميم من جهة أخرى والذي يتعدى للتفاعل خصوصا في بيئة مادية متعلق بتموين السياسات والذي يلعب فيها الرأي العام دور مهم من ناحية الرضا وعدم الرضا على هذا التموين.

الأهمية العملية: من خلال ما يجري اليوم في منطقة الشرق الأوسط خصوصا فيما يتعلق بحرب غزة تبرز عملية الدراسة في السعي لفهم العلاقة الإستراتجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان

الصهيوني والتي تمثل عنصر جذب وجدل خصوصا في فهم الواقع في منطقتنا العربية والفلسطينية خصوصا والذي يستمر منذ أربعينيات القرن الماضي وقت إعلان قيام الكيان الصهيوني.

مبررات اختيار الموضوع:

يعتبر موضوع الرأي العام وروابط الإستراتيجية الأمريكية الصهيونية من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين في مجال العلاقات الدولية.

الأسباب الذاتية: يمكن حصرها في

- ميول الباحث المعرفي إلى دراسة هذا الموضوع ولاسيما أنه من المواضيع المطروحة بقوة والتي تجلب اهتمام كل الأوساط.
- اهتمام الباحث بهذا النوع من الدراسات بحكم التخصص.
- محاولة اكتساب رصيد معرفي ونظري أكثر حول موضوع الرأي العام والإستراتيجية الأمريكية الصهيونية .

الأسباب الموضوعية:

- إن دراسة موضوع الرأي العام وروابط الإستراتيجية الأمريكية الصهيونية تعد من الموضوعات التي تشكل مصدر إلهام للباحث، فعادة ما يتبع الباحث السياسي تطور الظواهر التي تم دراستها في الواقع ويمثل ذلك استجابة لانعكاساتها، فوظيفة البحث العلمي في دراسة الظواهر خاصة السياسية هي وصفها ومحاولة تفسيرها ومن ثم استخلاص أسبابها ومالأتها، هذا من الناحية النظرية ، أما من الناحية العملية فتكمن من خلال الحرص على تكوين مرجعية فكرية بشأن طبيعة الرأي العام الأمريكية الصهيوني ، ودعم النظام الأمريكي وتوجهاته أساسا للكيان الصهيوني .
- حرب غزة الأخيرة والجرائم التي تُرتكب فيها حيث أن الملاحظ هو تأثير الرأي العام الوطني الأمريكي في العلاقة مع الكيان الصهيوني وتنامي المظاهرات في الجامعات

الأمريكية وحتى في الداخل الصهيوني المعارضة للحرب كل حسب رؤيته وأوليته في وقف الجرائم أو إطلاق صراح الرهائن...الخ.

- محاولة معرفة الدور اللوبي الصهيوني الأمريكي ممثلا في منظمة الأيباك في توجيه وإقناع الرأي العام الأمريكي خاصة النخب الأمريكية حول دعم الكيان الصهيوني.

أهداف الدراسة:

وعلى هذا الأساس تهدف الدراسة إلى:

- محاولة إلقاء الضوء على طبيعة منظمة "أيباك" وهي اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون · العامة وكيف استطاعت أن تؤثر على مراكز صنع القرار للسياسة الأمريكية وأهم الوسائل والآليات التي استعملتها في تحقيق أهدافها المتعلقة أساسا بتطوير العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية.
- محاولة التعرف على أهم المتغيرات المادية والغير مادية التي تساهم في التأثير على مكانة اللجنة· الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة وإعطاء التفسير الحقيقي للانحياز الكبير من قبل الإدارة الأمريكية لتلك السياسات الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط .
- توضيح حجم الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل وانعكاس هذا الدعم على حل القضية الفلسطينية أو الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

مجال الدراسة:

أ- الحدود الزمنية:

هذه الدراسة محددة من الناحية الزمنية من تاريخ الإعلان عن تأسيس الكيان الصهيوني سنة 1948 وبناء العلاقات الأمريكية-الصهيونية في جانبها الاستراتيجي ،إلى غاية اليوم.

ب- الحدود المكانية:

تتناول هذه الدراسة موضوع الرأي العام وروابط الإستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك دولة الكيان الصهيوني، حيث سنحاول تقديم تاريخ هذه العلاقات وواقعها، كما أننا سنحلل مدى تأثير الرأي العام على تلك الروابط الإستراتيجية.

إشكالية الدراسة:

يؤثر الرأي العام على الروابط الإستراتيجية الأمريكية الصهيونية بشكل ملحوظ مما استدعى طرح العديد من التساؤلات، خاصة منذ تكوين اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأميركية وظهور مصطلح الصهيونية إلى غاية تكوين علاقة إستراتيجية بين البلدين في مجالات متعددة، ومن هنا نطرح الإشكالية الآتية:

كيف يؤثر الرأي العام على روابط الإستراتيجية الأمريكية الصهيونية؟

وتنطوي تحت الإشكالية مجموعة التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما المقصود بالرأي العام؟

2- ما المقصود بالإستراتيجية الأمريكية الصهيونية؟

3- ما هي علاقة الرأي العام بالإستراتيجية الأمريكية الصهيونية ؟

الفروض العلمية:

للإجابة على الإشكالية السابقة نطرح الفرضية التالية:

كلما كان الرأي العام الصهيوني والأمريكي متقاربا في التفاعل مع القضايا المشتركة كلما كانت روابط الإستراتجية الأمريكية الصهيونية أكثر ثباتا.

للإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة يمكن وضع مجموعة من الفرضيات والمتمثلة فيما يلي:

- كلما زاد تأثير اللوبي الصهيوني في الإدارات الأمريكية كلما أثر ذلك في مكانة الكيان الصهيوني في تصميم السياسة الخارجية الأمريكية.

- كلما كان الرأي العام الأمريكي ايجابي اتجاه الكيان الصهيوني كلما زاد المساعدات الأمريكية له.
- يؤثر الرأي العام الأمريكي والصهيوني في المصالح الإستراتجية والقومية لكلا الطرفين.

مناهج الدراسة:

باعتبار أن المنهج هو القاعدة الأساسية لكل البحوث العلمية الأكاديمية اقتضت الضرورة العلمية الاستعانة ببعض المناهج التي تندرج ضمن موضوعنا هذا بغرض تحقيق أهداف الدراسة، فاختيار المنهج في أي دراسة يأتي من قبيل الموضوع والهدف من الدراسة.

- **المنهج التاريخي:**

تم الاعتماد في هذا الموضوع على المنهج التاريخي باعتباره الأنسب لسرد الحقائق والأحداث التاريخية، فيتم اعتماده على مجموعة من التصورات أو المنطلقات النظرية فيستعمل هذا المنهج إذا ما أراد تحليل وتقويم ظاهرة أو حدث في زمان سابق ودراسة تاريخ القضايا والظواهر والمشكلات، حيث أن هذا المنهج يتم تأصيل للمعطيات في سياقها التاريخي.

- **المنهج الوصفي التحليلي:**

يستخدم هذا المنهج بصفة عامة في العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية بصفة خاصة، حيث يتم من خلاله تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة ووصفها وصفا موضوعيا من خلال جمع الحقائق والبيانات وعلى استخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي، وقد تم الاعتماد عليه بشكل كبير في هذه الدراسة من خلال تحديد مفهوم الرأي العام والإستراتيجية ومفهوم الأمن.

- **منهج تحليل المضمون:**

هو المنهج الذي يهتم بالتعرف على معالم الظاهرة أو المشكلة ويقوم بتحليل استخراج المتغيرات التي تحكمها، فقد تم استخدامه من خلال تحليل الروابط الإستراتيجية الأمريكية الصهيونية ومدى تأثير الرأي العام عليها.

الإطار النظري للدراسة:

يتعلق بالنظرية الواقعية في الاعتماد عليها ضمن دراستنا من خلال عديد منطلقاتها وأسسها في محاولة فهم العلاقة الإستراتجية الصهيونية الأمريكية من ناحية السعي لتحصيل القوة في منطقة الشرق الأوسط فضلا عن أهم روابط الإستراتجية الأخرى وهي المصلحة المتبادلة بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك النظرية البنائية حيث يتجلى ذلك في لعب المجتمع دور أساسي في تحديد وصناعة القرار من خلال الرأي العام، دون أن ننسى النظرية الليبرالية وذلك في بروز المؤسسات كفاعل أساسي في اتخاذ وصناعة القرارات.

أدبيات الدراسة:

تطلب إنجاز هذا العمل الاستناد إلى مراجع و أدبيات اهتمت بهذا الموضوع حيث لا توجد مراجع متخصصة بنفس العنوان، تم جمع معلومات من كتب ومجلات ودوريات و رسائل و أطروحات جامعية ومواقع إلكترونية.

1- عبد السلام رزاق : اتجاهات الرأي العام الأمريكي تجاه إسرائيل: من التوافق إلى الانقسام، 2021،

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها مراجعة شاملة وذكية ومدروسة للمواقف الأميركية تجاه إسرائيل من عام 1944 حتى عام 2019 ، بالنظر إلى كل التغييرات بمرور الوقت والاختلافات بين شرائح السكان الأميركيين.

ولذلك تضمنت هذه الدراسة لمادة علمية لا غنى عنها لعلماء وطلاب السياسة الخارجية الأميركية والرأي العام وسياسة الشرق الأوسط والعلاقات الدولية، وكذلك محل لي السياسة وصناع القرار والصحفيين والمهتمين بالسياسة الأميركية تجاه إسرائيل.

وبالنظر إلى أن استطلاعات الرأي تمثل آلية بحثية مهمة لقياس وتحليل اتجاهات الجمهور العام حول قضية معينة، شريطة اتخاذ جملة محاذير مرتبطة بالأجوبة المقدمة من قبل المبحوثين وعدم السقوط في النزعات التعميمية.

2- كتاب محمد عبد العزيز ربيع بعنوان المعونات الأمريكية لإسرائيل، توصلت هذه الدراسة إلى أن إسرائيل تتحصل على العديد من المعونات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعل العلاقات بينهما حالة خاصة، واشتملت على الإعانات المالية لشراء معدات حربية، وغيرها من المجلات الأخرى، وتعود أسباب هذه المساعدات إلى دور الكونغرس في ربط القضية بملابسات سياسية أمريكا الداخلية والخارجية.

3- هيثم مزاحم، "إسرائيل وأمريكا من الرصيد إلى العبء الاستراتيجي"، 2024. تتناول المقالة العلاقة بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية وفق إشكالية ماهية العلاقة الخاصة بينهما فضلا عن حدود هذه الدراسة من المنطلقات إلى التحول لعبء استراتجي للولايات المتحدة الأمريكية.

صعوبات الدراسة

يمكن إجمال الصعوبات التي اعترضت الباحث في هذه الدراسة في ما يلي:

- نقص المادة العلمية الموضوعية الغير منحازة فيما يخص الروابط الإستراتيجية والرأي العام الأمريكي الصهيوني .
- تهم معاداة السامية التي تلاحق كل أكاديمي يسعى لدراسة العلاقة الصهيونية الأمريكية والتي تجعلنا نجد صعوبة في إيجاد معلومات أكاديمية.
- وجود عدد كبير من المواقع الإلكترونية لا تتمتع بالمصداقية، ويصعب تحديد المصادر التي أستيقت منها معلومات.

تفصيل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول في الفصل الأول تناولنا البعد المفاهيمي للدراسة والمتعلق بالرأي العام ومختلف أنواعه إضافة إلى مظاهره وأهم العوامل المؤثرة فيه سواء على الصعيد الأمريكي أو الصهيوني.

في الفصل الثاني تطرقنا إلى الإستراتجية الأمنية الأمريكية والصهيونية ومختلف الروابط بينهما في عديد المراحل الزمنية والمنطلقات الفكرية والعقائدية لكل من الإستراتجية الأمنية الأمريكية والإستراتجية الأمنية الصهيونية.

في الفصل الثالث تطرقنا لروابط الإستراتجية الأمريكية الصهيونية ومدى تأثير الرأي العام لكلا الطرفين من ناحية الثابت والمتغير في الإستراتجية الأمنية الأمريكية فضلا عن تناول حالات تأثير الرأي العام في الإستراتجية الأمريكية الصهيونية بين التغيير، التدعيم والأولوية وفي الأخير طرحنا مجموعة من السيناريوهات حيال تأثير الرأي العام على الإستراتجية الأمنية الأمريكية الصهيونية.

الفصـــــل الأول:

إطار مفاهيـــــــمي

للدراســــــــة

تمهيد:

يُشكل الرأي العام أحد المفاهيم الأساسية المرتبطة بتخصص العلوم السياسية لما له من أهمية في سياق التفاعل الحكومي الشعبي ومدى التأثر والتأثير المتبادل بينهما، ما يترتب عليه عديد النتائج والتي تساهم في إتباع سياسات دون الأخرى من بداية سلم وعملية اتخاذ القرار حتى التغذية العكسية حسب النموذج الإستوني، في السياق ذاته يُعد الرأي العام من العناوين التي تشكل أحد أهم مواضيع ومجادلات الأكاديميين لما له من أهمية في قراءة الحياة السياسية والاجتماعية داخل الدول، حيث تُشكل التطورات التي طرأت في سياق العولمة في المجال التكنولوجي والاتصالي عامل محوري في تصاعد دور وتأثير الرأي العام والذي انعكس على أداء الحكومات والدول سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وضمن عديد المجالات من الاجتماعية مرورا بالاقتصادية والسياسية وصولا إلى الإستراتجية ما يتبين في موضوع دراستنا المتعلق بتأثير الرأي العام في الإستراتجية الصهيونية والأميركية والتي تستوجب علينا معرفة ماهية الرأي العام.

المبحث الأول: ماهية الرأي العام

يُشكل عنصر عدم الربحية السمة الأساسية في تفريق الرأي العام عن باقي مكونات الدولة والمجتمع إلا أم مفهومه يبقى يختلف باختلاف البعد الإيديولوجي الفكري للساعين لتعريفه والتفاعل ضمنه، زيادة على احتوائه العديد من عوامل التعقيد المرتبطة أساسا بمدركات وسلوكيات المجتمع في تفاعله مع الدولة وما المُراد الوصول إليه ضمن العلاقة سلطة تنفيذية ورأي عام، حيث يتضمن هذا الأخير عديد الخصائص والوظائف والتي سنتطرق إليها في ما يلي:

المطلب الأول: تعريف الرأي العام opunion public

على الرغم من تردد مصطلحات الرأي العام كثيرا في حياتنا اليومية ، واتفاق الباحثين على أنه عامل مهم ومؤثر في المجتمعات فان هؤلاء يؤكدون على السيمة المتغيرة للرأي العام.

ا- التعريف اللغوي للرأي العام:

جاء في تعريف مفردة الرأي في معجم لسان العرب لابن منظور أن كلمة الرأي تعني الرؤية بالعين وهي تتعدى إلى مفعول واحد، وبمعنى العلم تتعدى إلى مفعولين، ويقال: رأى، رؤية، ورأيا بمعنى راءة، والرؤية هي النظر بالعين والقلب[1].

أما في معجم مختار الصحاح فجاءت كلمة رأي على أنها اسم مفرد وجمعه أراء وأيضا رئي على وزن فعيل، ويقال رئي من الجن أي مس ويقال رأي في الفقه رأيا، وقد تركت العرب الهمزة في مستقبله لكثرته في كلامهم[2].

كلمة رأي تعود أصولها إلى اللغة اليونانية حيث كان يطلق عليها doxa وهي تعني الرأي والظن وتحمل في جوهره إمكانية الريب والشك والتخمين.

أما مفردة العام فهي عكس الخاص أي ما لا يشمل أو يعبر عن الوحدة الذاتية بل الوحدة الكلية، ما يقابله مصلحة عامة أو قضايا عامة.

[1]- ابن منظور، **لسان العرب** (لبنان: دار الفكر للنشر والنوزيع، 2008)، ص 208.
[2]-محمد بن ابي بكر الرازي، **معجم مختار الصحاح** (لبنان: دار صادر، 2008)، ص 149.

والهدف الأساسي للعام هو وجود وفاق معقول يسمح بعمليات متنوعة لاتخاذ القرار والتحرك للأمام مع الحفاظ على تماسك الجماعة على المدى البعيد والأمر المهم هو أن العام لا يتكون من فرد واحد وبالتالي فالرأي العام هو عملية اجتماعية متواصلة[1].

ب- التعريف الاصطلاحي للرأي العام:

يشكل الرأي العام أحد المصطلحات الشائعة الاستعمالات في ميدان العلوم الاجتماعية لذلك يختلف تعريفه باختلاف الميادين المعرفية المهتمة به، ففي علم النفس يُنظر إلى الرأي العام على أساس كونه حالة أو ظاهرة فردية ، من ثم فالرأي العام هو مساعي إظهار وتوسيع أراء الأفراد في علاقتها بمختلف المعطيات الاجتماعية كالاتجاهات و القيم والمعتقدات، فيما يخص علم الاجتماع فالرأي العام هو ظاهرة تفاعل اجتماعية بين الأفراد في سياق علاقاتهم بالمتغيرات السياسية، الاقتصادية و الثقافية، في ميدان علم السياسة فالرأي العام فهم يركزون على دوره في التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي معتبرين أن التفاعل الديمقراطي يستوجب مراعاة أراء المواطنين في تصميم السياسة العامة، في ميدان الإعلام بالرأي العام فالتركيز على الدور الذي يلعبه الإعلام في التأثير على الرأي العام ، وأخيرا في الميدان الاقتصاد فإن الرأي العام يُنظر إليه من سياق البعد الاستهلاكي الذي يتحكم في حجم الطلب بناءا على طبيعته.

عرف المفكر نيكولاس لوهمان Luhmann Niklas[*] الرأي العام بأنه أحد المصطلحات المهمة للدلالات السياسية المعاصرة لفهم وظيفتها الاجتماعية ، والواقع الناشئ والمستقل عن الأنساق النفسية، كما يعتبر أداة لتشكيل الرأي الفردي، والمرآة التي تعكس التواصل، ووسيلة للرقابة السياسية، وبالتالي يؤدي في خلق ذاكرة جماعية عامة للمجتمع، ويعطي معنى عملي للأفكار، ويقدم مشروعا قائما على

[1]-ملاح السعيد، "الرأي العام والسياسة العامة: قراءة في طبيعة العلاقة"، **مجلة البحوث السياسية والادارية**، العدد 12 (2020)، ص198.

[*]نيكولاس لوهمان عالم اجتماع ألماني ومتخصص في إدارة النظم الاجتماعية. وهو مؤسس لنظرية النظم الاجتماعية. وتستند هذه النظرية على اتباع نهج متعدد التخصصات الاجتماعية التي تؤدي إلى إنتاج و تحاليل متعددة: اللغوية والفلسفية والأدبية، والتدريس والقانون والاقتصادي والبيولوجيا،و لاهوتية. وتخصص في نهاية حياته لتحليل ظواهر وسائل الاعلام.

خدمة قضية معينة، وتطوير حلول رشيدة من خلال الحوار القائم بين للنظام السياسي والمنظمات والتفاعلات السياسية[1].

عرف المفكر البريطاني ويليام البيج William Big الرأي العام بأنه نتيجة للعلاقة بين الأفكار والآراء ضمن مجتمع من المواطنين .

وعرف عالم النفس الأمريكي ليونارد دوب Leonard Dob الرأي العام على أنه مجموع أفكار واتجاهات المواطنين حيال قضية ضمن مجتمع واحد.

عرف السياسي الأمريكي" جيمس برايس James Brice" الرأي العام على أنه مفهوم لدلالة على الآراء والاعتقادات التي يراها الناس حيال القضايا التي لها تأثير كلي أو نسبي في مصالحهم العامة و الخاصة[2].

عرف عالم النفس الأمريكي فلويد ألبورت Henry Floyd Allport الرأي العام بأنه دلالة صادرة عن مواطنين ضمن ما يرونه أو يعتقونه حيال مسألة ما ضمن مبادرة شخصية أو على أساس تفاعل موجه لهم لإبراز مدى تأييدهم أو معارضتهم لمسالة أو قضية ما أو رجل سياسي ما أو مشروع مجتمعي ما، شرط أن يكون عددهم كافى للتأثير على مجريات الحياة العامة ، يبدو أن فلويد ألبورت يرى القضية من منظور التعداد الذي يكون عليه مباشرة تجاه الموضوع محل الرأي العام، فهو ربط هذا الأخير بتواجد مجموعة كبيرة من الناس و نسبتهم في العدد من الكثرة.

وعرف الكاتب الإعلامي جمال مجاهد تعريفا يشير إلى طبيعة القضايا التي يمكن أن يلتف حولها الرأي العام قائلا "الرأي العام هو ما هو مُعتقد بين مجموعة من المواطنين حيال مسالة تؤثر في مصالحهم أو منظومتهم القيمية والتي يتم إقرارها ضمن عملية التفاعل في سياق صراع ونقاش للمعتقدات والأفكار بين التأييد أو المعارضة. هناك حلقة تنقص هذا التعريف ليكتمل المشهد الخاص بالرأي العام، و هو التمظهر، أي ترجمة كل تلك العمليات إلى سلوكات على شاكلة الاحتجاجات،

[1]-خيرة العبدي وأم الخير تومي، " سياسات الجديدة وصناعة الرأي العام "، **مجلة افاق العلمية**، المجلد 12، العدد 5 (2020)، ص 223.

[2]-خالد حامد، " الرأي العام وحرية التعبير " ، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، المجلد 6، العدد 1(2013)، ص 24.

التظاهرات، المسيرات، .. فبروز الرأي العام يكتمل عندما يعبر الأفراد المكونين له عن مواقفهم و أراءهم بشكل علني ومعبر[1].

ويرى وسام فؤاد أنه يمثل خريطة تعكس محصلة التدافع بين وجهات نظر الجماعات المختلفة والناشطة عبر مختلف منصات التعبير عن الرأي حيال قضية أو قرار أو حدث يمس مصلحة حيوية أو أكثر من مصالح هذه .

أما المفكر السياسي المصري حامد ربيع فهو يرى أن الرأي العام في أوسع معانيه يشمل كل تعبير عن وجهة نظر معينة الجماعات بخصوص إحدى المشاكل التي تتعلق بمصير الجماعة تعبيرا أخذ صورة الإرادة العامة أو الميل العام نحو تفضيل نموذج معين من نماذج الحلول موضع المناقشة[2].

من خلال التعريفات التي أشرنا إليها يتضح لنا صعوبة تعريف الرأي العام بشكل دقيق و نهائي، فالصعوبة تكمن في تحديد مكوناته أولا ثم إلى مراحل تكوينه ثانيا، فالمقصود هنا ألا يتداخل الرأي العام بمفاهيم أخرى قد تجرنا إلى عدم فهم الظاهرة و منه صعوبة حشده و التعامل معه، وعليه فالرأي العام هو "حصيلة المناقشات لمجموعة كبيرة من الأفراد و ما ينبثق عنها من قرارات إرادية لقضية أو قضايا تعنيهم أو تعني مجالهم الحيوي، معبرين عن إرادتهم تلك، بأشكال مختلفة تتمظهر فيها مواقفهم إزاء تلك القضية"[3].

من خلال ما سبق من تعاريف نستنتج أنه لا يوجد تعريف واحد شامل وموحد بين المفكرين، حيث نطرح التعريف الإجرائي التالي للرأي العام على انه: "الرأي المنتشر لدى أكثرية الشعب الواعي حيال مسالة ما في سياق فترة معينة تتسم بالتفاعل والجدال الذي يخص مصالح أغلبية المواطنين أو منظومتهم القيمية الأساسية".

كما يمكن استنتاج مجموعة من القواعد العامة التي تحكمه وهي:

- الرأي العام عملية اختيارية، يقوم بها الفرد إزاء قضية هامة.

[1]- جمال مجاهد، **الرأي العام و قياسه** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2010)، ص 14.
[2]-حامد ربيع، **مقدمة في نظرية الرأي العام** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007)، ص 5.
[3]- يوسف تمار، "طرق حشد الرأي العام وأهميته"، **مجلة مصداقية**، العدد 1(2023)، ص 108.

- أن يكون واضحا وجليا من خلال التعبير عنه.
- الرأي العام عملية ديناميكية متجددة ، لها علاقة مباشرة مع معطيات الحياة المختلفة، فهو بذلك لا يشمل الثبات الذي تتميز به مجموعة المنظومة القيمية.
- يتخذ الرأي العام معطياته من البعد الاجتماعي الذي يتفاعل ضمنه.
- يمثل الرأي العام أفكار أغلبية من المواطنين، حيث تتصل هذه الأفكار بالقضايا الجدالية ذات البعد الجماهيري العام[1].

- **الفرق بين الرأي العام والاتجاه:**

يمكن تحديدها في الجدول الأتي:

الجدول رقم 1: الفرق بين الرأي العام والاتجاه

الرأي العام	الاتجاه
يتطلب وجود مشكلة قائمة يتم حسمها عن طريقه	لا يتطلب وجود مشكلة
يكون الرأي العام معلنا	قد يكون سريا أو معلنا
يكون متعلق بمجموعة الأفراد أو بمجتمع كامل	قد يكون فرديا أو جماعيا
يتميز بسرعة التقلب والتغير	يتميز بالثبات النسبي

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الثاني: خصائص الرأي العام وأنواعه:

يمثل الرأي العام مختلف تفاعلات الجماهير إزاء قضية جدلية في المجتمع والتي هي محل نقاش غير أن ذلك يعتمد على مجموع خصائص يمتاز بها الرأي العام والتي نسردها فيما يلي:

1- خصائص الرأي العام

[1]- لطيفة عريق، "قراءة في نظريات الاعلام المفسرة لتشكيل الرأي العام"، **مجلة المجتمع والرياضة**، المجلد 1، العدد 2، (2018)، ص 69.

- يمكن أن يكون الرأي العام كامنا كما يمكن أيضا أن يكون ظاهرا ما يقابله وجهات نظرا أو تعبير صريح ظاهر.
- يعتمد على البعدين الاستمراري والغير استمراري في سياق التنظيم الذي يعبر عنه الزعماء والمفكرون أو الغوغاء الذي تتميز به الجماعة.
- تعلقه بالمستوى التعليمي والحرية الإعلامية والتي تتجسد في إتباع الموافق الأقرب للعقلانية.
- امكانية التطرف في المواقف القائمة على الأبعاد النفسية من أهواء ورغبات[1].

أن يكون الأفراد الذين يعتنقون الرأي المعبر عنه على وعي به أثناء التعبير عنه، لان الرأي ما هو إلا ترجمة أو تعبير عن أحد الإحكام، والحكم في جوهره تأكيد للرأي، وقبل التعبير عن الرأي يوجد شيء ما في ذهن كل عضو من أعضاء الجماعة، وكذا في مشاعره لم يصل إلى حد الرأي، ويظهر الرأي وعي الأفراد عندما يتم توجيه لهم أسئلة معينة مما يكشف عن حكم كان موضع شعور غامض من قبل، وهكذا تتحدد المشاعر وتصبح الأفكار أكثر صلابة وتماسكا، ويترتب على هذه الخاصية للرأي العام أن البحث عنه من أجل اكتشافه قد يغيره أو يكونه، وقد أصبح من المسلم به في ملاحظة الظواهر الاجتماعية أن مجرد التدخل لفحص الظواهر قد يؤدي إلى تغيرها.

الأذواق وطرق كل فرد في إدراك الأنغام والألوان لا يمكن لأحد أن يناقشها، غير أنه مما لاشك فيه أنه إذا اتصل الأمر بأذواق رفيعة جدا فان الشخص قد يبحث عن طريقة يدافع بها عنها لأنه سيفترض أن ما يبتدي خلالها إنما يحمل في طياته موضوعية القيم الجمالية.

والرأي على عكس الذوق الذاتي، يمكن أن يكون موضوعا للمناقشة بل يمكن القول بأن كل مناقشة إنما هي كفاح بين الآراء المختلفة، وهذا يفسر عدم محاولة من لديه رأيا إن يفرضه بالقوة وإنما يحاول جعل الآخرين يتقبلونه أي يحاول دعم معقوليته النسبية.

[1]- ليندة لبيض،" تكنولوجيا الاتصال وصناع الراي العام الالكتروني"، **مجلة البحوث والدراسات الانسانية**، المجلد 16، العدد1، (2022)، ص 386.

- يتضمن الرأي العام وجود رأي أو أراء أخرى مخالفة، فالمناقشات لا تضاف إلى الرأي بطريق الصدفة، وإنما ترتبط به ارتباطا وثيقا، ذلك أن الشخص لا يؤكد رأيا إلا في مقابل رأي أخر مخالف، ويمكن التعبير عن هذا بالقول: أن الرأي العام يكون دائما منقسما، أما عندما يميل إلى أن يصبح إجمالا فانه يتحول إلى عقيدة عميقة ترتبط بالجماعة وتعد إحدى خصائصها.

- **الرأي العام ظاهرة اجتماعية:**

يظهر في بعد جمعوي وليس فردي ولا هو يمثل مجموعة الآراء الخاصة بل الأراء العامة، وفي ضوء ما تقدم فان القضايا التي تهم الرأي العام والتي لا يكون لديه معلومات كافية عنها وتكون غامضة تساعد على انتشار الإشاعات.

- **الرأي العام ليس مجرد تأكيد نظري:**

يقع بين التأكيد النظري القائم على الاقتناع والتعقل وبين الاندفاع العاطفي الذي لا يقاوم، فمن المنطقي عدم يوجد رأي إزاء قضية محايدة لا معنى لها[1].

2- أنواع الرأي العام :

تختلف تقسيمات الباحثين للرأي العام اختلافا كبيرا، فالبعض يتبنى تصنيفا على أساس مد استمرارية الرأي، وآخرون يجعلون من الظهور والعلانية معيارا للتقسيم أو من ناحية النطاق أو من حيث تأثيره وتأثره.

ا- من حيث استمرارية الرأي العام (المعيار الزمني:)

- رأي عام دائم أو مستقر: يرتكز عادة على أسس ثقافية أو دينية.
- رأي عام مؤقت : يرتبط بحادث عارض أو مصلحة مؤقتة، وينتهي بانتهائها.

[1]-جمال الدين قوعيش، "الاعلام الامني ودوره في تكوين الرأي العام" ، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، العدد 5، (فيفري 2014)، ص 60.ص 61.

- رأي عام يومي :ويثور بشأن مجريات الحياة اليومية، يتميز بالتقلب مقارنة بالرأي المؤقت.

ب- من حيث الظهور والعلانية:

- رأي عام ظاهر: كالانتخابات، مناقشات مفتوحة، مظاهرات واحتجاجات.
- رأي عام غير ظاهر (كامن): هنا يخشى المواطن التعبير عن وجهات نظره علانية بسبب القيود المفروضة.

ت- من حيث معيار الاستجابة للحملات الإعلامية:

- رأي عام قائد: يرتبط بالنخبة السياسية الحاكمة التي تفرض آرائها في المجتمع بتسخير وسائل الإعلام.
- رأي عام الجماهير :بما يضمه من قطاعات المجتمع الواسعة، وهي هدفا رئيسي للحملات الإعلامية.

ث- من حيث معيار المكان والتخصص النوعي:

- الرأي العام الوطني: ويرتبط بدولة من الدول.
- الرأي العام الإقليمي :كالرأي العام العربي، الإفريقي، أو الأوروبي.
- الرأي العام العالمي :ويمثل استجابة تلقائية للمسائل ذات الاهتمام العالمي بغض النظر عن الجنسية، الدين، الانتماء السياسي، وغيرها...إلخ.[1]

المطلب الثالث: أهمية الرأي العام ووظائفه

1- أهمية الرأي العام:

كثيرا ما كانت الشعوب سببا في إحداث تغييرات جوهرية في مجتمعاتها، سواء بالضغط على الحكومات من أجل تغيير بعض القوانين أو تعديلها أو إلغائها تماما، أو رفض تعيين مسؤول في قطاع

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات** (القاهرة: دار الأصدقاء للطباعة، 2004)، ص65.64.

معين وغيرها من الضغوطات الشعبية التي تتخذ عدة أساليب في التعبير عن مواقفها تلك، والتي تتراوح بين السلمية المطلقة إلى استخدام العنف بأساليبه اللفظي والجسدي أو مزيجا بينهما، بل وصل الحال بالشعوب في وقتنا المعاصر إلى تغيير أنظمة الحكم وقلب الموازين في حالة لم تكن معهودة من قبل، حيث تعبر في أسمى معانيها عن حالة الرأي العام في تلك المرحلة، وللأهمية الكبيرة التي تطبع الرأي العام في مختلف المجتمعات (خاصة منها الديمقراطية) فإن كثيرا من الباحثين قد صبوا اهتمامهم بدراسته لمعرفة طرق تشكيله والتنبؤ بحالته،" لدرجة أن المفكر ألأمريكي ويليام بينتلي William Bentlry كتب يقول :إن الذي يكتب عن الدولة، عن القانون، عن السياسة، دون أن يقترب من الرأي العام ويتفهمه، فإنه ببساطة يتجاهل أهم الأسس التي تقوم عليها هذه الدراسة ، نظرا لأن الرأي العام له تأثيرا ملحوظا مباشرا أو غير مباشر في الحياة السياسية[1] على وجه الخصوص، ولا يمكن أبدا التغاضي عن هذا التفاعل الحاصل، خاصة إذا علمنا أنه في الأنظمة الديمقراطية هناك منظومة مثلثة الأضلاع هي :السلطة والرأي العام والإعلام، وهي منظومة مترابطة ومتفاعلة ، ولا يمكن إغفال أي متغير منها أو تجاهله، أو دراسته بمعزل عن بقية المتغيرات الأخرى ذات الصلة، لأن من شأن ذلك أن يعطي صورة مشوهة ومنقوصة عن الواقع.

لقد اكتسب الرأي العام أهمية بالغة في وقتنا المعاصر وأنشئت المعاهد والمراكز المتخصصة التي تعنى بدراسته وقياسه، وازداد الاهتمام بتدريسه كمادة علمية، بل صار تخصصا أكاديميا قائما بذاته في عديد الجامعات العالمية، حتى وإن كان هذا الاهتمام قد ظهر" كمعطى متعلق بالأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فضلا عن التقدم الحاصل في ميدان العلوم والتكنولوجيا وسائل المواصلات والبعد الرقمي في مختلف دول العالم، لكن ومع كل الوسائل الاتصالية التي تسمح بالتعبير العلني عنه، غير أن الرأي العام يمكن أن يكون غير ظاهر بسبب عوامل سياسية أو اجتماعية، ولكنه يظهر مع زوال الأسباب المعوقة لبزوغه ، خاصة في ظل حالة الكبت التي يمكن أن تعيشها الشعوب سياسيا وإعلاميا، والتضييق على الممارسات النقابية وعلى منظمات المجتمع المدني،

[1]- رفيق سكري، **الرأي العام بين القوة الناعمة والقوة الخشنة** (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2012)، ص52 .

فالضغط يولد الانفجار لا محالة، لذلك فإن" وجود بيئة مجتمعية تتيح للأفراد التعبير عن رأيهم بكل حرية، مع تواجد وسائل إعلام تنشد الحرية والاستقلالية في ظل نظام سياسي غير قمعي، من شأن ذلك أن يعطي لهذه الأطراف الثلاثة المتشابكة مع بعضها، فسحة لوجود رأي عام قوي وفعال ومعبر حقيقة عن آراء الناس، وليس رأيا عاما مزيفا ، لذلك كثيرا ما يربط الباحثون بين قوة الرأي العام وبين مجال الحريات المتاح في كل بلد،" حيث يعتبر الرأي العام عاملا هاما يعبر عن مكانة الحرية السياسية في المجتمع، وخاصة في المجتمعات الغربية ، وحتى العربية (ومنها الجزائر) على حد سواء[1].

إن" انحسار محيط الحرية في الواقع الفعلي جعل من الفضاء الالكتروني واقعا بديلا، تحول مع وجود الشبكات الاجتماعية من كونه واقعا افتراضيا إلى واقع حقيقي، خاصة في ظل الافتراضات الأساسية التي قام عليها الفضاء الالكتروني من حيث التفاعل كنتيجة أساسية للتجانس في الاهتمامات والميول والاتجاهات بين المستخدمين الذين يتقاسمون نفس الرؤى حول قضية بعينها أو مجموعة قضايا يتناقشون حولها في ما بينهم، لكن ذلك لا ينفي وجود طرف آخر من المستخدمين لا يقاسمون نفس الأفكار والتوجهات حول نفس تلك القضايا[2]. جزء يستوجب نزعه لا تُتبع شعارات كمصطلح الحرية والواقع الافتراضي والحقيقي بل الموضوع عملياتي لا يستوجب الشعارات .

1- وظائف الرأي العام:

تتجلى وظائف تأثير الرأي العام في العناصر التالية:

-القرار السياسي والانتخابات

ضمن العملية واللعبة الديمقراطية المتعلقة بالانتخابات يشكل رأي الشعب منطق تصميم سياسات الحكومات حيث يتجلى ذلك في الأخذ بعين الاعتبار قضايا اهتمام الرأي العام في إقرار أي نشاط أو سياسية أو سن قانوني من طرف السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية.

- الحكم والنقاش السياسي

[1]- نورين عشاش، "استطلاعات الرأي العام في المجتمع بين التصديق والتشكيك"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، المجلد 9، العدد 3، (2018)،ص 199.

[2]- خديجة ريغي وصالح فلاق، "الشبكات الاجتماعية ودورها في تشكيل الرأي العام"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد 7، العدد 1، (مارس 2022)،ص 789.

تشكل قضايا إهتمام الرأي العام مصدر لوعود المترشحين في الحملات الانتخابية والتي من خلالها يسعون للوصول لسدة الحكم غير أن نفس هذه القضايا تمتد للممارسة السياسية التي تلي انقضاء الحملة الانتخابية وبداية تسيير الشأن العام ضمن النقاشات والجدالات التي تخص المصالح العامة والخاصة للمواطنين وعموم الشعب.

- المساهمة في مرحلة البناء:

يشكل الرأي العام عنصر ايجابي في السياسات التنموية للدول من ناحية تصميمها أو تصويبها من خلال تفاعله في إنجاحها أو حتى في إفشالها حيث يشكل الرأي العام مرافقا للخطط والمشاريع في ميدان تطبيقها لذا تسعى السلطة التنفيذية لإشراك الرأي العام في الحياة العامة بمختلف أبعادها السياسية الاقتصادية والثقافية.

- السياسة الخارجية:

للرأي العام دور مهم في تحديد ملامح وهوية الدولة في النسق الدولي حيث ـاخذ السلطة التنفيذية بعين الاعتبار اهتمامات وأولويات الرأي العام في تصميم مواقفها وسياستها الخارجية اتجاه القضايا الدولية التي تثير اهتمام الرأي العام,[1]".

المبحث الثاني: الرأي العام الأمريكي

يستحوذ موضوع الرأي العام الأمريكي على مكانة مهمة في البحوث الأكاديمية والعلمية، التي تساهم في تكريس الديمقراطية والمشاركة السياسية ، حيث تعنى هذه البحوث في دراسة العلاقة بين البعد السياسي العملياتي في إقرار السياسيات سواء الداخلية أو الخارجية وتأثيرات الرأي العام في هذا الصدد، حيث تزايدت دراسة الرأي العام الأمريكي في الأدبيات الأكاديمية الحديثة نتيجة لثورة المعلومات وتقنيات الاتصال التي تقدم فرصا كبيرة للرأي العام في مجال الحياة السياسية ، وعلى الأخص علاقته بعملية صنع القرارات.

[1]- محمد الامين زنوحي وابتسام رايس، "الرأي العام الافتراضي والسياسات العامة في الجزائر"، **المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي**، المجلد 9، العدد 2، (2022)، ص 358. 359.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في اتجاهات الرأي العام الأمريكي

يمثل الرَّأي العّام الأمريكي موضوعا جدليا تتعارض فيه الآراء، حيث يعتمد على البعد التفاعلي في اختلاف المواقف بين مكونات الجماعة حيال القضايا التي تشكل أهمية لديها[1] .

وتعتبر الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة ووسائل الإعلام والاتصال، من أهم العوامل المؤثرة فى إتجاهات الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية.

- **الأحزاب السياسية:**

يعتبر الحزب بنية سياسية رئيسية في النظام السياسي الأمريكي يستمد وضعه وشرعيته من خلال أدائه الوظيفي ونسيج العلاقات الذي يقيمه بين المجتمع -الرأي العام - والنظام السياسى ، وانطلاقاً من هذا الوضع يتحدد وضع الأحزاب الأمريكية إزاء عملية صناعة القرار السياسى من خلال وظيفة التأثير التي تتم في مؤسسات الجهاز التنفيذي و الكونغرس.

إن الأحزاب السياسية الأمريكية تمثل قناة سياسية لتلقي مطالب الرأي العام الأمريكي من الأفراد والجماعات كالنقابات والجمعيات المهنية والمنظمات المحلية ..، ويعتبر البرنامج الانتخابي الوسيلة الرئيسية التي تستخدمها الأحزاب لاستيعاب تلك المطالب أو الاحتياجات والاقتراحات وبلورتها في شكل أهداف سياسية ومقترحات عملية وتفصيلية ووسائل عمل تمثل بمجموعها البرنامج السياسي الذي يقترح الحزب تنفيذه في حالة وصوله إلى السلطة.

يرشح الحزب عدداً من الشخصيات للانتخابات البرلمانية والرئاسية لكسب الأصوات الشعبية خلال الحملات الانتخابية بهدف الحصول على مناصب السلطة التشريعية (الكونغرس مجلسي الشيوخ والنواب)، والسلطة التنفيذية (الرئيس)[2].

[1]- شكالي عمر فاتح، "تاثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الامريكية"، **مجلة قضايا معرفية**، العدد 1،(2020)، ص 5.

[2]- مسعود عز الدين، **الرأي العام في النظام السياسي الاسلامي والنظام الديمقراطي الغربي**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاسلامية (جامعة باتنة: كلية العلوم الاسلامية، 2009)، ص370.

- **جماعات الضغط:**

هناك عدة جماعات ضاغطة في الولايات المتحدة الأمريكية من بينها اللوبي الصهيوني الذي تتجلى قوته في مظهرين رئيسيين وهما:

- **الأول:** قوة موارده وضخامتها داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، والتي أحرز عليها تاريخياً في أهم مراكز التأثير على مجريات العملية السياسية:

-موارد مالية ضخمة ونفوذ في سوق المال والأعمال والشركات العملاقة في ميادين الصناعات الحربية والتكنولوجيا والأسر الثرية والبنوك.

-موارد إعلامية كبيرة في مجال الصناعة الإعلامية والإنتاج السمعي البصري والسينمائي.

-التأثير في القنوات والهيئات السياسية كالأحزاب والجمعيات المهنية والنقابات ومراكز البحث والاستشارة.

- **الثاني**: إن أداء اللوبى الصهيوني بحكم موارده - المذكورة في المظهر الأول - يمتد إلى نطاق أعلى قمة هرم الدولة في البيت الأبيض ومختلف أجهزة صناعة القرار السياسى (الكونغرس والسلطة القضائية..) وهو ما يمكن ملاحظته بشكل جلي فيما يتعلق بالقرار السياسى الأمريكي إزاء القضية الفلسطينية.

وما يدل على قوة هذا اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة :

* ما تناقلته الصحف العالمية نص تصريح أدلى به الجنرال جورج براون رئيس هيئة أركان حرب القوات الحليفة المشتركة في أوروبا ، وذلك في سنة 1974 حيث كشف فيه النقاب عن مدى ما وصلت إليه السيطرة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أعلن الجنرال جورج بروان:"أن إسرائيل طفل مدلل وأنها أصبحت عبئاً عسكرياً على أمريكا ، وأن اليهود يملكون الولايات المتحدة يملكون بنوكها ويملكون صحفها."

* وما جاء على لسان آبا إيبان وزير خارجية العدو الصهيوني الأسبق في كتابه قصة شعبي يصف فيها مدى تعاظم النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يقول:"..إنه لم يحدث في تاريخ

اليهود أن كان لهم مثل هذا النفوذ الضخم الذي لهم الآن في أمريكا، ذلك أن تأثيرهم العام في المجتمع الأمريكي أكبر بكثير من نسبتهم العددية التي لا تزيد عن 3% ثلاثة بالمائة من مجموع سكان الولايات المتحدة الأمريكية، ودورهم في حياة أمريكا السياسية والاقتصادية والثقافية أكبر من ذلك بكثير، فلقد كانوا مصدر كل تحول فكرى أساسي في حياة أمريكا خلال الخمسين سنة الماضية."

* ويستطرد آبا إيبان قائلاً ":إن وجود هذا النفوذ اليهودي القوى في الدولة التي تفوق قوتها الاستراتيجية والاقتصادية أية إمبراطورية أخرى في التاريخ لهو ركن أساسي من أركان التاريخ المعاصر مهما اغتاظ العرب من هذه الحقيقة." وتعتبر لجنة رؤساء المنظمات اليهودية التي تشكلت في عام 1906 برئاسة سايروس أولر ويعاونه ايرفنع إيمان والتى تضم اثنين وثلاثين 32 منظمة يهودية وصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية، الرأس المفكر والمخطط لجميع منظمات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

- **الصحافة:**

تشكل الصحافة اللبنة الأولى والأساس القوي في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو القضايا التي تطرحها على أساس تفسير وشرح وتحليل إضافة إلى أن المقال الصحفي يؤدى الوظائف التالية[2]:

-الإعلام وتقديم المعلومات عن الأحداث والقضايا التي تشغل الرأي العام.

-تعبئة الجماهير من أجل خدمة نظام سياسي أو اجتماعي.

-تكوين الرأي العام في المجتمع والتأثير في اتجاهاته.

وتأسيسا لكل ما سبق تم اختيار المقالات الصحفية لمجلتي التايم والنيوزويك الأسبوعيتان الأمريكتان، وذلك لسبب ما تتصف به من خصائص وسمات منها:

-عالمية التوزيع والإنتشار حيث تنتشر جماهيرياً في مختلف العالم.

---

[1]- نفس المرجع، ص 3741.

[2]- إسماعيل إبراهيم، **فن المقال الصحفي، الأسس النظرية والتطبيقات العملية** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2001)، ص 65.

-الدرجة العالية من الثقة والمصداقية التي تتمتعان بها لدى الرأي العام الأمريكي وصناع القرار، وصلاتهما الوطيدة بمصادر المعلومات والتي جعلهما في مقدمة المصادر التي تنقل عنها مختلف وسائل الأخرى في كثير من دول العالم.

-الأوضاع المادية المستقرة تتيح لهما إمكانية توافر مكاتب لهما في العواصم الكبرى وشبكة من المراسلين في كثير من الدول، والاعتماد على مجموعة من المحررين اللامعين من ذوي الخبرة والكفاءة، والاستعانة بالمتخصصين فى مختلف المجالات.

المطلب الثاني: الانتخابات الرئاسية كمظهر من مظاهر الرأي العام الأمريكي

لقد واجه المؤتمرون في "فيلادلفيا" المؤسس للنظام السياسي الأمريكي سنة 1774 مشكلة اختيار رئيس الدولة ، واختلفت في هذه المسألة الآراء فذهب رأي إلى تفضيل اختياره بالأسلوب المباشر وذهب رأي آخر إلى تفضيل انتخابه عن طريق الكونجرس، بينما فضل فريق ثالث انتخابه عن طريق المجالس التشريعية للولايات. ورفض المؤتمرون تلك الآراء الثلاثة، حيث أن الشعب الأمريكي في تلك المرحلة لم تكن لديه القدرة الكافية للمفاضلة بين الزعامات السياسية وعدم توافر المقدرة العلمية التي تمكنه من اختيار رئيسه، كما لم يوافق المؤتمر على اختيار الرئيس عن طريق الكونغرس لأن ذلك سيؤدي إلى إهدار استقلال السلطة التنفيذية. ورفض المؤتمر أيضاً طريقه اختيار الرئيس بواسطة المجالس التشريعية للولايات لأن ذلك سيؤدي إلى تبعية لها[1].

لذلك عين المؤتمر لجنة مؤلفة من أحد عشر عضواً لوضع خطة بديلة واقترحت اللجنة الحل، وهو تعيين كل ولاية لناخبين رئاسيين وأطلق على هذه الهيئة المصغرة اسم المجتمع الإنتخابي.

ولقد حظيت الخطة بموافقة المؤتمر، أدرجت هذه الطريقة ضمن المادة الثانية من الدستور الأمريكي، ولكن أدى ظهور الأحزاب بالدخول إلى الأسلوب المباشر حيث يمكن القول بأن الاختيار أصبح إلى حد كبير اختيار الشعب وليس المجتمع الانتخابي وهذا يؤكده التطبيق العملي ، ذلك أن

[1]- رمضان بطيخ ، **تزايد دور السلطة التنفيذية وأثره على الديمقراطية** (مصر: دار النهضة العربية، 1993)، ص 89.

الأحزاب الأمريكية أحزاب منظمة بذلك تعرف النتيجة بمجرد انتهاء عملية إنتخابات الدرجة الأولى ،لأن مندوبى كل حزب وهم ناخبو الدرجة الثانية ملزمون بإعطاء أصواتهم لمرشح الحزب الذي ينتمون إليه؛ وعليه تصبح إجراءات انتخابات الدرجة الثانية، مجرد إجراءات شكلية فانتخاب الرئيس إذن هو انتخاب مباشر على درجة واحدة وليس انتخاباً غير مباشر أي يتم على مرحلتين.

يشترط القانون الأمريكي عديد الشروط للترشح لمنصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أولها شهادة الميلاد التي تبرز المواطنة الأمريكية بالولادة بمعنى أن يكون المترشح مولود في الولايات المتحدة الأمريكية، أيضا في السياق ذاتك أن يكون سنه أكثر من 35 عاما فضلا عن إقامته في الولايات المتحدة الأمريكية طيلة 14 سنة التي سبقت الانتخابات التي ينوي الترشح فيها,

في القانون الانتخابي الأمريكي يترشح الرئيس الأمريكي جنبا إلى جنب مع نائب رئيس والذي يستوجب توفر فيه نفس شروط ترشح الأول إضافة لكونه لا ينتمي لنفس ولاية المترشح لمنصب الرئيس .

يُنتخب الرئيس الأمريكي ونائبه بعهدتين كل منها لأربع سنوات وفق نظام الهيئات الإنتخابية أو المجمع الانتخابي التي تتكون من 538 مندوبا حيث يقابل عدد أعضاء الكونغرس بمجلسيه الشيوخ والنواب فالنظام الانتخابي الأمريكي لا يتيح للناخب الأمريكي انتخاب رئيسه ونائبه مباشرة بل يتم ذلك كما سبق الذكر وفق نظام يسمى Electoral college حيث يكون فيه عدد من الممثلين فيه عن الشعب الأمريكي حسب عدد سكان الولايات وعدد النواب الذين يمثلوهم في الكونغرس الأمريكي فعلى سبيل المثال: يكون لولاية كاليفورنيا –وهي أكبر الولايات الأمريكية من حيث عدد السكان- 55 مندوبا في المجمع، في حين يكون لولاية فلوريدا 27 مندوبا، بينما يكون لولاية كارولينا الشمالية ثلاثة مندوبين فقط. ويحتاج الفائز بمنصب الرئيس من بين المرشحين إلى الحصول على 270 صوتا على الأقل من مجموع أصوات أعضاء الهيئات الانتخابية (أو المجمع الانتخابي).

يتسم النظام الانتخابي الأمريكي بقدر من التعقيد حيث تعتر فيه كل ولاية أمريكية دائرة انتخابية واحدة بحيث أن المرشح للرئاسات الأمريكية ونائبه عند حصولهم على أغلبية أصوات الناخبين في

إحدى الولايات يحصل على جميع أصوات أعضاء المجمع الانتخابي الممثلين لهذه الولاية بغض النظر عن نسبة الأصوات الشعبية التي حصل عليها في تلك الولاية، فعلى سبيل المثال: إذا حصل أحد المرشحين على أغلبية بسيطة في ولاية كاليفورنيا، فإنه يفوز بجميع أصوات المجمع الانتخابي للولاية البالغ عددها 55. وذلك باستثناء ولايتي نبراسكا وماين، اللتين تطبقان نظاما نسبيا. بحيث يحصل كل مرشح على عدد من أصوات أعضاء المجمع الانتخابي يتناسب مع عدد ما حصل عليه من أصوات الناخبين.

في مقابل شروط الترشح للرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية يستوجب أيضا حسب القانون الأمريكي على الناخب الأمريكي أن يبلغ سن 18 سنة يوم الاقتراع علاوة على تمتعه بحق الانتخاب واستوفائه شروط الإقامة في ولاية انتخابه وفي الأخير الالتزام بالفترة الزمنية المحددة للتسجيل في قائمة الناخبين.[1].

يعود تاريخ إقرار الهيئة الانتخابية للقرن 18 ميلادي، وهي مجموعة المواطنين الذين تعينهم الولايات للإدلاء بأصواتهم لانتخاب الرئيس ونائبه نيابة عن جميع المواطنين في الولاية. كتجسيد لإجراء انتخابات غير مباشرة عكس الانتخابات المباشرة التي تتم من قبل مواطني الولايات المتحدة الأمريكية لاختيار أعضاء مجلس النواب.

تختلف عملية اختيار أعضاء الهيئة الانتخابية أو المجمع الانتخابي من ولاية إلى أخرى، ولكن تقوم الأحزاب السياسية عادةً بتسمية أعضاء الهيئة الانتخابية خلال مؤتمرات حزبية أو من خلال التصويت في اللجنة المركزية للحزب.

المطلب الثالث: الرأي العام الأمريكي اتجاه الكيان الصهيوني

حسب دراسة أجراها كل من "أمنون كافاري" و"غاي فريدمان" فإن التحول في قضية دعم الرأي العام الأميركي للكيان الصهيوني بدأت منذ فترة الثمانينات من القرن الماضي،غير أنها لم تنقطع

[1]-احمد كريم، "نظام انتخاب الرئيس في الولايات المتحدة الامريكية"، تم تفحص يوم: 2024/04/21، على الرابط: https://www.mfnca.gov.ae/ar/media/altamkin-newsletter-content/

ولا تزال في عملية مستمرة لحد القرن الواحد والعشرين، ما تدل عليه وتؤكده استطلاعات الرأي العام التي ارتكزت عليها الدراسة .حيث قام الباحثان بتتبع تطور استطلاعات الرأي العام الأميركي تجاه الكيان الصهيوني طوال الأربعين سنة الماضية والتي نسردها فيما يلي:

- العام 1989 ، خلال شهر مارس وإبَّان الانتفاضة الفلسطينية الأولى، كشف أحد استطلاعات الرأي أن 65 % من الرأي العام الأميركي يحمل منظورًا إيجابيًّا أو إيجابيًّا جدًّا تجاه الكيان الصهيوني ، في حين أن 38 % منه يحمل منظورًا سلبيًّا، وأن 3 % لا رأي له.
- وفي العام 1999 ، كشف استطلاع رأي آخر أن نسبة الدعم التي يقدمها الأميركيون للكيان الصهيوني بلغت 66 % .
- وفي العام 2009 ، بلغت نسبة وحدات العينات الإحصائية الداعمة للكيان الصهيوني 70% .
- وفي العام 2019 ، تبيَّن أن69 % من الأميركيين لديهم موقف إيجابي وإيجابي جدًّا تجاه الكيان الصهيوني، وأن 28 % من المستجوَبين قالوا بأن لديهم وجهة نظر سلبية أو سلبية جدًّا تجاه الكيان الصهيوني، في حين أن 3 % من النسبة العامة لعينة الاستطلاع لا رأي لها[1].

من خلال الإطلاع على معطيات استطلاعات الرأي العام الأمريكي طيلة الأربعين سنة الماضية فقط بقيت نسبة الدعم الأميركي للكيان الصهيوني تقترب من 60 % وهذا التوجه المتصاعد للرأي العام تجاه الكيان الصهيوني كان يخفي وراءه تحولًا على مستوى الفعل السياسي الأميركي وموقف النخب السياسية الحاكمة في كل مرحلة من أولويات السياسية الخارجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، كما يكشف أيضًا نوعًا من الانقسام الحزبي ، ففي العام 1989 ، لم يكن هناك فارق ذو قيمة إحصائية بين موقف الحزبين الديمقراطي والجمهوري في دعم الكيان الصهيوني ، لكن في العام 1999لوحظ وجود دعم كامل للحزبين معًا وغياب لأي فوارق بينهما في دعم الكيان الصهيوني، أما

[1]-عبد السلام رزاق،" اتجاهات الرأي العام الامريكي تجاه اسرائيل: من التوافق الى الانقسام"، ص 11، تم تفحص الموقع يوم 2024/02/14، على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5191

في عام 2009 فقد وصل الفارق الإحصائي بين الدعم الجمهوري الكيان الصهيوني في مقابل الدعم الديمقراطي إلى 13 %. لكن في العام 2019 بلغ الفارق بينهما% 20 ، وهذه النسبة تبدو مهمة جدًّا مما يوضح أن العقود الأربع الأخيرة شهدت دعمًا أميركيًّا للكيان الصهيوني مع ميزة مركزية هي أن الدعم الجمهوري أكثر من الدعم الديمقراطي.

قصد تحليل واستقراء التحول التاريخي في مواقف الحزبين الأمريكيين ارتكز أصحاب الدراسة أمنون كافاري" و"غاي فريدمان" على تتبع المواقف السياسية للحزبين، حيث برزت خلال العقد الأخير جملة خلافات على مستوى الخطاب السياسي والحزبي داخل أميركا تجاه الكيان الصهيوني، والتي امتدت من النخب السياسية إلى الرأي العام الأمريكي، ما تجسد في التغير من بداهة الموقف الأمريكي المؤيد للكيان الصهيوني إلى التريث والعقلانية السياسية التي تأخذ بعين الاعتبار المصلحة القومية.قبل الارتباطات الأمريكية الصهيونية.

تبرز جملة من الممارسات والتفاعلات التي تتسم بطابع الاختلاف في المنطلقات بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتعلق بالميدان الديني الايديولوجي ...الخ إلا أن الثابت في هذه العلاقة أن صناع القرار والنخبة الحاكمة في كلا الحزبين الأمريكيين هي التي تحدد وتوجه الرأي العام في مهمتها المتعلقة بتسيير الشأن والمصلحة العامة [1].

وهذا ما أوضحه بصورة جلية الدراسة سابقة ذكر حيث كشف استطلاع للرأي أُجري في العام 2015 بالأدلة أن الرئيس باراك أوباما لم يكن داعمًا للكيان الصهيوني وأن هذا الموقف أسهم في انقسام الرأي العام الأميركي؛ حيث أبرزت النتائج أن 48 % من مجموع الأميركيين المستجوبين فقط كانوا يدعمون الكيان الصهيوني في حين أن نسبة 48% منهم كانوا يرون أن الرئيس أوباما لا يعتبر داعمًا رئيسيًّا الكيان الصهيوني.

في المقابل في عام 2016 إعتمد المترشح دونالد ترامب في حملته الانتخابية على إبراز الاختلاف في دعم الكيان الصهيوني عن سابقه باراك اوباما من خلال ذكر مجموعة من الايجابية المتعلقة بالكيان

[1]- نفس المرجع، ص 12.

الصهيوني في خطاباته السياسية الانتخابية على شاكلة الكلام عن الصداقة الأمريكية الصهيونية المبنية على المنطلق الديمقراطي الذي يميز كلا الطرفين مقابل تعامل الرئيس السابق باراك أوباما بطريقة غير ودية مع الكيان الصهيوني فضلا عن إبرامه اتفاق نووي مع إيران.

بعد انتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أبرز العلاقة الإستراتجية الأمريكية الصهيونية بمناسبة زيارة قام بها للكيان الصهيوني في 2017 حيث ترافقت هذه الزيارة مع أحداث ملفت للنظر من خلال زيارة حائط البراق ومدينة القدس القديمة، في السياق ذاته عرفت الفترة الرئاسية للترامب عديد القرارات التي كرس الروابط الإستراتجية الأمنية الأمريكية الصهيونية من خلال خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران وجملة من السياسات الداعمة للكيان الصهيوني أبرزها الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني,

وعلى مستوى الداخل الصهيوني، يبدو أن الصهاينة أنفسهم كانوا واعين لهذا الانقسام الحزبي في الداخل الأميركي .فقد كشف استطلاع للرأي أُجري في العام 2017 أن 63 % من المستجوبين اعتبروا أن علاقة أميركا بالكيان الصهيوني تدهورت على عهد الرئيس أوباما، وأن50 % منهم حمَّلوا الرئيس أوباما مسؤولية تراجع هذه العلاقة، في حين اعتبر28 % من العينة أن مسؤولية التراجع يتحمَّلها كل من أوباما ونتنياهو، بالمقابل اعتبر54 % من المستجوبين أن الرئيس ترامب سيعمل على تقوية العلاقة الأميركية-الصهيونية لكن بعد انتهاء زيارته وجولته في القدس الشرقية ارتفعت النسبة إلى70 % كما اعتبر % 38 من الرأي العام الصهيوني أن الحزب الجمهوري ملتزم بأمن وحماية الكيان الصهيوني ، في حين اعتبر15 % منهم أن الديمقراطيين ملتزمون بأمن وحماية الكيان الصهيوني.

فيما تلى من الحملات الانتخابية الأمريكية تبرز الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2020 حيث برزت عديد مواقف المترشحين الرافضة والمنادية للقطيعة أو على الأقل اعادة النظر في العلاقات الأمريكية الصهيونية حيث نذكر منهم "برني ساندرس" و"إليزابيث وارن" والتي تم ربط الدعم الأمريكي من عدمه بمحاولة الكيان الصهيوني ربط الضفة الغربية بالكيان الصهيوني غير أن الرئيس

جو بايدن لم يطرح هكذا أفكار متعلقة بالدعم الأمريكي للكيان الصهيوني بل كان موقفه معاكس في التأكيد على الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني[1].

المبحث الثالث: الرأي العام الصهيوني

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في الرأي العام الصهيوني

يشكل اللوبي الصهيوني راس الحرباء في التأثير على الرأي العام الصهيوني كامتداد لمتوقعه وسيطرته وتأثيره على الرأي العام الأمريكي حيث نجده يستعمل نفس الأساليب تقريبا التي يستعملها في التأثير على الرأي العام الأمريكي في عديد المجالات والتي نسردها فيما يلي:

في مجال الإعلام:

أحد أهم ميادين سيطرة اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية العالمية في الكيان الصهيوني هي وسائل الإعلام والتي هي في مصداقية شقه الأمريكي الذي يمتد للداخل الصهيوني حيث يتحكمون في موانئ التصدير الإخبارية ،ف يسعون للسيطرة دائما على وسائل الإعلام واسعة الانتشار بدا بالولايات المتحدة الأمريكية وصولا للكيان الصهيوني،فضلا عن التركيز على وسائل الإعلام الكبرى داخل الولايات المتحدة الأمريكية أساسا كـ" نيويورك تايمز"" واشنطن بوست" حيث لهاتين الجريدتين على سبيل المثال لا الحصر تأثير كبير في الرأي العام الصهيوني.

تتجسد أيضا السيطرة الصهيونية على وسائل الإعلام الأمريكية والصهيونية في الإعلانات والاشهارات كوسيلة ضغط كونها المصدر الرئيسي لتمويل المجال الإعلامي والذي يشكل بعد حيوية في تسيير واقتصاد مختلف مكونات المجال الإعلامي في شقه المكتوب أو السمعي البصري وحتى بعض وكالات الأنباء الكبيرة والمعروفة التي تذيع ما يخدم الفكر والمصالح الصهيونية وعكس ذلك يتم فرض ما يسمى الحجر الصحفي التي تتولى منظمة تابعة للوبي الصهيوني تدعى (عصبة مكافحة

[1]- نفس المرجع، ص 12.

التشهير باليهود) مهمة القيام به في وجه كل ما لا يدور في فلك فرض الآراء المؤيدة والمؤثرة ايجابا على صورة ومصالح الكيان الصهيوني[1].

تعتمد الصهيونية في توجيه الرأي العام سواء الصهيوني الداخلي أو الأمريكي والمرتبط إرتباطا وثيقا ببعضه البعض على البعد الاجتماعي في مخاطبة الجماهير حسب تركيبته العرقية، الدينية والاجتماعية حيث يتشكل الكيان الصهيوني كما الولايات المتحدة الأمريكية من فسيفساء من الأعراق والمكونات الاجتماعية بحكم كونه مناطق هجرة فالكيان الصهيوني بني على فكرة وسردية الضحية للجلب هجرة اليهود إليه في المقابل الولايات المتحدة الأمريكية هي بذاتها أيضا بلد هجرة من جميع بقاع العالم حيث يعتمد اللوبي الصهيوني على تسويق الأفكار التي تخدم الكيان الصهيوني سواء في الداخل أو في الولايات المتحدة الأمريكية بالضرب على الأوتار الحساسية للمختلف التركيبات الاجتماعية حتى تكون مؤيدة للكيان الصهيوني وتشكل عامل ضغط في تصميم السياسات وفق تفاعلات الرأي العام سواء في داخل الكيان الصهيوني أو في الولايات المتحدة الأمريكية.

- **في مجال الدراسات و البحث العلمي:**

يشكل ميدان البحث العلمي في الولايات المتحدة والداخل الصهيوني أولوية للكيان الصهيوني كون عملية التفوق والسيطرة تعتمد أساسا على التفوق التكنولوجي سواء في شقه العسكري أو الاقتصادي من ثم فإن الكيان الصهيوني يضح في سلم خططه الإستراتجية ميدان البحث العلمي الذي يُرصد له ميزانية كبيرة ومسعى لبناء وربط علاقات وثيقة بين الجامعات الصهيونية والأمريكية.حيث يعتمد الكيان الصهيوني في تحقيق ذلك على اللوبي والذي يمتد نشاطه في التفاعل مع البحث العلمي منذ سنة 1985عندما ساعد مارتن إنديك في تأسيس" معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى "ورغم أن المعهد يقلل من أهمية الصلات التي تربطه ب" الكيان الصهيوني" ، ويزعم بدلا من ذلك أنه يقدم رؤية متوازنة وواقعية حول قضايا الشرق الأوسط، إلا أن واقع الحال يناقض هذه الدعوى [2].

[1]- عمر فاتح شكالي، مرجع سابق، ص 13.
[2]- عبد الرحمن تيشوري، **النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة**.(مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية، القسم 2008)، ص 13.

يتشكل الكادر الإداري والأكاديمي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى من نخب مؤيدة ومرتبطة بالكيان الصهيوني فكريا وعقائديا وماليا حيث يتجند للدفاع عن مصالح وصورة الكيان الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، لا يقتصر البعد المتعلق بالسيطرة الصهيونية على معهد واحد بل تعدى ذلك لعديد المعاهد المرموقة في الولايات المتحدة الأمريكية منها معهد بروكينغز، ومركز السياسة الأمنية، ومعهد بحوث السياسة الخارجية ومؤسسة التراث، ومعهد هدسون، ومعهد تحليل السياسة الخارجية، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (جيشا) حيث تساهم هذه المعاهد في التأثير في السياسات الأمريكية خصوصا المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط.

- **في مجال السيطرة على العالم الأكاديمي:**

واجه اللوبي صعوبات جمة في مساعيه وحملاته لخنق الجدل بشأن إسرائيل وشل نشاطات النقاش حولها في أروقة الكليات والمحافل الأكاديمية، وذلك لأن الحرية الأكاديمية، إنما هي قيمة جوهرية في الصميم من منظومة القيم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى من الصعب تكميم أفواه الأساتذة الكبار الراسخي القدم في مناصبهم الأكاديمية أو تهديدهم أو إسكاتهم. ورغم هذه المصاعب والتعثر لم يوجه إلى "إسرائيل" سوى الخفيف اللطيف من الانتقاد في حقبة التسعينات عندما كانت عملية التسوية السلمية تشق طريقها وتمض ي في سبيلها في أوسلو. وثارت الانتقادات بعد أن انهارت العملية وجاء أرييل شارون إلى السلطة في أوائل عام ، 1118 واتسمت بالحدة بوجه خاص عندما أعاد عسكر وزارة الحرب الإسرائيلية" احتلال الضفة الغربية في ربيع2002 واستخدمت قوة عاتية غاشمة ضد ، الانتفاضة الثانية 20[1].

المطلب الثاني: الرأي العام الصهيوني اتجاه الصراع مع الفلسطينيين

تشكل الاحترافية العالية أحد أهم عوامل نجاح الخطاب الإعلامي من خلال تحديد ورسم المحددات التي يعتمد عليها من طرف مختصين ذوي كفاءة عالية، ويستوجب الإعتراف أن الكيان الصهيوني يعتمد على جيش من المختصين في الإعلام سواء في ميدان الناطقين الرسميين أو على

[1]- نفس المرجع، ص 14.

صعيد تقديم الاستشارة والتدريب اللازم للقادة ذوي التواجد الإعلامي في الداخل الصهيوني من رؤساء أحزاب وحتى على صعيد البعد الإعلامي المتعلق بالجيش الصهيوني حيث تُبث الأخبار، التقارير وحتى الخطابات والتصريحات وفق الأبعاد المحددة من طرف المختصين في الإعلام وليس وفق الأهواء والمبادرات الشخصية ما يبرز مدى أهمية البعد الإعلامي في استغلاله لصالح التأثير على الرأي العام الصهيوني ومن ثم امتداده لمخاطبة أيضا الرأي العام الفلسطيني المنقسم بين المقاوم والمبطع.

في منطقتنا العربية تجسدت الاحترافية في التعامل الإعلامي الصهيوني من خلال محاولات تسويق أفكاره في زيادة تداول التصريحات والأخبار الصهيونية وهذا لم نعهد من قبل خصوصا في سياق حرب غزة وعملية طوفان الأقصى في أكتوبر 2023 حيث يعمل ذلك على تشكيل رأي عام متابع في حده الأدنى للسردية الصهيونية بعدما كانت هكذا أخبار صهيونية تقع في خانة المحظور ويسمح فقط للأخبار المضادة للسردية الصهيونية بالظهور في وسائل الإعلام العربية خصوصا المتعلقة بالدفاع عن القضية الفلسطينية في وجه الاحتلال الصهيوني.

يعتمد الكيان الصهيوني في تأثيره على رأيه العام وضبط البعد الإعلامي التسويقي لسياسات التي تصب في هذا الصدد على مجموعة من المحددات والعناصر والتي تمتد إلى الشارع الفلسطيني في شقه المقاوم قصد التأثير فيه حيث نسردها فيما يلي:

- محاولة التركيز على التناغم أو التوصل القائم بين الكيان الصهيوني والحكومات العربية

تسويق فكرة أن لا يوجد فائدة من اتباع نهج المقاومة ضد الكيان الصهيوني كونه ربح ود ومكانة في الفضاء العربي من خلال انتشار التطبيع العربي الصهيوني أو بث أخبار حول احتمال تطبيع قادم من ثم قطع الدعم العربي على القضية الفلسطينية ما يتجسد إظهار أولية ومحاسن التطبيع على تضحيات المقاومة.

- تسويق التفوق التكنولوجي والعسكري لجيش الاحتلال الصهيوني على المقاومة الفلسطينية.

الهدف من ذلك إبراز عدم جدوى المواجهة الفلسطينية مع جيش الاحتلال الصهيوني كفكرة ضمنية سيتم سحق المقاومة الفلسطينية بفعل التطور والتحكم التكنولوجي الصهيوني العسكري الواسع الدمار ومن ثم محاولة التأثير على معنويات المقاومة الفلسطينية وبيئتها الشعبية الحاضنة في سياق عدم عقلانية إتباع خطط مواجهة مع الكيان الصهيوني كون المصير محتوم بالتدمير والخسارة بفعل التفوق التكنولوجي الصهيوني العسكري والذي ظهر في عديد المحطات أنه مضخم على شاكلة مقولة الجيش الذي لا يقهر والذي تم سحله في عديد المناسبات[1].

- جاوزية جيش الاحتلال الصهيوني لأي معركة وحرب قادمة.

إظهار تتبع الكيان الصهيوني من جهة للتدريبات والمناورات العسكرية لإبراز مدى الجهوزية في مواجهة المقاومة الفلسطينية ومن جهة أخرى إظهار تتبع المقاومة في حد ذاتها من خلال إبراز معلومات مصنفة استخباراتية حول المقاومة وزعمائها هدفها بث الشك الداخلي في عدم منفعة مهاجمة الكيان الصهيوني وأيضا بث الشك في وجود جواسيس داخل المقاومة الفلسطينية يعملون لصالح الكيان الصهيوني لتأثير في معنويات المقاومة الفلسطينية وجمهورها المحلي والعربي.

- تحميل حماس مسؤولية بداية المواجهات وخرق الهُدن.

هذا المحدد متعلق بالبعد الدولي في تسويق مسؤولية حماس في خرق الاتفاقيات والهدن المبرمة مع الكيان الصهيونية بواسطة عديد الوسطاء الدوليين حيث أن جيش الاحتلال الصهيوني يسوق له أنه يرد على الخروقات في وضع المدافع وليس في وقع المهاجم الذي يضر بمصلحة وحاجيات المواطن الفلسطيني، غير أن هكذا سياسات اعلامية غالبا ما تكون بعيدة عن تحقيق أي توافق أو تعاطف

[1]- عماد عبد العزيز الحاج، "عندما يصبح الرأي العام الفلسطيني ألعوبة في يد الصهاينة"، تم تفحص الموقع يوم: 2024/23/28،على الرابط:
https://www.aljazeera.net

فلسطيني بل هي عناوين لتسويق للبعد التطبيعي العربي مع الكيان الصهيوني ولا تتعدى البعد الرسمي للبعد الجماهيري المتعلق بالرأي العام.

- التركيز على الأضرار التي تمس المستوطنات الصهيونية

التركيز على الحياة المفروضة على الصهاينة في المستوطنات في الملاجئ جراء القصف الفلسطيني أو اللبناني لهم وما يترتب عنه من تعطيل للحياة العامة من دراسة وعمل والتي تُؤخذ دائما كذريعة للمهاجمة المناطق السكانية الفلسطينية فالكيان الصهيوني يعتمد دائما على سردية الضحية من مرحلة إعلان تأسيسه حتى يومنا هذا في مواجهة المقاومة الفلسطينية واللبنانية.

- السعي دائما لطمأنة الجبهة الداخلية الصهيونية مقابل التركيز على إرباك الجبهة الداخلية الفلسطينية.

التركيز على المؤتمرات الصحفية للناطقين الرسميين في بث أخبار لطمأنة الرأي العام الصهيوني كشعارات كل شيء تحت السيطرة أو التعبير عن قوة الجيش الصهيوني ومدى استعداده وحجم التعبئة للمواجهة كل هذا يقابله التعبير عن التهديدات للجانب الفلسطينية كمن يصرح أن المقاومة تختبئ بين عموم الشعب كتهديد ضمني بمهاجمة مناطق تواجد المقاومة بين المناطق الأهلة بالسكان كل هذا بغرض الضغط على البيئة الحاضنة للمقاومة.

تعتمد الدعاية الصهيونية على البعد اللغوي في مخاطبة الشارع الفلسطيني والعربي بلغته العربية ولا تحاول فرض لغتها العبرية، في هذا الصدد تبرز دراسة مصرية حول الدعاية الصهيونية ومسعى تحسين صورة الكيان الصهيوني بالتركيز على تحصيل مصالحه على عديد المجالات الاقتصادية الثقافية والسياسية حيث وضحت الدراسة سالفة ذكر مختلف الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات الصهيونية المتعاقبة والتي تشمل الدبلوماسية بمختلف أنواعها خصوصا الرقمية في بيئة تتسم بالتغيرات والتفاعلات التكنولوجية المستمرة والتي يسعى من خلالها الكيان الصهيوني على استهداف أي مشروع ترابط ووحدة وتطور عربي من خلال بث إشاعات تضرب عامل الثقة بين الشعب ومحكوميه السياسيين والعسكريين ما يسمى في البعد الاستراتجي حروب الجيل الخامس الهجينة مقابل

التركيز على موقف صهيوني داعي للسلام مع العرب والذي يُرفض ويواجه بالأدوات العسكرية التي تُصنف صهيونيا بالإرهاب.

في السياق ركز الدراسة المصرية حول الدعاية الصهيونية على الخطر الذي تشكله الدعاية الصهيونية على أمن الدول العربية ودعت لدراسة معمقة حول هذه الأخيرة قصد وضع خطط واستراتجيات مواجهة لدعاية الإعلامية الصهيونية التي تستهدف التنشئة العربية حيال القضية الفلسطينية والتي تمر بمرحلة ضعف وهوان يستوجب الخروج منه التركيز على أولية الأخطار والتهديدات الأمنية والتي يمثل البعد الدعائي الصهيوني راس الحربة فيها.

من بين التوصيات التي وردت في الدراسة حول الدعاية الصهيونية التعامل مع الأخبار الصهيونية بقدر كبير من التريث وعدم نقلها حرفيا وبشكل عشوائي وهذه التوصية تشمل وسائل الإعلام كما تشمل أيضا وسائل التواصل الاجتماعي كونها تقوم بنشر وتداول الأخبار والتقارير حرفيا لعدم توفر المعدات والخبرات اللازمة لتعامل مع هكذا أخبار فالاحترافية في التعامل مع الدعاية الصهيونية مطلوبة وحيوية حتى نكون في مستوى قريب للمواجهة بدل أن نكون في موقع المتلقي المطبع رسميا والمهتم جماهريا.[1]

المطلب الثالث: الرأي العام الصهيوني اتجاه أمريكا

يشكل الإعلام محطة وحلقة الوصل بين الحاكم والمحكومين كونه تعبير عن انشغالات وأراء المواطنين حيال القضايا ذات الاهتمام والتي يتعين على المسؤول السياسي مهما كان منصبه أخذها بعين الاعتبار في تسييره وتفاعله مع الشأن العام، غير أن هذه العملية التي تمكن من التعرف على انشغالات واهتمامات المواطنين تعتمد على خطوتين أساسيتين لعملية تشكيل الرأي العام والتي نسردهما فيما يلي:

- الخطوة الأولى: يستقبل الأفراد المعلومات من خلال إحدى وسائل الإعلام.

[1]- نفس المرجع، على الموقع:
https://www.aljazeera.net

- الخطوة الثانية: قيام المواطن اليقظ بمقارنة هذه المعلومات نظريا بمعيار البيانات الأخرى، الأمر الذي يمكنه من إثبات أو إنكار صحة المصدر الأول للمعلومات.

من خلال ما سبق ذكره يسعى اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية على التأثير في البعد البنائي المتعلق بالخطاب السياسي الأمريكي الموجه أو المتعلق بالكيان الصهيوني في المجال الإعلامي والذي يلعب دور كبير في التأثير وتكوين الرأي العام المتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية حيال منطقة الشرق الأوسط من خلال دعم الموقف الصهيوني في صراعها مع الفلسطينيين أو في خرقها للقانون الدولي في ميدان بناء المستوطنات على سبيل المثال لا الحصر .

في سياق ما ذكرناه يبرز جدل متعلق بمدى تجسيد اللوبي الصهيوني الأهداف الصهيونية في الميدان الإعلام الأمريكي أم أن العكس مقيد من خلال ضغط الجماعات والتواجد والسيطرة الصهيونية على وسائل الإعلام الأمريكية من خلال السيطرة على الصحف والمحطات الإذاعية المسموعة والمرئية والذي يتجسد في تعيين عناصر موالية للصهيونية في المناصب العامة في صحف الصفوة أو في الشبكات الإذاعية المسموعة والمرئية أو في صناعة السينما ما نتج عنه وجود المدافعين عن المصالح الصهيونية بأعداد كبيرة بين المختصين والمعينين في المجال الإعلامي[1].

بعض الصهاينة الأمريكيين مثل مارتن بيرتز و مورتيمر زوكرمان يستخدمون مواقعهم في الإعلام لتقديم وجهات نظرهم حول الكيان الصهيوني والشرق الأوسط على الرغم من أن هناك بعض المالكين والناشرين والمحررين وكاتبي المقالات والمراسلين في وسائل الإعلام الرئيسية ليست لديهم مشاعر خاصة حيال ذلك الكيان الصهيوني ، وربما يشعرون بالرضا في انتقاد سياساته وكذلك في انتقاد العالقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و بينه، بل هناك أشخاص نافذين قد يكونون مؤيدين أقوياء لذلك الكيان لكنهم مع ذلك يرحبون بخطاب أكثر انفتاحا حول هذا البلد.

[1]- نور الدين فلاك و هند فخري سعيد، "الاداءات الاعلامية للوبي الصهيوني ودورها في تكريس خطاب الكراهية لدى الرأي العام الامريكي"، **مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية**، المجلد 18، العدد (2022)، ص 493.

ولعل السبب الذي يجعل لجنة "أيباك" تعمل جاهدة لمراقبة ما تقوله وسائل الإعلام الرئيسية حول الكيان الصهيوني هو التأثير فيها لتعطي تغطية داعمة وثابتة وتعليقات مؤيدة لإسرائيل[1].

كما يمكن الإشارة إلى أن الكونغرس قام بإنشاء برنامج "التعاون الأميركي الإسرائيلي في مجال الطاقة"، وهو برنامج تعاوني بين وزارتي الطاقة الأميركية والإسرائيلية، ويتبع لمؤسسة "البحث والتطوير الثنائية القومية الإسرائيلية الأميركية"، ويهدف إلى إجراء مزيد من الأبحاث في تحسين كفاءة الطاقة ومجال الطاقة المتجددة.

على الرغم من عدم تخصيص أي أموال لهذا المشروع، فقد أُنشئ برنامج منح لدعمه كما سُمح لوزير الطاقة بتوفير الأموال اللازمة لبرنامج المنح حسب الحاجة، ووافق الكونغرس على البرنامج لمدة 7 سنوات تبدأ يوم 19 ديسمبر/كانون الأول 2007، ثم تم تمديده عام 2014 لمدة 10 سنوات إضافية.

وفي عام 2018 اتفقت وزارتا الطاقة الأميركية والإسرائيلية على إنشاء برنامج جديد يعرف باسم "مركز التميز الأميركي الإسرائيلي في الطاقة والهندسة وتكنولوجيا المياه"، وحتى عام 2023 خصص الكونغرس 219 مليون دولار أميركي للمركز.

خصصت أميركا عام 2021 مبلغ 4 ملايين دولار سنويا في الفترة فيما بين 2021 و2023، للتعاون الثنائي بين وزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأميركية وحكومة إسرائيل، للتركيز على التقنيات الصحية لمواجهة تحدي فيروس كورونا الذي بدأ الظهور عام 2019.

ومنذ عام 1978 عقد باحثون في مجال الطب والصحة من الجيش الأميركي وقوات الدفاع الإسرائيلية مؤتمرا كل سنتين لتبادل المعلومات حول الطب العملياتي العسكري والأمراض المعدية والرعاية القتالية، وحتى عام 2023 خصص الكونغرس 9.08 ملايين دولار لهذا البرنامج الصحي التعاوني.

[1]- نفس المرجع، ص 494.

قام الكونغرس بتمويل برنامج "المدارس والمستشفيات الأميركية في الخارج" ضمن اعتمادات المساعدة الإنمائية الشاملة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، يقدم البرنامج الدعم للمؤسسات في الشرق الأوسط منذ عام 1957، وقد حصلت عدد من الجامعات والمستشفيات في الكيان الصهيوني على منح من البرنامج، ويبلغ مقدار المساعدات التي تتلقاها المؤسسات الموجودة في الكيان الصهيوني مجتمعة من قبل البرنامج ما بين مليونين و4 ملايين دولار سنويا.

أطلقت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني عدة برامج لتحفيز البحث الصناعي والعلمي الصهيوني، وقد خصص الكونغرس ميزانية لهذا الغرض. ومن أبرز المنظمات التي تستفيد من الدعم وفقا لبرامج التحفيز:

- مؤسسة البحث والتطوير الثنائية القومية الإسرائيلية الأميركية: وقد مُنحت مساعدات بقيمة 381 مليون دولار للعمل على 1033 مشروعا.
- الصندوق الثنائي الوطني للزراعة والبحث والتنمية: وقد مُنح مبلغ 315 مليون دولار منذ عام 2020 لتمويل أكثر من 1330 مشروعا[1].

خاتمة الفصل:

تعد فكرة الرأي العام قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، من خلال بروزه عبر مختلف الحضارات القديمة والحديثة حيث كان ولا يزال يشكل عنصر مهم في قياس درجات توجهات الجماهير، ومقبوليته للنظم الحاكمة، والسياسية الاقتصادية و الاجتماعية.

وللرأي العام موقف اختياري يتخذه المرء إزاء قضية مثيرة للجدل من خلال التركيز على التعبير عنها في سياق استجابة لمعطيات الحياة المتنوعة، حيث يستمد شكله من الإطار الاجتماعي الذي يتحرك بداخله.

[1]-"الدعم الأميركي لإسرائيل.. حجمه وأهدافه ومجالاته"، تم تفحص الموقع يوم: 2023/04/21، على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/10/25/

يشكل الرأي العام الصهيوني امتداد للرأي العام الأمريكي من خلال العلاقة الوطيدة والوجودية بينهما والتي تعتمد على نشاط وتفاعلات اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية وفي الداخل الصهيوني حيث يعتمد على عديد الوسائل أهمهما الدعاية الإعلامية من خلال السيطرة على وسائل الإعلام والاحترافية في تحديد النشاط الدعائي الموجه سواء للولايات المتحدة الأمريكية، الداخل الصهيوني وأخيرا الفضاء الفلسطيني والعربي.

الفصل الثاني:

الإستراتجية الأمنية الأمريكية الصهيونية

تمهيد:

يشكل الكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط أهم حليف للولايات المتحدة الأمريكية حيث ترتكز هذه العلاقة على عديد الروابط القيمية، الايديوليوجية والعقائدية والتي تشكل حالة فريدة من نوعها فالتأثير بين الدول يكون من باب مسيطر ومُسيطر عليه في سياق الاحتلال المباشر كما كان في القرن الماضي بالتواجد العسكري في البلدان المستهدفة أو الاحتلال غير المباشر في التحكم في الطبقة الحاكمة أساسا كما هو الحال خصوصا اليوم في منطقتنا الإفريقية والعربية، غير أن الأهداف والاستراتجيات المشتركة بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية تشكل جدلا بين من هو المُسيطر ومن هو المُسيطر عليه وهذا التشابك ينعكس أيضا على الرأي العام في كلا الطرفين والذي يؤثر بدوه في الاستراتجيات الأمنية أيضا لكلا الطرفين من ناحية الموارد والأهداف المُراد الوصول لها.

المبحث الأول: الإستراتجية الأمنية الأمريكية

يشكل ميدان الإستراتجية الأمنية أولوية للدول والتي تسعى من خلالها للتعامل مع مختلف مستويات الأمن حيث يرافق ذالك جدل كبير بين المختصين والدارسين والتي تتجسد في تعدد وتنوع الدراسات والنظريات الأمنية التي تحاول في مجملها ضبط مفهوم وتفاعلات الأمن في شقه الدولاتي.

المطلب الأول:الإستراتيجية الأمنية بين المفهوم والتطبيق

1- تعريف الاستراتيجية :

تُعرف الإستراتيجية من الناحية اللغوية عل أنها خطة أو سبيل للعمل[1]، واستخدم أول مرة في الميدان العسكري حيث ظهرت مؤلفات عسكرية تعالج قضايا الإستراتيجية، فلفظة إستراتيجية نابعة من تعبير "ستراتيجوس" الإغريقي الذي يعني "فن الجنرال" أو "أساليب القائد العسكري"، كما تطور هذا المصطلح حتى في الميدان العسكري نفسه وتعرض لتفسيرات مختلفة.

أما اصطلاحا فقد تعددت التعاريف من بينها:

- تعبئة وامكانية توجيه مواردا لمادية القوة الاقتصادية والقوة العسكرية لدعم وحماية مصالح الدولة من أي تهديد خارجي.
- عرف "عبد الوهاب الكيالي" أن الإستراتيجية هي عبارة عن علم وفن وضع المخططات العامة المدروسة بعناية تامة لاستخدام دولة ما للموارد مختلف أشكال الثروة والقوة المتوافرة لديها في سبيل تحقيق أهداف محددة[2].

انطلاقا مما سبق يمكن اعتبار الإستراتيجية من الناحية الداخلية أنها تقتصر على تنفيذ خطط وتحقيق مصالح السلطة العليا في الدولة بما يتوافق مع النصوص الدستورية، أما على المستوى الخارجي في إطار العلاقات الدولية بمعناها الشامل يقصد بها قيادة مجمل العمليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وفق تصور محدد للمصلحة الوطنية.

[1]-علاء أبوعامر،**العلاقات الدولية الظاهرة والعلم الدبلوماسية والإستراتيجية**(عمان :دار الشروق والتوزيع، 2004)، ص 129.

[2]- محمود شاكر سعيد، وخالد عبد العزيز الحرفش، **مفاهيم أمنية** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2010)،ص50.

وفي الواقع أن لكل دولة إستراتيجيتها الخاصة النابعة عن إيديولوجيتها وسياستها والمستندة إلى قدرتها المادية والمعنوية، والمتعلقة بطموحاتها الوطنية والقومية، والتي تتطور أو تتغير تبعا للتطورات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، حسب الأوضاع الدولية والإقليمية المحيطة بتلك الدولة.

2- تعريف الأمن:

ا- الأمن لغة:

وردت كلمة الأمن في القواميس العربية بمعاني متعددة، ويقصد به سكون القلب، وراحة النفس والشعور بالرضا والاستقرار وعدم الخوف، كما تعني الأمانة والصدق[1].

وقد بين القرآن الكريم أن الأمن هو حاجة إنسانية أساسية مقترنة بالحاجات العضوية والبيولوجية وفي مقدمتها الجوع، ويقول الله تعالى :الذي أَطْعَمَهم منْ جُوعٍ وآمَنَهُم منْ خَوْفٍ، والأمن مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية.

ب -الأمن اصطلاحا:

يرى الفيلسوف **"فيليبا** "أن الأمن مرتبط بالسياسة أي بمعنى تحتويه المجالات السياسية سواء من قبل الدول أو الحكومات، والمنظمات الدولية، فكلمة الأمن معزز مع السلطة، ولاسيما من مصادر التهديدات المحتملة أو الفعلية، مما يتوجب تبني استراتيجيات تهدف للحد أو التخفيف من تلك التهديدات[2].

الأمن هو الحالة التي يسود فيها الثقة والطمأنينة، الثقة هنا تكون مبنية على معطيات موضوعية وحقيقية نحو حماية الوحدة الوطنية للدولة من أي خطر أو عمل إجرامي سواء أكان داخليا أم خارجيا.

[1]-محمد الأمين البشرى، **الأمن ا لعربي المقومات والمعوقات** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000)، ص 18.

[2]-محمد غالب بكزادة، **الأمن وادارة أمن المؤتمرات**، (قاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000)، ص19.

وهناك من يرى أن الأمن هو مفهوم أوسع وأكثر تعقيدا من مجرد الحماية من الأسر والحرب، إن جذور الصراعات وانعدام الاستقرار تشمل الفقر والتباين الاقتصادي داخل الدولة وفيما بينها، إلى جانب القمع وإنكار الحريات الأساسية.

فمنهم من عرف الأمن بأنه" :مجموعة الإجراءات الملائمة للوسائل الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية التي تمكن في النهاية من تحقيق الإستراتيجية الأمنية في أي مجتمع إنساني[1].

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة في ظل الظروف الدولية الجديدة.

تعاقبت عديد الإمبراطوريات عبر الزمن التي تفاوت قوتها في زمنها من الإمبراطورية الرومانية، الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية العثمانية لكن اليوم تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أعظم وأقوى إمبراطورية عرفها التاريخ حيث تمارس سيطرة لن يسبق أن مارستها أي دولة قبلها عبر العالم حيث يعتبرها المفكر الاستراتجي الأمريكي الراحل هنري كيسنجر عنصر أساسي في الاستقرار الدولي من خلال التفاعل وفق البعد القيمي المتعلق بالحفاظ ونشر الديمقراطية عبر العالم[2].

تترافق القوة الأمريكية وعنصر الحفاظ على الاستقرار الدولي مع حجم انتشار القدرات العسكرية الأمريكية الكبيرة حول العالم حيث تحول البعد العسكري المتعلق بالانتشار الأمريكي في العالم إلى إلتزام عسكري دائم داعم يصب في مسعى تحقيق استقرار دولي بدوره أيضا دائم.

يشكل عنصر الهيمنة أحد أهم مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية والذي يتجسد في محاولة الولايات المتحدة الأمريكية بسط سيطرة منفردة على النسق الدولي عن طريق المحدد العسكري حيث يوضح الإستراتيجي كولسون برنو Colson Burno أنه و منذ خمسين عاما، بقيت الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ثابتة : القضاء أو إضعاف الخصوم، والخصوم الأقوياء–سواء كانوا من الأصدقاء أو من الأعداء - من أجل أن تحافظ الولايات المتحدة وأطول مدة ممكنة على وضع المتفوق الوحيد.

---

[1]- نفس المرجع، ص 20.

[2]-هنري كسنجر. **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية** (بيروت: دارالكتاب اللبناني, 2003)، ص8.

يشكل مضمون وثائق الإستراتجية الأمن القومي الأمريكي منذ 1987 إلى يومنا هذا تأكيد على السعي الأمريكي للهيمنة في المنتظم الدولي من خلال التركيز على ردع الخصوم المحتملين وإبراز المكانة الفريدة للولايات المتحدة في العالم كقوة مهينة وحيدة وأبدية[1].

يعتمد تصميم الإستراتجية الأمنية الأمريكية على المزج بين المصالح العسكرية والعملية والسياسية للحفاظ على عامل الردع في سياق الهيمنة الأمريكية حيث يذهب"هيرفي كوتو" إلى التركيز على ثلاثة محاور لتجسيد الهيمنة الأمريكية والمتعلقة بالبعد الاقتصادي، السياسي والتي تتوطئ في مجموع القوى القوة العسكرية، القوة الثقافية، القوة التكنولوجية والقوة الاقتصادية.

يشكل عنصر البيئة الدولية منطلق رئيسي في تصميم الإستراتجية الأمنية الأمريكية من خلال كونه الإطار العام الذي يسمح للولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على وضعها المهيمن حيث يصف صانع القرار الأمريكي البيئة الملائمة للاستمرار السيطرة والهيمنة الأمريكية على أنها بيئة تعمل على خفض التطرف وعدم الاستقرار وظهور الدول الفاشلة كمنبع لتصدير العنف والإرهاب هذا ما تجسد بدوره في عديد وثائق استراتجيات الأمن القومي الأمريكي.

بالرجوع للبيئة الدولية كمنطلق لتصميم الإستراتجية الأمنية الأمريكية يظهر جليا اعتماد صانع القرار الأمريكي على البعد الأكاديمي والذي يحدد عناصر وطبيعة العلاقة بين الهيمنة الأمريكية والبيئة الدولية في النقاط التالية:

1- التفاعلات المتغيرة والغير ثابتة للبيئة الدولية.

يشكل تحديد الموقع الأمريكي في النسق الدولي الذي يتسم بالتغير جراء عديد العوامل تحدي مستمر للولايات المتحدة الأمريكية فالعناصر التي يُعتمد عليها في تجسيد وتكريس الهيمنة الأمريكية هي في حد ذاتها العناصر التي تساهم في عدم ثبات البيئة الدولية من خلال إبراز البعد الديمقراطي على السياسة والعولمة كظاهرة مدفوعة في الميدان الاقتصادي والبعد المتعلق بالاتصالات والمواصلات[2].

[1]- أليكس،كالينيكوس، "الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية"، **مجلة انترناشيونال سوليالیزم**، العدد197 (2002)، ص 8.
[2]-هنري كسنجر، مرجع سابق،ص10.

2- موصفات الهيمنة الأمريكية في شمولها وطابعها الخاص.

يبرز عنصرين أساسين في الهيمنة الأمريكية منذ القرن الماضي حيث يشكل العنصر الأول شموليتها على كل العالم والذي كما سبق الذكر لم يسبق أن تمتعت بها أي إمبراطورية من قبل فضلا عن العنصر الثاني والمتعلق بسرعة ظهور وتكريس الهيمنة الأمريكية على العالم ففي اقل من قرنين من التأسيس استطاعت الولايات المتحدة فرض نفسها كقوة عظمى في العالم وهذا أيضا لم يسبق لأي إمبراطورية أن وصلت إليه من قبل.

تشكل الولايات المتحدة الأمريكية عامل استقرار وتوازن في النسق الدولي من خلال سعيها لتعامل مع مختلف التهديدات التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة ما ترافق مع توسيع العناصر التي تشمل إستراتجية الأمن القومي الأمريكي حيث تعدى ذلك البعد العسكري إلى البعد الاقتصادي والسياسي من تجارة، تبييض للأموال، البيئة، حقوق الإنسان وكثير من العناصر التي لم يكن يُعتمد عليها قبل الحرب الباردة والتي أصبحت اليوم إحدى أهم قضايا الرأي العام في زمن عولمة وسائل المواصلات والاتصالات، شكلت الإستراتجية الأمنية المتجددة في الاعتماد على توسيع قائمة التهديدات الأمنية على المحافظة على هيمنتها على النسق الدولي غير أن المحدد العسكري بقي ويبقى أحد أهم عناصر تعزيز الهيمنة الأمريكية في المنتظم الدولي[1].

3-أطروحة الاستمرارية في الهيمنة الأمريكية.

في دراسة للمفكر الأمريكي جوزيف ناي حول الهيمنة الأمريكية وسبل مواصلتها واستمرارها ركز على عنصرين متعلقين بجدلية عمل الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة منفردة أو الاعتماد على البعد العملياتي المتعدد الأطراف في مواجهة والتعامل مع مختلف القضايا الدولية الخلافية والتعاونية حيث يؤكد جوزيف نأي على أولوية أن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية في مركز القيادة وأن تحافظ على عناصر القوة التي تميزها عن غيرها، إلا أنه ينبه أن للقوة أخطارها، ويطور في مفهوم القوة وعناصرها ويعتبر القوة القدرة على التأثير على النتائج التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقها

[1]-أندرو باسيفيتش، **الإمبراطورية الأمريكية** (بيروت :الدار العربية للعلوم، 2004)، ص165.

فتصبح في أحسن الأحوال قوة إقليمية مقيدة بفقر سكانها وبنيتها التحتية القديمة، وحتى المقولة التي ترجح قيام ائتلافات تجمع القوى السابقة– مثل الصين واليابان -هو احتمال على الأرجح غير مؤكد لأن الصراعات التاريخية بين تلك القوى ومطالبها الإقليمية المتعارضة ستقف حائلا دون قيام مثل هذه التحالفات[1].

4-الاستباقية مقابل الوقائية في الاستراتجية الأمنية الأمريكية:

في أي إستراتجية أمنية مهما اتسمت بالاحترافية في التصميم هناك قدر من سوء التقدير أو بروز عوامل غير متوقعة والذي ينتج عنه تحديات وتهديدات غير مأخوذة في الحسبان فسياسة الاحتواء المتبعة من زمن الرئيس الأمريكي ترومان في اربعنيات القرن الماضي لم تؤدي دورها في احتواء التهديد السوفياتي الذي انهار لأسباب داخلية أكثر منها خارجية بعد أربعين سنة ولعل ابرز اخفاق في الاستراتجية الأمنية الأمريكية هو عدم التنبؤ لهجمات 11 سبتمبر 2001 ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تغير في معايير تصميم إستراتجيتها الأمنية.

بعد إخفاق الإستراتجية الأمنية الأمريكية في التعامل مسبقا مع أحداث 11 سبتمبر 2001 اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية معايير جديدة في تصميم الإستراتجية الأمنية الأمريكية والمتعلقة بالانتقائية في تحديد الأولويات والتهديدات الأمنية حيث اعتمدت على مبررات إيديولوجية وأهداف معلنة في تحديد المصلحة الأمريكية فضلا عن التركيز على التكاليف من تصميم السياسات الدولية الأمريكية بالأخذ بعين الاعتبار المساهمات المحتملة للحلفاء في هذا الصدد

في السياق ذاته اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على اللجوء إلى التدخل الانتقائي، حيث أطلق على هذه الإستراتيجية بإستراتيجية الضربات الاستباقية أو الضربات الوقائية والتي بدأ العمل بها في فترة رئاسة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في حربه على العراق خصوصا

[1]-جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي(الرياض: مكتبة العبيكان، 2002)، ص 236.

وبالرجوع للمفكر الأمريكي جوزيف ناي والذي اعتمد في دراسته في هذا الصدد مفهوما جديدا في سياق السياسة الخارجية الأمريكية والمتعلق بـ الهيمنة الأمريكية الحميدة واعتبار أنه مادامت القيم الأمريكية جيدة وتمتلك القوة العسكرية فإن الولايات المتحدة يجب أن تتصرف وفقا لذلك[1]. فحسب جوزيف ناي دائما فإن الهيمنة الأمريكية الحميدة مرتبط بتحقيق المصلحة القومية الأمريكية إضافة لتحقيق المصلحة العالمية حيث يترجم ذلك في إرادة الآخرين للهمينة الحميدة الأمريكية أم لا.

كما سبق القول فإن الحرب الوقائية من المنظور الأمريكي هي رد فعل على التطور الحاصل في الأخطار والتهديدات على الأمن القومي الأمريكي فعلى سبيل المثال لا يمكن مواجهة الخطر الإرهابي بالأساليب المواجهة المعهودة ضد الجيوش النظامية.

في سياق أعمال جوزيف ناي عن الإستراتجية الأمريكية ومبدأ الإستراتجية الوقائية أو الاستباقية فقد تطرق المفكر الأمريكي جورج كين عن هذه الإستراتجية بقوله " قد تشرع في حرب وفي ذهنك أمور معينة، لكن سرعان ما تدور الحرب حول أمور لم تفكر فيها قط من قبل، وبمنطق" الدفاع الاستيباقي "عن النفس "تركز إستراتيجية الحرب الاستيباقية إلى التوقع على المدى الطويل وإلى تسلسل مفترض من الأحداث أقل حتمية بكثير من الأحداث المحتكم إليها بالمنطق المباشر للدفاع عن النفس.

كان أول تطبيق للحرب الاستباقية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في فترة رئاسة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في افغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وبعد ذلك في العراق حيث أتسمت هذه الإستراتجية في بالبعد الانتقامي المتعلق بتصفية الحسابات أكثر منها بالبعد المتعلق بالدفاع الأمريكي عن النفس أو التعامل العقلاني مع تهديد يمس الأمن القومي الأمريكي.

يتجسد منطلق الهجمات الوقائية أو الحرب الاستباقية الأمريكية بافتراض رغبة للجهات بمهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية من ثم يستوجب الدفاع والهجوم الاستباقي للتعامل مع هكذا تهديد زيادة على كون هكذا إستراتجية تمتاز بها الولايات المتحدة الأمريكية فقط عن بقيت الوحدات السياسية

[1]-هنري كسنجر، مرجع سابق،ص 12.

الأخرى في النسق الدولي حيث غير مسموح لقوى أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية إتباع إستراتجية استباقية وقائية ضد التهديدات التي تراها محتملة فإذا اعتمدنا على محاكاة للدول تستعمل هكذا إستراتجية فباكستان يمكن أن تشن حرب وقائية استباقية ضد الهند كتهديد مستمر ومحتمل على المصالح الباكستانية، في السياق ذاته ضرب استباقية من كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية غير أن ما يسمى بالبعد المتعلق بالاستثناء الأمريكي يذهب لأن ليس من حق أي دولة أخرى في النسق الدولي أن تعتمد وتعمل على أساس توظيف أسس العقيدة الأمريكية، ويرجع ذلك للمكانة الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى ومسيطرة في تفاعلات المجتمع الدولي، فضلا أن الظروف التي مست الولايات المتحدة الأمريكية دون بقيت الدول والمتعلقة بهجمات 11 سبتمبر 2001 والذي فرض عليها اتباع سياسة استباقية قصد التعامل مع التهديدات على الأمن القومي الأمريكي[1].

غير أن أسس ومبررات الإستراتجية الوقائية الاستباقية في التعامل مع تهديدات محتملة وصل طريق مسدود بعدم حساب تبعات هكذا سياسة خصوصا في تصنيف المجتمع الدولي بين دول شر ودول خير، ففي العراق أين نتج عن التدخل العسكري وفق الإستراتجية الوقائية دمار هائل وآلاف الضحايا وعدم استقرار لا يزال لحد اليوم حاصل في العراق بعد أكثر من عشرين سنة عن التدخل الأمريكي العسكري فيه.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر2001

شكلت هجمات 11 سبتمبر 2001 نقطة فاصلة في طريقة وعوامل تصميم الإستراتجية الأمنية الأمريكية ما أدى إلى تغيرات جذرية في الفكر الاستراتجي الأمريكي من ناحية تغيير في المفاهيم والأطر النظرية المتعلقة بالتفاعلات في المنتظم الدولي[2]،

[1]-حسام سويلم، "الضربات الوقائية فيا لإستراتيجية الأمريكية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 65(أكتوبر 2002)، ص 12.

[2]- خير الدين العايب، "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 115 (2004)، ص 59.

كترجمة للتغير الذي حصل في تصميم الإستراتجية الأمنية الأمريكية فقد طرا على وثائق ونصوص استراتجيات الأمن القومي الأمريكي عيدي التغيرات حيث ركزتا على مبدأين استراتجيين رئيسيين نسردهما فيما يلي:

- إستراتجية التعامل عسكريا مع التهديدات حيث أصبح ذلك يعتمد على البعد الهجومي ولا يقتصر على البعد الدفاعي أو في أدنى تقدير بعد متعلق بجوهر التعامل الأمني وهو احتواء التهديدات الأمنية غير أن تطبيق هذه الإستراتجية في العراق والذي كان مبني على أسباب متعلقة بامتلاك العراق أسلحة دمار شامل وارتباطات نظام الرئيس الأمريكي السابق مع تنظيم القاعدة المصنف أمريكيا منظمة إرهابية والتي ظهرت بعد ذلك أن هذه الأسباب المعلنة غير صحيحة عرض الإستراتجية الوقائية الأمريكية لعديد الانتقادات في الملف العراقي.
- إستراتجية الاعتماد على التغيير الجذري في الأنظمة السياسية حيث اعتمدت الإستراتجية الأمريكية على التفاعل والتعامل وفق المعادلة الصفرية في إستراتجيتها الأمنية بالتركيز على إحداث قطيعة مع الممارسات السابقة في تصنيف الأنظمة السياسية على كونها عدوة أو غير صديقه بل أضحت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تعتمد على العمل على التغيير الجذري في الأنظمة السياسية بما يترافق مع ذلك مع عدم استقرار تدفع ثمنه الدول المستهدفة لسنوات مقبلة وهذا الذي حصل في العراق أي برزت الولايات المتحدة بممارسات كرست نوع من الحق في التدخل العسكري كمفهوم ومنطلق غير مسبوق في العلاقات الدولية[1].

يبرز عنصر العمل الجماعي كما سبق ذكره في الإستراتجية الأمنية الأمريكية كمنطلق لتفاعل مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية أساسا، في سياق منظمات إقليمية ودولية والتي يمثل حلف الشمالي الأطلسي الإطار الجامع الأكبر بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها حيث يعتمد على عامل الحوار بين مختلف الدول المنضوية تحت لوائه والغير منضوية والذي ينقسم لنوعين نسردهما فيما يلي:

[1]- رتيبة برد، "السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط"، **مجلة دفاتر في المتوسط**، العدد 15(2016)، ص 541.

-حوار موجه لدول شمال المتوسط والمقصود به الدول الأوروبية والتي في غالبيتها عضوية في حلف شمال الأطلسي حيث يسعى إلى التعامل الجماعي مع مختلف التهديدات من خلال تعيين دور ومجال تعامل كل عضو في حلف شمال الأطلسي من خلال التركيز على الحفاظ على استقرار القارة الأوروبية من خلال تحمل الأوربيين الأعباء المتعلقة بمسؤولياتهم الأمنية صوب تحقيق ذلك.

-حوار موجه لدول جنوب المتوسط والمقصود به الدول المغاربية المطلة على الجهة الجنوبية للبحر البيض المتوسط حيث يشمل ذلك عديد المواضيع التي تشكل أولوية لاستقرار منطقة المتوسط والمتمثلة أساسا في الهجرة غير الشرعية، تهريب الأسلحة والمخدرات والأهم المتمثل في مكافحة الإرهاب.

لا تعتمد العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا كما سبق ذكره على حوار فقط بل هناك أيضا تنافس بينهما متعلق الاختلاف الحاصل في المصالح ومناطق النفوذ حيث تعتمد الولايات المتحدة في ذلك على عديد الآليات والأبعاد المتعلقة بإستراتجيتها الأمنية في سبيل التعامل مع ذلك والتي نسرد أهمها فيما يلي:

1-البعد السياسي: تعتمد الإستراتجية الأمريكية على عديد المعطيات والمفاهيم كالديمقراطية وحقوق الإنسان والتي يتم التعامل معها وفق عديد الوكالات والمؤسسات الأمريكية نذكر منها :الوكالة الأمريكية للتنمية، وكالة الاستعلامات الأمريكية وبعثاتها العاملة في الخارج والتي لها دور تسويق الصورة ونمط العيش الأمريكي من خلال إمكانياتها الضخمة التي توفر لها قدرات كبيرة في السيطرة على وسائل الاتصال العالمية فضلا عن الأقمار الصناعية التي تشكل أهم أدوات العولمة في التفاعل وفق البعد القيمي في النسق الدولي، في السياق ذاته تبرز أيضا مفاهيم أخرى على جانب حقوق

الإنسان والديمقراطية والمتعلقة بقضايا الدفاع عن حقوق المرأة والمجتمع المدني حيث تسعى الولايات المتحدة في فرض نظرتها وفق مصالحها في هذه المفاهيم[1].

2-البعد الاقتصادي: يشمل عديد الخطط والمحفرات في المجال الاقتصادي على شاكلة مشروع مارشال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تقدم الولايات المتحدة عديد المشاريع الاقتصادية في هذا الصدد منها مشروع "ارنست" الذي يهدف إلى تقوية الروابط الاقتصادية بين الدول المغاربية والولايات المتحدة الأمريكية بالتركيز على المبادلات التجارية وفرص ومشاريع الاستثمار الأمريكي في المنطقة المغاربية غير أن بعكس مشروع مارشال فإن مشروع ايرنست لا يعتمد على مساعدات مباشرة للدول المغاربية حيث يعتمد أساسا على أربعة محاور متمثلة في:

-التركيز على مساعي التعاون والحوار الدوري بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط.

-العمل بصفة جماعية مع الدول المغاربية من خلال التركيز على تشجيع تكتل مغاربي يحقق تعاون اقتصادي جهوي يهدف لبعث العمل الاندماجي المتمثل في السعي لإزاحة الحواجز الاقتصادية التي تقف حاجزا أمام تحقيق نهضة وتنمية مغاربية تعمل على تحقيق صالح الولايات المتحدة في المنطقة.

-الابتعاد عن القطاع العام في تسيير المجال الاقتصادي والاعتماد على القطاع الخاص في بعث التجارة والاستثمار في الدول المغاربية.

المطالبة بإصلاحات مؤسساتية وهيكلية من الدول المكونة للفضاء المغاربي قصد المساهمة في الاستقرار الاقتصادي الذي يشكل العنصر الرئيسي في جلب الاستثمارات الأمريكية في المنطقة المغاربية.

لم يقتصر التعامل مع البعد الصراعي حيال النفوذ الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط في سياق الإستراتجية الأمنية الأمريكية على مشروع ايرنست فقط بل كان هناك مجموعة أخرى من المشاريع

[1]- وليلمز رتمان، "السياسة الأمريكية الجديدة في منطقة المغرب العربي" ،**مؤسسة المنشوراتا لعسكرية**، الجزائر ،العدد 444، (2000)، ص 23.

كمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يعتمد على معايير متقاربة لحد كبير مع بقية المشاريع الأمريكية من ناحية المفاهيم التي تعتمد عليها كالديمقراطية ومساعي نشرها وفق المنظور الأمريكي إضافة إلى التركيز على البعد العلمي المعرفي والبحث عن فرص الاستثمار في المجال الاقتصادي غير أن الملاحظ في مشروع الشرق الأوسط الكبير في محاولة التفاعل الأمريكي وفقه هو تركيزه على الأهداف السياسي أكثر بكثير من الأهداف الاقتصادية من خلال مواجهة التطرف والإرهاب وتدعيم مكانة الكيان الصهيوني في العلاقات الأمريكية العربية والذي ينعكس بالسلب على الصراع العربي الصهيوني وسبل الاستقرار في المنطقة العربية[1].

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمنية الصهيونية.

تعتمد الإستراتجية الأمنية الصهيونية في شقها الداخلي على تدعيم وحماية أمن ومتطلبات جبهتها الداخلية وفق معطيات البيئة الإقليمية والدولية التي تحتم عليها تطوير مجالها العسكري والاقتصادي في مواجهة تحديات محيط غير قابل للتعايش معها على الأقل شعبيا فضلا عن اعتمادها المزمن على الدعم الأمريكي في مجال تحقيق أمنها الاستراتيجي والذي يبقى المتغير الرئيس في تصميم الإستراتجية الأمنية الصهيونية وضمان الوصول لأهدافها المعلنة وغير المعلنة.

المطلب الأول: مرتكزات المقاربة الإسرائيلية للأمن.

تعتمد الإستراتجية الأمنية الصهيونية على عديد المفاهيم المتعلقة بالأمن القومي الصهيوني كعنصر أساسي ورئيسي كونها يشكل عامل تحدي وجودي للكيان الصهيوني في بيئته الإقليمية، ويرتبط ذلك بالتعامل مع مختلف التهديدات الأمنية التي لا تقتصر بذاتها على البعد الخارجي بل ايضا البعد الداخلي المتعلق بالفسطينيين الذين يمثلون نسبة معتبرة من سكان الكيان الصهيوني والذي ينظرون له كمستعمر وليس ككيان أو دولة يتبعون لها حيث يوظف الكيان الصهيوني كل المقومات السياسية، الاقتصادية العلمية والثقافية والتكنولوجية في سبيل تحقيق الهداف المسطرة ضمن استراتجيته الأمنية[2].

---

[1]-رتيبة برد، مرجع سابق،ص 542.

[2]- أحمد عواد نويران الفاعوري،" **التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم لسياسية، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2011)،ص 1.

يتعمد الفكر الاستراتجي الصهيوني على معطى متعلق بترابط تقوية الدولة أو تحصيل قوتها بطريقة متزايدة مع تحيق الأهداف الأمنية المسطرة، حيث تعتمد العقيدة الأمنية الصهيونية على عديد العناصر والتي نذكرها أهمها فيما يلي:

-إشكالية البحث عن المعايير والمعطيات الكمية في تحقيق توازن أو تفوق في القوى

-التعامل وفق عمق استراتيجي خارج الحدود وعدم الاكتفاء بالتعامل ضمن حدود الكيان الصهيوني.

يعتمد توازن القوى على التعبئة البشرية كعنصر في تحصيل القوى اللازمة حيال أي تهديد محتمل خصوصا في مجال قوات احتياط الجيش الصهيوني إضافة إلى التركيز على البعد المالي التمويني والتكنولوجي الذي من خلال يسعى الكيان الصهيوني إلى تفوقه على كل الوحدات السياسية في بيئته الإقليمية.

فيما يخص إشكالية التعامل وفق العمق الاستراتيجي والتي كانت أول مرة على لسان رئيس الوزراء الصهيوني السابق والمُعلن عن تأسيس الكيان الصهيوني عام 1948 دافيد بن غوريون والذي اعتمد على عقيدة نقل الحرب إلى ارض العدو والتي عمل وفقها بعد عام 1967 أي بعد حرب الستة ايام بين العرب والكيان الصهيوني والتي ترتكز على فرض خطوط خارج حدود الكيان الصهيوني والتي يستوجب الدفاع عنها كخط دفاع أولي متقدم عن حدود الكيان الصهيوني[1].

تعتمد الإستراتجية القومية الأمنية الصهيونية على أربعة ركائز رئيسية والتي تتمثل فيما يلي:

-العمل على استباق تحديد التهديدات الأمنية داخل حدود وخارج حدود الكيان الصهيوني.

-الاعتماد على التحصيل والتأمين الدائم لقوى الكيان الصهيوني.

-توفير الإمكانيات اللازمة لتعامل مع التهديدات الداخلية والخارجية بالاعتماد على المؤسسات المنوط بها العمل لتحقيق الأهداف المرجوة.

[1]-بشير النجاي، "مستقبل تأثير الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية على الأمن العربي الراهن"، تم تفحص الموقع يوم 2024/03/3، على الرابط:
www.ahewar.org/s.asp?aid=578455&r=0&u=&i=o&q

-الاعتماد على المحاكات في دراسة سيناريوهات التهديدات المحتملة والتي يتم إتباع الاستراتجيات المناسبة في التعامل معها سواء داخل حدود أو خارج حدود الكيان الصهيوني.

تعتمد أيضا الإستراتجية الأمنية للكيان الصهيوني على منطلقين أساسيين وهما:

- جيش الشعب التجنيد الإلزامي الصغير والذي يتمثل في جنود الاحتياط الغير محترفين.
- جيش الكيان الكبير والذي يمثل الجنود المحترفين في جيش الكيان الصهيوني.

يعتمد الجيش الصهيوني في تحقيق مهامه المتعلقة بالإستراتجية الأمنية الصهيونية على ثلاثة ركائز أساسية:

-الردع: الاعتماد على الإمكانيات السيبريالية المتعلقة بالسيطرة على الوسائل الاتصالية الالكترونية والتي تساهم في ردع الأطراف المعادية للكيان الصهيوني.

-الإنذار المبكر: التركيز على الأعمال الاستخباراتية في جمع المعلومات عن العداء مقابل منع الأعداء من جمع المعلومات عن الكيان الصهيوني وفي حال تم رصد أي محاولة في هذا الصدد يشكل ذلك إنذار مبكر عن الاستهداف المحتمل والذي يتمشى مع مسعى جمع المعلومات عن الكيان الصهيوني.

-الحسم: الاعتماد على عامل التفوق العسكري التكنولوجي الصهيوني في المواجهات المسلحة من خلال إحداث أكبر قدر ممكن من الدمار والتقتيل والذي يُعتمد في الإستراتجية الأمنية الصهيونية كعنصر ردع اتجاه المقاومين للكيان الصهيوني.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تطور المقاربة الأمنية الإسرائيلية.

تعتمد المقاربة الأمنية الصهيونية على عديد العناصر التي تشكل منطلقات في تصميم استراتجية الأمن القومي الصهيوني والتي نسرد أهمها فيما يلي:

1- تفاعلات العولمة والبعد التكنولوجي المرافق لها.

يشكل البعد التكنولوجي والتطور المستمر المرافق له في مجال الاتصالات والمواصلات فضلا عن التطورات والتغيرات الجيوسياسية في المجال الإقليمي والدولي إضافة إلى التطور الحاصل في الحروب من حروب تقليدية لحروب هجينة تعتمد على الأفكار كأسلحة للمواجهة متغيرات أساسية ساهمت وتساهم في المراجعة المستمرة للعقيدة الأمنية الصهيونية لتبقى ملائمة ومسايرة لمختلف تغيرات القرن 21 والتي تكتسي أهمية بالغة في أجندة الإستراتجية الأمنية الصهيونية[1].

يعتبر البعد السيبريالي احد أهم مقومات القرن الواحد والعشرين والذي يكتسي أهمية بالغة في المجال المدني، العسكري والأمني الصهيوني حيث يعتمد الكيان الصهيوني على البعد الرقمي في تسيير مختلف المجالات الداخلية والذي يجعله عرضة للهجمات السيبريالية التي ستوجب حماية مختلف مؤسسات الكيان الصهيوني ضدها حيث يمكن أن تكون نتائجها وخيمة على عديد المؤسسات والمصالح الصهيونية كالنقل، الفلاحة، حماية البنى التحتية والذي تتعامل معه عقيدة الإستراتجية الأمنية الصهيوني وفق مصطلح و مفهوم الدفاع السيبريالي كمنطلق في تصميم عناصر الأمن القومي الصهيوني كون المجال السيبريالي هو المجال الوحيد الذي يمكن من خلالها إلحاق خسائر كبيرة دون الاعتماد على المواجهة المسلحة المباشرة ما يعطيه أهمية بالغة في سلم التهديدات الأمنية المحتملة.

ويشكل استخدام الفضاء الإلكتروني بعدا إستراتيجيا جديدا لإسرائيل بالإضافة إلى الأبعاد التقليدية الثلاثة" برا، بحرا، جوا"، وفي السياق الأمني العسكري يبرز بعد الفضاء منذ الثورة التكنولوجية والتغير في طبيعة المواجهات بصفته مكونا رئيسيا من مكونات العقيدة الحديثة لاستخدام القوة العسكرية وبتكامله مع تكنولوجيات الحوسبة فإنه يخلق مجموعة متكاملة من أنظمة جمع البيانات الاستخباراتية والقيادة والتحكم والهجوم ويضاف عمليا كعنصر قوة مع هذه العناصر الثلاثة ويعزز قوتها مجتمعة على مستوى إدارة الحرب إستراتيجيا وعمليا وتكتيكيا.

[1]- رندة حيدر، **"العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير"**(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،د س ن)، ص32 .

2- تنوع مصادر وطبيعة التهديدات الأمنية.

منذ خمسينيات القرن الماضي ركز الكيان الصهيوني في إستراتجيته الأمنية على تطوير البعد التكنولوجي والقطاعات التقنية العسكرية، الأمنية والتكنولوجية حيث ساهم ذلك في كسب خبرة وتراكم تكنولوجي لمواجهة التهديدات الأمنية المتجددة والذي انعكس على قدرة الكيان الصهيوني على تكييفه المستمر لعقيدته الأمنية مع عديد التهديدات على رأسها التهديد السيبريالي والذي يشمل المجال الداخلي الصهيوني كما يعدى للمجال الخارجية في حفظ الأمن الصهيوني

يشكل البعد التقني التكنولوجي عنصر ومرتكزا رئيسيا في تصميم الأمن الصهيوني حيث يسعى إلى أن يكون الكيان الصهيوني محطة ومنطقة حاضنة للتكنولوجيات والالكترونيات التي تستخدم في المجال المدني كما العسكري على شاكلة "السيليكون فالي" في الولايات المتحدة الأمريكية والتي يوفر لها الكيان الصهيوني مختلف الإمكانيات المالية والتسهيلات اللازمة لكسب حق توظيفها في البعد الرقمي الذي يصب في شقه الأمني في الجوسسة وجمع المعلومات اللازمة للأمن القومي الصهيوني.

في هذا الصدد يذهب المفكر الاستراتيجي الصهيوني " حاييم وايزمن" على "أن العلم سلاح الكيان الصهيوني الجبار الذي يجب أن يستغل ببراعة ومهارة وبكل وسيلة متوفرة العلم هو سلاحنا وشريان قوتنا ومصدر دفاعنا ."

في السياق ذاته ركز المفكر الاستراتيجي الصهيوني" عاموس بيرلموثر "وهو عضو سابق في مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية على العلاقة بين العلم ونظرية الأمن الإسرائيلية قائلا" في الكيان الصهيوني كان العلم دائما مرتبطا بقوة مع الأمن.

بالرجوع للسياق الزمني فقط سعى الكيان الصهيوني لتركيز على الجهود في الميدان التقني، التكنولوجي المتعلقة بمجال المعلوماتية منذ عام 1959 حيث كان من السباقين في الاستثمار المالي والاستراتجي في هذا المجال بهدف تدعيم الأمن القومي الصهيوني في منطقة معادية ورافضة لوجوده

بالتعاون مع المجال الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية قصد نقل الخبرات والاستفادة من الكفاءات التي توفرها الدول الغربية المتقدمة في المجال العلمي للداخل الصهيوني.

في سياق التركيز على الاستثمار الاستراتجي الصهيوني في المجال العلمي التقني التكنولوجي فقد كانت أولى خطوات الكيان الصهيوني التوجه لتكنولوجيا الفضاء حيث اعتمدت العقيدة الأمنية الصهيونية على منطلق تعزيز الوجود الأمني الصهيوني بالسيطرة على الفضاء الخارجي من خلال إنشاء وتعزيز نشاط مراكز التصنيع التكنولوجي التي سعت لتطوير وسائل تحقيق أهداف العمل الذاتي التكنولوجي في سياق الإستراتجية الأمنية الصهيونية.[1].

في 1959 قام الكيان الصهيوني بعملية هيكلة شاملة لنشاط الاستثمار الصهيوني في المجال التكنولوجي من خلال إنشاء لجنة قومية مهمتها السهر على متطلبات وتسيير البحث في ميدان الفضاء وتأمين المعلومات بالتركيز على البعد الأكاديمي المتعلق بالأبعاد النظرية المتعلقة بتوفير الحماية اللازمة للمعلومات من التهديدات الداخلية والخارجية، في هذا الصدد قام الكيان الصهيوني سنة 1964 م بإبرام اتفاقية مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية هدفها الاستثمار في إقامة محطة للأقمار الاصطناعية والتجسسية المعلوماتية لكي لا يبقى الفضاء الصهيوني عرضة للتدخلات والسيطرة الخارجية .

في سياق هيكلة البحث العلمي والأكاديمي المتعلق بالاستثمار الاستراتجي في البعد التقني المعلوماتي تأسست في الكيان الصهيوني عام 1983 وكالة سالا والتي هدفها تطوير البعد الرقمي الصهيوني في ربط الكيان الصهيوني بالمنطومة الرقمية العالمية التي بدات في تلك المرحلة بالتكوين في سياق منطلقات العولمة.

يشكل الميدان الأمني حسب المنظور الواقعي المنطلق الأساسي المتعلق بصلاحية الوحدة السياسية حيث يرتبط مباشرة بالدولة والذي ينظر إليه على أنه مسعى تأمين الدولة ضد التهديدات والأخطار

[1]- -صفاء خليل كاظم، "البرنامج النووي الإسرائيلي، الدوافع، الاتجاهات، المضامين والسيناريوهات المستقبلية"، **مجلة جامعة جيهان- أربيل العلمية**،المجلد 1، العدد 01(2017)، ص 57.

الخارجية والمتعلق بصيانة وحماية الحدود فضلا عن الدفاع عن السيادة الوطنية والاستقرار الداخلي حيث يذهب اللواء الصهيوني أبراهام تمير "أن "أية قوة أمنية قومية تبنى في ضوء مجالين مجال علاقات القوة الأمنية الشاملة ومجال علاقات القوى العسكرية؛ وفي مجال علاقات القوة الأمنية الشاملة يجب أن يؤخذ في الحسبان اعتبار كل عناصر الأمن القومي السياسي والاقتصادي، الاجتماعي، العلمي التكنولوجي، الديمغرافي والعسكري.

يشكل طرح اللواء الصهيوني تقاربا مع طرح مُعلن تأسيس الكيان الصهيوني في أربعينيات القرن الماضي دافيد بن غريون والذي صرح أنه "لا يستطيع أن يرى أي شيء إلا من خلال نظارة الأمن، وإن الأمن مرتبط بكل فروع الحياة... والأمن يضم كل شيء وكل شيء مشتق منه ولن يقوم أمن الكيان الصهيوني على الجيش والسلاح فقط رغم أنه دون هذين لا يوجد أمن[1] ."

يشكل الأمن القومي للكيان الصهيوني مسالة وجودية بالنسبة له حيث أكد ذلك اللواء الصهيوني يسرائيل طال "بقوله"" أن الفحوى الكامل لعبارة أمن في حالتنا يطابق مفهوم الوجود عموما فإستراتيجيتنا لا تتقرر من نسب القوى وحدود القوة بل أيضا الأهداف القومية التي يستطيع الكيان الصهيوني أن ترسمها لنفسها...فوق كل شيء من الحافز لدينا، فقوة الحافز تتناسب طرديا مع مدى حيوية المصلحة الفردية والقومية[2]."

في سياق خلاصة ما تم التطرق له فإن الأمن القومي الصهيوني مرتبط إرتباطا وثيقا بالبعد العلمي التكنولوجي المرتكز على المجال المعلوماتي التقني في مواجهة التغييرات المستمرة في الأخطار والتهديدات التي طرأت على القرن الواحد والعشرين والتي يواجهها الكيان الصهيوني في بيئته الغير ودية فضلا عن سعي الكيان الصهيوني في ضمان تفوقه العسكري والاقتصادي حيال جيرانه وإقليمه المضطرب رغم كل مساعي التطبيع مع العرب المرفوضة شعبيا، الاستثمار وهيكلته سمتان مركزيتين في اعتماد الكيان الصهيوني على البعد العلمي في إستراتجيته الأمنية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 67.

[2]- دينا محمد جبر، **"الإستراتيجيةا لنووية الإسرائيلية الثوابت والمتغيرات"**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ب س ن)، ص 2.

المطلب الثالث: أهداف الأمن الصهيوني واستراتيجية تنفيذه

يسعى الكيان الصهيوني إلى تحقيق أهدافها على كافة المستويات العالمية وخاصة مع الدول العربية وذلك بمختلف الطرق والوسائل، وعليه سيتم توضيح بعض الأهداف الأساسية التي يسعى الكيان الصهيوني إلى تحقيقها عبر جملة من الاستراتيجيات.

1- اهداف الاستراتيجية الامنية الصهيونية:

والتي يمكن حصرها في مايلي:

- **الهدف القومي الأعلى للكيان الصهيوني :**

وهو إقامة دولة اسرائيل الكبرى ذات الهوية اليهودية النقية كقوة إقليمية عظيمة مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، من خلال معاهدات السلام وترسيم الحدود وضم ما تستطيعه من المناطق التي احتلتها في عام 1967.

- **الهدف السياسي :**

ضمان بقاءا لدولة العبرية في الشرق الأوسط داخل حدود آمنة معترف فيها دوليا، وفي ظل تفوق حضاري، وعلاقات تؤمن سيادة الكيان الصهيوني على المنطقة سياسيا.

- **الهدف العسكري:**

احتفاظ الكيان الصهيوني بتفوقها العسكري الكمي والنوعي على جميع الدول العربية، وبما يمكن الكيان الصهيوني من تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، وتفعيل سياسة الردع ببعديها النفسي والمادي، وفرض ارادتها على المنطقة.

- **الهدف الاقتصادي:**

استقرار وتنمية الاقتصاد الصهيوني باستثمار الإمكانيات الذاتية والمساعدات الخارجية على الوجه الأمثل، مع بسط السيطرة على اقتصاديات دول المنطقة بأساليب مباشرة وغير مباشرة وفتح أسواق جديدة لاسرائيل في جميع دول العالم[1].

- **الهدف الإيديولوجي :**

إحياء الحضارة اليهودية بإعادة بعث الروح اليهودية الدينية في المجتمع الصهيوني، وتقوية التقاليد اليهودية بين الشباب، وإثراء فكرة الصهيونية كمبدأ أساسي عنصري.

- **الهدف التكنولوجي:**

تطويرا لبنية الأساسية القومية المقاومة في مجالات العلوم والاتصالات والتقنية خاصة في مجال غزو الفضاء وأنظمة المعلومات[2].

2- إستراتيجية تنفيذ الآمن الصهيوني.

يسعى الكيان الصهيوني إلى فرض إستراتيجيته بكل الطرق والوسائل من أجل ضمان أمنه واستقراره وفرض منطقه وضم بقدر كبير الأراضي الفلسطينية بتشييد المستوطنات لذلك يسعى الكيان الصهيوني إلى تحقيق أهدافه على كافة المستويات العالمية وخاصة على الدول العربية وذلك بمختلف الطرق والوسائل.

- **تكثيف الاستيطان:**

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تكريس الاحتلال الصهيوني في الضفة وجنوب غزة والجولان، واستكمال تهويد الأراضي في هذه المناطق، وهو ما ينتج عنه واقع يصب في استحالة تغييره في

[1]-فضيلة مالك، **"محددات الاستراتيجية الامنية الاسرائيلية"**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، (جامعة الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017)، ص 36.

[2]-علاء طاهر، **حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائلي**(باريس : الصلاح للدراسات الإستراتيجية والإنتاج العلمي، 1991) ،ص51.

المستقبل القريب على أساس البعد التفاوضي الذي يميز الصراع العربي الصهيوني، وتشكل المستوطنات الصهيونية مناطق إضافية تساهم في جلب المهاجرين اليهود للكيان الصهيوني بما يؤثر في البعد الديمغرافي الصهيوني المتأرجح لصالح البعد الديمغرافي الفلسطيني حيث ينتج عن ذلك تحديات أمنية للكيان الصهيوني في تامين المستوطنات الجديدة الذي يستوجب نشاط عسكري وأمني إضافي في سبيل مسعى إقامة إسرائيل الكبرى كحلم وأسطورة يتم تحقيقها على المدى البعيد في ضم الأراضي الفلسطينية تدريجيا بالترغيب والترهيب.

- **بلقنة المنطقة:**

والهدف منه تكريس حالة التجزئة الحالية للوطن العربي وتعميقها نحو مزيد من تفتت الدول العربية الى دويلات صغيرة على أسس عرقية، وظائفية ومذهبية وذلك باستغلال مشاكل الأقليات المنتشرة في العالم العربي والتي تدعو للانفصال والاستقلال، وعجز بعض الحكومات العربية عن حل هذه المشاكل، هذا بالإضافة إلى استغلال الكيان الصهيوني لتلك الخلافات العرقية والطائفية وتغذيتها بإثارة النعرات الانفصالية، التي تؤدي إلى حروب أهلية، وأبرز الأمثلة على الدور الذي يلعبه الكيان الصهيوني في هذا الخصوص الحرب الأهلية في لبنان، والحرب الانفصالية في جنوب السودان وثورة الاكراد في شمال العراق، ومحاولات الفتنة الطائفية في مصر وغيرها، حيث يسعى الكيان الصهيوني إلى بسط نفوذها كقوة إقليمية عظمى مهيمنة، كما يسعى ايضا من خلال معاهدات السلام وترسيم الحدود إلى ضم ما تستطيعه من المناطق التي احتلتها في عام 1967، والتي تحقق متطلبات أمنها من وجهة النظر الجيواستراتيجية، ويكفل لها الحصول على مصادر مياه إضافية، وفرض شرعيتها على تلك الأراضي على أن تعمل الإستراتيجية العسكرية على تحقيق ذلك من خلال الردع، وتأمين عمليات الضم والاستيطان والتحكم في المنطقة سياسيا واقتصاديا[1].

[1]- حسام سويلم، "الاهداف القومية والاسرائيلية واستراتيجية تنفيذها"، تم تفحص الموقع يوم، 2024/02/14، على الرابط:
www. aljazeera.net/knowledgefate/opinions/2004L10/3

ويعالج الكيان الصهيوني مشاكل أمنه من خلال إستراتيجية تطلق عليها" إستراتيجية اللاءات العشر "،تتقيد بتنفيذها كل من السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية للدولة وتعكس الثوابت الأمنية للكيان الصهيوني وتتمثل في ما يلي:

- لا للانسحاب الكامل إلى حدود1967.
- لا لتقسيم القدس.
- لا لسيادة عربية كاملة.
- لا للدولة الفلسطينية ذات استقلال كامل.
- لا لايقاف عمليات الاستيطان أو تفكيك الاستيطان.
- لا لعودةا للاجئين الفلسطينيين .
- لا لتحالف عربي يضم بعض أو كل دول المواجهة.
- لا للامتلاك أي دولة عربية لبرنامج نووي.
- لا لأي خلل في الميزان العسكري القائم حاليا بين العرب واسرائيل[1] .

- **شد الاطراف:**

عمدت الإستراتيجية الأمنية الصهيونية على توظيف مبدأ شد الأطراف أو مبدأ المحيط في مواجهة التهديدات المحتملة من جانب الدول العربية من خلال تكوين شبكة تحالفات مع الدول المركزية في الأقاليم المحيطة بالمنطقة العربية ودفعها للضغط على الدول العربية بإثارة قضايا خلافية وتأجج بؤر جديدة للصراع لا يكون الكيان الصهيوني طرفا فيها بحيث يتم تشتيت انتباه الدول العربية عن الصراع مع الكيان الصهيوني، وتعتبر العلاقات الصهيونية بدول حوض النيل والتغلغل في القارة الإفريقية مثالا عن تطبيق إستراتيجية شد الأطراف[2] .

[1]- حروز سامية، **ليدوراللوبي الإسرائيلي في توجي هالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (جامعة قاصدي مرباح، قسم العلوم السياسية،2016)،ص60.
[2]-فضيلة مالك، مرجع سابق، ص 40.

وفي الواقع فإن هذا المبدأ لا يعتبر من مستجدات الإستراتيجية الصهيونية إلا أن توظيفه اكتسب أبعاد جديدة عقب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 لما ترتب عليه من اختراق لمنظومة الأمن الإقليمي في المنطقة العربية، ويهدف الكيان الصهيوني من تطبيق هذا المبدأ إلى تحقيق عدة أهداف وهي:

- احتواء سياسة المقاطعة العربية للكيان الصهيوني بتوسيع نطاق سياستها الإقليمية لتأكيد شرعية وجودها الدولي وتقليص فرص الدول العربية في تعزيز علاقتها مع دول جوارها الإقليمي في إطار سياسة التحالفات المتعارضة ومنطق المباراة الصفرية الذي يجعل من تحالف إسرائيل مع دول المحيط فرصة مفقودة للدول العربية وهو ما يوفر قيمة مضافة إلى مكانة إسرائيل الإقليمى.
- دعم تدفق الهجرة اليهودية للكيان الصهيوني من دولا خارجية مع تحسين وضع الجاليات اليهودية داخليها، وتأمين الممرات الملاحية الحيوية للكيان الصهيوني خاصة في البحر الأحمر والمتوسط والمحيط الهندي، وتلبية متطلبات الاقتصاد الصهيوني من المواد الخام وتوفير الأسواق للمنتوجات الصهيونية.
- منع الدول المعادية للكيان الصهيوني من اختراق الجوار الجغرافي للمنطقة العربية خاصة ايران التي أثارت غلغلها في القارة الإفريقية مخاوف الكيان باعتبارها تهديدا لمصالحها الإستراتيجية.
- التحكم في وتيرة التفاعلات بين الدول العربية ودوائرها الإقليمية من خلال تطويق الدول العربية بحزام من الدول الإقليمية المعادية.

المبحث الثالث: روابط الإستراتجية الأمنية الأمريكية الصهيونية

سعى الكيان الصهيوني إلى البحث عن حليف استراتيجي قوى يحميه ويحقق أهدافه، ويقدم له الدعم والتأييد السياسي والاقتصادي، وهذا من خلال شبكة من التحالفات الدولية والإقليمية تساهم في تثبيت وجودها وتعزيز قدارته العسكرية من جهة وتطويق العالم العربي من جهة أخرى، وهذا

ما سوف يتضح من خلال تحديد المحددات الدولية وشبكة العلاقات الصهيونية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: علاقة الكيان الصهيوني مع الولايات المتحدة الأمريكية.

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الإستراتيجي الذي ساند الكيان الصهيوني في تحقيق مصالحها وأهدافها القومية، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وذلك من خلال تقوية مكانته بالمحافل السياسية والاقتصادية، علاوة على زيادة إمكانياته الإنتاجية بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، ودعم سياساتها في التغلغل بالقارة الإفريقية لتحقيق مصالحها.

وعرضت الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار أن يكون أمن الكيان الصهيوني وبقاؤه وتفوقه على دول الجوار العربية إحدى الأسس الرئيسية للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، في المقابل فإن قادة الكيان الصهيوني كان لديهم نفس الحرص على تحقيق هذا التقارب الذي بدا حثيثا من خلال الضغوط الصهيونية على الإدارات الأمريكية المتعاقبة ثم وصل إلى ذروته خلال عقد الستينات واستمر بعد ذلك في وتيرة متصاعدة دون مراعاة لأي متغيرات أو مصالح دول المنطقة، ودون النظر إلى ما يمكن أن تتعرض له المصالح الأمريكية.

وشمل هذا التعاون كافة الجوانب الإستراتيجية التي تؤثر على أمن الكيان الصهيوني، حيث إن عكس هذا التعاون بشدة على ضمان بقاء الكيان الصهيوني نفسها وأصبح هناك ارتباط وثيق بين مختلف المؤسسات الأمريكية لصالح الكيان، فالتعاون العسكري يبدأ بضغوط على الدول الغربية لإمداد الكيان الصهيوني بالسلاح، ثم شراء صفقات أسلحة بأموال أمريكية لصالح الكيان وإمدادها بالأسلحة والتكنولوجيا الأمريكية علنا دون أي اعتبار، وهو ما أدى إلى اختلال التوازن العسكري بين الكيان الصهيوني ودول المواجهة العربية[1].

[1]- جمال عبد الجواد، "العلاقات الإسرائيلية–الأمريكية" 1948 – 1982 ، **بمجلة الفكر الإستراتيجي العربي**،العدد (24 جانفي 2007)، ص 19.

يستمد الكيان الصهيوني قوته من أمريكا بمساندتها بكل إمكانياتها السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية، كما تتميز العلاقات الأمريكية الصهيونية بأنها علاقات فريدة، ويمكن وصفها بأنها مساندة غير مشروطة من الولايات المتحدة الأمريكية للكيان ووفقا لتقرير قسم البحوث بالكونغرس فإن العلاقات الصهيونية الأمريكية تشكل شراكة غير مألوفة، فالولايات المتحدة الأمريكية هي الحامية العسكرية الرئيسية للكيان ، وأبعد من هذا المساهمة المالية والإمداد دون تحفظ بالأجهزة العسكرية، وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية الضمان لأمن الكيان الصهيوني[1].

فمنذ إنشاء الكيان الصهيوني وهي تحظى بدعم أمريكي من كل الإدارات ومجالس الكونغرس المتعاقبة، ففي 1975 أعلن عن التزام واشنطن بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية حتى تعترف أولا هذه الأخيرة بحق الكيان الصهيوني في الوجود، ومنذ عام 1982 استخدمت واشنطن الفيتو 32 مرة في مجلس الأمن ضد قرارات تنتقد الكيان الصهيوني، بما يتجاوز مجموع " الفيتو " الذي استخدمه الأعضاء الآخرون مجتمعين، وعطلت الولايات المتحدة جهود الدول العربية لوضع ترسانة الكيان الصهيوني النووية على أجندة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما تقف إلى جانبها في مفاوضات السلام من خلال فرض التصور الصهيوني في المفاوضات الذي يضمن استمرار الكيان في تحقيق أهدافها ونمو المشروع الصهيوني في المنطقة[2].

إضافة إلى تأييد الكيان الصهيوني في المحافل الدولية، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف (بدولة " إسرائيل) " بعدد فائق من إعلان نشأتها في15 ماي 1948، وكذلك ساعدتها في الحصول على العضوية في الأمم المتحدة في سنة 1949 ، وأصدرت إعلان بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا في سنة 1950 ،وأقروا فيه حدود دول منطقة الشرق الأوسط بعد الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية، ورفض أية محاولة لتعديلها بالقوة، الامر الذي يعد انتهاكا للحدود التي نص عليها قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة، كما يظهر التأييد الأمريكي للكيان الصهيوني من خلال رفض

[1]- جمال عبد الجواد، المرجع السابق، ص 20.
[2]-بترس جيمس،**أسطورة إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية**، ترجمة : حسن البستاني(بيروت : الدار الغربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص 68 .

الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، ورفض قيامها، فقد رفضت التوقيع على الوثيقة التأسيسية للمحكمة، كما وقعت اتفاقيات ثنائية للحيلولة دون منح ملفات اعتداءات الصهاينة الذين يرتكبون مخالفات في الأراضي الفلسطينية.

كما يشمل الكيان الصهيوني على العديد من وجوه الدعم الاقتصادي والعسكري غير المباشر وذلك من العديد من السبل، منه : السماح للسلع الصهيونية بدخول السوق الأمريكية دون رسوم جمركية، وبرنامج المعونات الخارجية خاص بتقديم المعاونات المالية للمنظمات الصهيونية العاملة في مجال تهجير الجماعات اليهودية إلىالكيان الصهيوني " وتسهيل القروض من البنوك التجارية الأمريكية.

أدى التحالف الاستراتيجي الصهيوني الأمريكي منذ بداية الثمانينات وحتى الآن إلى دعم البرنامج النووي الصهيوني، ومع أن واشنطن لم توافق على إعلان الكيان الصهيوني كقوة نووية فقد قدمت لها المساعدات الكافية في هذا الشأن مما أدى إلى تطوير قدراتها النووية إلى حد كبير، حتى أنها أصبحت تعتبر الترسانة النووية الصهيونية جزء من ترسانتها النووية، إذ تجد واشنطن في امتلاك الكيان للأسلحة النووية دعما لوظيفتها الإستراتيجية وحماية لأمنها، كما فتحت الباب للكيان الصهيوني على مصرعيه للحصول على المعلومات الاستخباراتية الأمريكية.

غير أن العلاقات الصهيونية الأمريكية شهدت تراجع واضح بسبب سياسة حكومة بنيامين نتنياهو من حيث تأثير الكيان الصهيوني على الولايات المتحدة الأمريكية لإفشال الاتفاق النووي مع إيران في 2015،إضافة إلى محاولة التأثير على الرأي العام الأمريكي وان البرنامج النووي الإيراني من شأنه أن يؤدي إلى تكثيف الممارسات العدوانية والإرهابية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن محاولاتها للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية فشل، وهو ما اعتبره الكيان الصهيوني خطورة مهددة لأمنها، فحسب التحليلات الصهيونية فإن هذه العلاقة تشهد أزمة عميقة منذ سبع سنوات تقريبا، فخلال هذه الفترة تصادم البيت الأبيض بالكنيست عدة مرات بسب بالخلافات حول القضية الفلسطينية

والجمود السياسي من الجانب الصهيوني، وتمسك حكومة نتنياهو باستمرار بناء المستوطنات، وفرض واقع الدولة الواحدة والسعي لتحويل " حل الدولتين " لمشروع غير قابل للتطبيق[1].

المطلب الثاني: مرتكزات العلاقة الأمريكية-الإسرائيلية وبعدها الاستراتيجي.

تشكل المصلحة المشتركة المرتكز الأساسي في العلاقات الأمريكية الصهيونية من خلال التركيز على المتطلبات الجيواستراتجية لتحصيل المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط حيث تتميز العلاقة الصهيونية الأمريكية بكونها فريدة من نوعها في العالم حيث الارتباط بين وحدتين سياسيتين متباعدين في ميزان القوى بينهما حيث تعتمد هذه العلاقة على عديد العناصر نسردها فيما يلي:

-السعي على استمرار التفوق العسكري الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط حتى يكون صمام أمان في الحفاظ والدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة.

-توطيد تفوق الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط بما يضمن تحقيق المصالح المشتركة الأمريكية الصهيونية.

-التعامل بحزم في استهداف القوى المعادية للمصالح الأمريكية في المنطقة العربية[2].

يحمل البعد الاستراتجي في طيتها تحصيل لأهداف الحركة الصهيونية التي سعت منذ تأسيسها في 1897 في سويسرا إلى الاعتماد على دعم القوى الكبرى في إقامة دولة قومية جامعة ليهود العالم في فلسطين بالتعهد بضمان مصالح هذه الدول الكبرى في المنطقة العربية حيث كانت بريطانيا هي الدولة الراعية الأولى للتحركات ومساعي الحركة الصهيونية في بداية نشاطها بدا بوعد بلفور في نوفمبر 1917 بإنشاء دولة قومية لليهود في فلسطين حيث كانت اختيار فلسطين راجع للمكانة والأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لبريطانيا آنذاك ولاحقا برزت أيضا هذه الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حيث شهدت نوع متقارب من التطابق مع المصالح الصهيونية فبالرجوع لفترة الحرب الباردة فقد اعتمدت الولايات المتحدة على ثلاثة أهداف رئيسية متعلقة بسياسة احتواء

[1]-مهند مصطفى، **مشهد العلاقات الخارجية الاسرائيلية** (تقرير : مدارالإستراتيجي2016، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2016)، ص 111.

[2]-خالد جميل عبد الوهاب القطاروي، **التحولات في بنية النظام الدولي وأثرها على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية**، رسالة ماجستير (جامعةالأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2014)، ص 58.

الاتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الوسط والتي لعب ضمنه الكيان الصهيوني دورا أساسيا فيه أيضا استمرار تامين منابع تدفق النفط من المنطقة العربية التي تحتوي على احتياطيات ضخمة في هذا المجال والأهم ضمان أمن الكيان الصهيوني، بعد انهيار المعسكر الشرقي ومعه نهاية الحرب الباردة تم استبدال مسعى احتواء الاتحاد السوفيتي بالتعامل وفق المنطلق الصهيوني أكثر فأكثر في منطقة الشرق الأوسط فضلا عن الاستمرار في مسعى ضمان تدفق الطاقة من المنطقة العربية في سياق دائما ضمان أمن الكيان الصهيوني في المنطقة حيث يلاحظ استمرارية بعد نهاية الحرب الباردة في تطابق وتقارب المصالح الصهيونية الأمريكية، والذي يوفر الموقع الاستراتجي للكيان الصهيوني ضمان في تعزيز ذلك خصوصا بعد الحروب التي غاضها الكيان الصهيوني مع مختلف الأطراف العربية والذي مكنه من بناء رصيد استراتجي في المواجهة في الميدان مكنه من تعزيز مكانته أكثر في الإستراتجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

في سياق العلاقة الصهيونية الأمريكية فالملاحظ أن هذه العلاقة لا تقتصر فقط على المؤيدين لها بل هناك شريحة لا يستهان بها من المعارضين لها والذي يتحججون بتقديم البعد العاطفي للعلاقة الأمريكية الصهيوني على البعد المصلحي كون هذه العلاقة كلفت الكثير لدافع الضرائب الأمريكي فضلا عن التهديد المستمر للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.[1]

المطلب الثالث: مجالات التعاون الإستراتيجي الأمريكي الصهيوني.

تشمل ميادين التعاون والتعامل الاستراتجي الأمريكي الصهيوني على أربعة ميادين رئيسية نسردها فيما يلي:

أ-المجال الأمني العسكري:

يشكل التعاون العسكري الصهيوني الأمريكي منطلق تطور العلاقات الإستراتجية الأمريكية الصهيونية، في هذا السياق فإن الكيان الصهيوني هو أكبر المستفيدين من الدعم والمساعدات العسكرية

[1]-عاطف أبو سيف، **علاقات اسرائيل الدولية، السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات** (رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدارسات الإسرائيلية مؤسسةالأيام، 2014)، ص 32.

الأمريكية في العالم منذ 1968 بالاعتماد على البعد التشريعي المتعلق بالكونغرس الأمريكي الداعم الأكبر للكيان الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نشاط اللوبي الصهيوني فيه وقدرة على التأثير على منتخبيه في إتباع السياسات الداعمة للكيان الصهيوني في الميدان العسكري الأمني والذي يتجلى في عديد المظاهر فعلى سبيل المثال يسمح حصرا للكيان الصهيوني باستخدام المساعدات الأمريكية في البحث والتطوير في الولايات المتحدة وكذلك شراء لأسلحة مصنعة من طرف الكيان الصهيوني وموجه للكيان الصهيوني بدعم مالي أمريكي، إضافة إلى أنّ المساعدات الأمريكية للكيان الصهيوني ترسل في الثلاثين يوما الأولى من السنة المالية في حين أن الدول الأخرى تتلقى المساعدة في أوقات مختلفة من السنة[1].

يعتمد التعاون العسكري الأمني الصهيوني على البعد الهيكلي في التعامل وفق لجان عسكرية صهيونية أمريكية مشتركة تعمل على التخطيط العسكري والقيام بمناورات وتدريبات عسكرية مشتركة متعلق بالتسليح والاستخدام المتبادل للقواعد العسكرية لكلا الطرفين حيث ينص الاتفاق الصهيوني الامريكي في الميدان العسكري على ما يلي:

- التعاون والتنسيق بين وكالة الاستخبارات المركزية ووكالات الاستخبارات الصهيونية في سياق تبادل المعلومات بين الطرفين.
- التشاور والتعاون في ميدان التخطيط الأمني والعسكري لكلا الطرفين الصهيوني والأمريكي.
- القيام بتدريبات ومناورات في المجال العسكري في سياق التخطيط الأمني المشترك بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية.
- تخزين مواد عسكرية أمريكية في مخازن الطوارئ في الكيان الصهيوني لصالح الاستخدام العسكري لقوة التدخل السريع الأمريكية.

[1]-علجية بن محي الدين، **العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية: المجال الأمني والعسكري أنموذجا**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية (جامعة تيزيوزو، الجزائر، 2016)، ص 35.36.

- حق استخدام القوات الأمريكية للقواعد العسكرية الصهيونية.

ب-مجال التسليح والتصنيع:

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توفير الإمكانيات العسكرية اللازمة للكيان الصهيوني قصد استمرار تفوقه العسكري في مجالها الإقليمي حيث شمل ذلك عديد الخطوات التي ترافقت مع التحديات الأمنية التي واجهها الكيان الصهيوني في عددي محطات المواجهة مع جيرانه العربي والتي نسردها فيما يلي:

-حصول الكيان الصهيوني على طائرات فالتومو في 1968 حيث أكد وزير الدفاع الأمريكي آنذاك على الارتباط الوثيق بين الأمن الأمريكي والمن الصهيوني خصوصا في فترة حرب الاستنزاف مع مصر عقب حرب الأيام الستة.

-عام 1983 في الاجتياح الصهيوني للبنان قيام الولايات المتحدة بدعم الكيان الصهيوني عسكريا بواسطة جسر جوي ساعد بشكل كبير في صمود الكيان الصهيوني في حربه على لبنان فضلا عن تقديم مساعدات عاجلة أقرها الكونعرس الأمريكي آنذاك بقيمة 2.2 مليار دولار.

-1985 موافقة الولايات المتحدة للمرة الأولى على بيع معدات عسكرية متطورة للكيان الصهيوني شملت طائرات وصواريخ "هوك" ومدافع ذاتية الحركة فضلا عن مروحيات هجومية ودبابات ابراهامز حديثة التصنيع كل هذا لتعويض خسائرها في الحروب والمواجهات التي تخوضها في لبنان.

في 1988 سمحت الولايات المتحدة للكيان الصهيوني كاستثناء لا يزال قائما لحد اليوم في تمويل تطوير اسلحة من المساعدات المالية المريكية للكيان الصهيوني حيث تجسد ذلك في تمويل الوليات المتحدة في تطوير دبابة الميركافا الصهيونية ب 108 مليون دولار فضلا عن تقديم 1,8 مليار دولار لتطوير مجال الطيران العسكري الصهيوني سنة 1989[1].

[1]- أبو سيف عاطف، **علاقات إسرائيل الدولية السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات**(رام الله: مؤسسة الأيام، 2014) ،ص55.

شهد عام 2005 منعطف في التعاون الأمريكي الصهيونية من خلال تعديه للتعاون الصهيوني مع حلف شمال الأطلسي حيث قام يابديه وبشيفر "أمين عام حلف شمال الأطلسي السابق بزيارة رسمية إلى الكيان الصهيوني لأول مرة والتي كانت بمثابة نقطة انطلاق التعاون العسكري الأمني الاستراتجي بين الكيان الصهيوني وحلف شمال الأطلسي حيث كان ذلك تجسيد لقرارات قمة حلف الشمال الأطلسي في قمة تركيا في 2004 التي دعت للقيام بمساعي تعاون مع الدول المتوسطية والتي كان منطلقها الكيان الصهيوني.

ج-المجال السياسي:

شكلت بداية التعاون الأمني والاستراتيجي بين الكيان الصهيوني وحلف الشمال الأطلسي معتقدا لدى الفكر الاستراتجي الصهيوني متعلق بتعزيز مكانته في العالم بعدما كان مسعاه متعلق أساسا بالبعد الإقليمي والذي يسعى الكيان الصهيوني من رواء ذلك في إبراز صورة لدى الفلسطينيين ودول المنطقة العربية أن الكيان الصهيوني وصل لمرحلة التناغم والتشابك في علاقاته في النسق الدولي ما يترجم في القبول الدولي للسردية والمواقف الصهيونية على صعيد عالمي إلا أن هكذا تفكير ومعتقد يصدم بعدم توافق عديد الدول المنضوية تحت لواء حلف الشمال الأطلسي غير أن ذلك لم يمنعها من التعاون مع الكيان الصهيوني في عديد المجلات الأمنية، السياسية والاقتصادية تماشيا مع الأوامر الأمريكية[1].

في السياق ذاته فإن العلاقات بين الكيان الصهيوني وحلف الشمال الأطلسي يساهم أيضا في تعزيز مكانة الكيان الصهيوني في الإستراتجية الأمريكية والأوربية على حد سوا ما يساهم في فك عزلتها الاقيمية لتفاعل وفق البعد الدولي فضلا عن بروزها على أساس قدرتها على تأمين أمنها بدون الاعتماد حصريا على الولايات المتحدة الأمريكية.

[1]- علجية بن محي الدين، مرجع سابق، ص 39.

د-المجال الاقتصادي:

يعتمد الكيان الصهيوني في المجال الاقتصادي في شقه المتعلق بالإستراتجية الأمريكية الصهيونية المشتركة على التعامل في سوق بيع الأسلحة العالمي من خلال بيع المعدات العسكرية والقتالية والترويج لها والتي تمر حتما بالتعاون العسكري العلمي التقني بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني.

خاتمة الفصل:

يبرز لنا من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل حيوية العلاقة الصهيونية الأمريكية في الحفاظ وتجسيد المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والتي يعتبر الكيان الصهيوني رأس الحربة في ضمانها في المنطقة العربية، فالعلاقة المتعلقة بالمصالح المشتركة والمتبادلة هي المعيار الرئيسي لقراءة العلاقة الإستراتجية الصهيونية الأمريكية في عديد المجالات الاقتصادية، السياسية، الأمنية والعسكرية والتي تشهد تصاعد منذ خمسينات القرن الماضي خصوصا من خلال دعم الكونغرس الأمريكي للأطروحات الصهيونية نتيجة التأثير الكبير للوبي الصهيوني في أروقته.

الفصل الثالث:

الرأي العام وروابط الإستراتجية الأمريكية الصهيونية

تمهيد:

تشكل العلاقة المتميزة بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني موضوع جدل بين مختلف الباحثين والأكاديميين من ناحية أسسها والسعي لمحاولة تفسير أسبابها حيث يبرز البعد التعاوني بينهما في شتى المجالات كمنطلق أساسي في محاولة استيعاب وفهم الروابط الإستراتجية بينهما والذي يشمل الميدان السياسي, الاقتصادي, العسكري، الدبلوماسي والتكنولوجي والأهم الانحياز والدعم اللامشروط والمستمر للولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني في صراعه مع العربي والفلسطينيين وكل ما يهدد أمنه في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول: ما هو ثابت ومتغير في روابط الإستراتجية الأمريكية الصهيونية.

تشكل الاستمرارية في العلاقة الأمريكية الصهيونية إحدى أهم الثوابت في الاسراتجية الصهيونية الأمريكية باختلاف وتعاقب مختلف إدارات البيت البيض الأمريكية سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية والتي يشكل الاختلاف في علاقتها مع الكيان الصهيوني في الأدوات والسياسات غير أن كل هذه التفاعلات تصب في ضمان أمن الكيان الصهيوني كمتغير مشترك بين الديمقراطيين والجمهوريين في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: ما هو ثابت في روابط الإستراتجية الأمريكية الصهيونية.

تعتمد العلاقة الإستراتجية في المجال الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني على عديد المعطيات التي يصعب على أي رئيس أمريكي المساس بها كونها متعلقة بمرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية والتي تتمثل فيما يلي:

1- الهيمنة:

تشكل الهيمنة إحدى أهم مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية التي تعتمد عليها في منطقة الشرق الأوسط والتي يستوجب على أي رئيس أمريكي إتباعها بصرف النظر عن خلفيته العقائدية، الايديولوجية والحزبية حيث تعتمد على مواجهة وواد أي مساعي عربية للبزوغ ومقارعة المصالح الأمريكية في المنطقة العربية حيث يضمن في هذا السياق اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة مكانة رئيسية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط حيث يتمتع في هذا السياق الكيان الصهيوني بمكانة مزدوجة في الأجندة الأمريكية في البعد الداخلي والخارجي[1].

[1]-جويدة حمزاوي، "الثابت والمتغير في الساسة الخارجية الامركيية"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد الخامس، العدد 1(2021)، ص 6.

لقد قامت الولايات المتحدة بعقد أكثر من 100 صفقة سلاح مع الكيان الصهيوني، منذ بداية العدوان على غزة، في السابع من أكتوبر الماضي، وهذا ما يؤكد حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية أبعد ما تكون عن القيام بدور الوسيط النزيه لإبرام أي اتفاق للهدنة، أو العمل على إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، أو أي منطقة في العال بل هي الداعم الدائم للكيان الصهيوني حتى في ارتكابه أبشع الجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي.

من خلال تتبع سياق التفاعل في النسق الدولي يظهر جليا من بين عديد الدول وباقي الوحدات السياسية أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الراعي والمصدر الأول لعدم الاستقرار بناء على مختلف مسارح انتهاك لحقوق الإنسان والقانون الدولي كمساس فاضح بقواعد الأمن والسلم الدوليين.

في هذا السياق المتعلق بالانتهاكات الأمريكية للقانون الدولي فإن هذه الأخيرة شنت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عشرات الحروب كدليل على تفاعلها وفق المحدد العسكري كمحدد رئيسي في شن الحروب بالاعتماد على تفوقها في المجال العسكري والتكنولوجي ما يتيح لها التدخل في الشؤون الداخلية لعديد الدول بشعارت ابزاز متعلقة بنشر الديمقراطية وباقي الشعرات الاخرى.

رصدت الولايات المتحدة فى ميزانيتها عن العام الماضى223 نحو (813) مليار دولار للإنفاق العسكري وهو ما يجعلها تبحث دائما عن فضاء يستوعب قوتها وتمددها وطموحها في كل قارات العالم، عبر أكثر من 750 قاعدة عسكرية منتشرة في العالم.

تبرز الهيمنة كمنطلق ثابت في إستراتجية الولايات المتحدة الأمريكية والمتغير في ذلك هو التخطيط ومنطلقات تصميم السياسات سواء في البعد الحزبي بين الديمقراطيين والجمهوريين أو الايديلوجي او حتى الأكاديمي المتعلق بالمفاهيم ما يظهر جليا منذ عهد الرئيس الأمريكي ترومان مع

سياسة الاحتواء اتجاه الاتحاد السوفيتي مرورا باراك اوباما ومفهوم القوة الذكية ودونالد ترامب في امريكا أولا وصولا لخطة إعادة البناء بشكل أفضل للرئيس الحالي جو بايدن[1].

حسب تقرير منجز من طرف مجموعة «كود بينك» الأمريكية المناهضة للحروب، الصادر في مارس 2021، والمتعلق بدراسة وتتبع حملات قصف الولايات المتحدة وحلفاؤها في مختلف مناطق العالم، خلال السنوات العشرين الماضية فقد أسقطوا في المتوسط اليومي أكثر من 40 قنبلة. حيث كانت أغلبها ملقاة في منطقة الشرق الأوسط ومنطقتنا العربية بالخصوص من خلال سلسلة الاعتداءات الأمريكية في كل من العراق وسوريا واليمن والصومال وليبيا، زيادة على ما يتم تقديمه من تموين للكيان الصهيوني من ذخائر وقنابل في العدوان على قطاع غزة.

من خلال ما سبق يظهر أن الأعمال العدائية الأمريكية في الحروب والاعتداءات على الدول الأخرى لا ترتبط بإستراتيجية ومبدأ الهيمنة فقط، وإنما يرتبط جانب منها بمصالح ومكتسبات شخصية مباشرة لكبار المسئولين، ونواب في الكونجرس بحكم اللعبة الديمقراطية الداخلية الأمريكية[2].

2- الدعم العسكري

من خلال استقراء وتتبع ما يجري في منطقة الشرق الأوسط فالظاهر أن الكيان الصهيوني يسعى للحصول على منظومة متعددة من الدعم العسكري الأمريكي في عدوانه على قطاع غزة من صواريخ اعتراضية لنظام الدفاع الجوي، ذخائر موجهة بدقة، والأهم تبادل وتشاور حيال المعلومات الاستخباراتية بشأن التهديدات من قطاع غزة والداعمين للمقاومة الفلسطينية والذي ابتت عملية طوفان الأقصى مدى محدودية الكيان الصهيوني في المجال الاستخباراتي في عدم قدرته على التنبؤ بتحضيرات وبداية عملية طوفان الأقصى، بالقابل وفي ظل الدعم الأمريكي اللامحدود للكيان

[1]- عماد فؤاد، "الهمينة الامريكية"، تم تفحص اموقع بتاريخ 2024/04/26، على الرابط:
https://www.elwatannews.com/news/details/7222450

[2]-عماد فؤاد ،" الهيمنة الامريكية"، على الموقع:
https://www.elwatannews.com/news/details/7225570

الصهيوني فقد بادرت الولايات المتحدة بتلبية بعض هذه الطلبات مباشرة بعد طلبها من الكيان الصهيوني، كما كان الحال في أكتوبر 2023 حيث تم إعلان استلام الكيان الصهيوني صواريخ اعتراضية على لسان مستشار الأمن القومي جيك سوليفان فضلا عن إقرار صلاحية لدعم الكيان الصهيوني تتعدى صلاحيات الكونغرس الأمريكي.

في السياق ذاته فقد شمل أيضا الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني في جلب حاملات الطارئات الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط قصد تقديم الدعم اللازم للكيان الصهيوني من امدادت معلومات استخباراتية وكل ما يُطلب من الكيان الصهيوني في سياق هجومه المرتقب انذاك على قطاع غزة.[1]

3- الدعم السياسي والاقتصادي

أ- الدعم السياسي

تصدرت الولايات المتحدة العالم كأول دولة اعترفت بالكيان الصهيوني "دولة مستقلة" وقت إعلان تأسيسه، فقد أصدر الرئيس هاري ترومان بيان "الاعتراف" عقب إعلان دولة إسرائيل مباشرة في 14 ماي 1948.

في 28 مارس 1949 قامت العلاقات الدبلوماسية بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية ، حين قدّم السفير الأميركي جيمس غروفر ماكدونالد آنذاك أوراق اعتماده للكيان الصهيوني في نفس السنة حيث كان ذلك بداية لعلاقات وثيقة بينهما.

ومنذ إعلان تأسيس الكيان الصهيوني كان كل رئيس أميركي متعاقب على سدة الحكم يؤكّد التزامه بأمن الكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط، كالتزام دولاتي يتعدى البعد الحزبي، بل هو قضية ترتبط ارتباطا وثيقا بالإستراتيجية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة اتجاه المنطقة العربية[2].

[1]- غرانترومللي، "الدعم الامريكي لاسرائيل في زمن الحرب"، تم تفحص الموقع يوم 2024/04/25، على الرابط:
https://2u.pw/1P4KRZd

[2]- "تاريخ الدعم الامريكي الغير مشروط لاسرائيل"، تم تفحص الموقع يوم 2024/04/15، على الرابط:
https://2u.pw/2K5iKFud

- **حق النقض "الفيتو"**

تشكل الهيئات والمؤسسات الدولية مسرحا للدعم الأمريكي للكيان الصهيوني حيث تستغل الولايات المتحدة مكانة كقوى عظمى في دعم اللامشروط للكيان الصهيوني فلا عن كونها سد منيع في وجده كل مساعي التعامل سلبيا مع الكيان الصهيوني خصوصا في الصراع مع الفلسطينين حيث يشكل مجلس الأمن الدولي أكبر مكان لكريس الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني فالفيتو الأمريكي استعمل عشرات المرات للدعم الكيان الصهيوني في مختلف القضايا من الاستيطان إلى الدرائم التي ترتكب اليوم في قطاع غزة.

- **اتفاقات سلام لصالح الكيان الصهيوني.**

رعت الولايات المتحدة المفاوضات العربية الصهيونية أو ما عرف باسم "عملية السلام"، إلا أنها لم تبذل جهدا للضغط على الكيان الصهيوني للقبول بالحقوق العربية، بل ساندتها في جولات المفاوضات كلها، فنتج عن ذلك اتفاقات سلام لصالح الكيان الصهيوني تهمل الحقوق العربية وتمنح الاحتلال مزيدا من السيطرة على الأراضي العربية والفلسطينية.

وتجاهلت الولايات المتحدة الأميركية طريقة الكيان الصهيوني في التعامل مع الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) حتى مع تعارض هذه الطريقة مع السياسة الأميركية المعلنة.

ب- الدعم العسكري

بدأت المساعدات العسكرية الأميركية للكيان الصهيوني عام 1949، لكن التعاون العسكري بينهما بدأ فعليا عام 1952 بتوقيعهما اتفاقا للدعم اللوجستي الثنائي، تلاه اتفاق حول تعاونهما السياسي والأمني.

ومنذ عام 1958 يتلقى الكيان الصهيوني مساعدات أمنية وعسكرية أميركية، وأصبحت هذه المساعدات دائمة بعد حرب 1967، عقب إنهاء فرنسا علاقاتها الأمنية مع الكيان الصهيوني.

وشكلت حرب عام 1973 مرحلة بارزة في الدعم العسكري الأميركي، فقد مدت أميركا الكيان الصهيوني خلال الحرب وبعدها بشتى أنواع الأسلحة من خلال جسر جوي، فساهمت في إعادة بناء القوة العسكرية الصهيونية التي تضررت بفعل الحرب.

ووصلت المساعدات الأميركية ذروتها بعد معاهدة السلام مع مصر عام 1979، وفي عام 1985 اتفق رئيس الوزراء الصهيوني السابق شمعون بيريز ووزير الخارجية الأميركي الأسبق جورج شولتز على منحة سنوية قيمتها 3 مليارات دولار تقدم للكيان الصهيوني معظمها للأمن وشراء المعدات العسكرية.

وقد بلغ حجم المساعدات العسكرية الأميركية للكيان الصهيوني فيما بين عامي 1946 و2023، بحسب التقديرات الأميركية الرسمية، نحو 114.4 مليار دولار، إضافة إلى نحو 9.9 مليارات دولار للدفاع الصاروخي.

وفي عام 2016 وقعت الحكومتان الأميركية والصهيونية مذكرة تفاهم مدتها 10 سنوات بشأن المساعدات العسكرية، وتغطي هذه المذكرة السنوات المالية الممتدّة من 2019 إلى 2028.

ونتيجة للمساعدات العسكرية الأميركية المتواصلة أصبحت القوات المسلحة الصهيونية واحدة من أكثر الجيوش تطورا من الناحية التكنولوجية في العالم، وقد أقر الكونغرس عام 2008 بأن الكيان الصهيوني سيتمكن بهذا التفوق من الإطاحة بأي تهديد تقليدي من أي دولة منفردة، أو من تحالف لعدة دول، أو عدة مجموعات وتنظيمات ليست دولية.

كما ساهمت المساعدات الأميركية في تأسيس صناعة دفاعية محلية صهيونية، أصبحت تصنّف من أكبر مصدري الأسلحة على مستوى العالم، إذ تقوم شركات الدفاع الصهيونية بتصدير ما يقارب 70% من منتجاتها، لدرجة أن الجيش الأميركي قد اشترى عام 2019 معدات صهيونية بقيمة 1.5 مليار دولار، وهو ما يمثل زيادة بمقدار 5 أضعاف عما كان عليه الأمر قبل عقدين من الزمن.

- **تمويل التدفق النقدي**

سمحت الإدارات الأميركية المتعاقبة للكيان الصهيونية باستخدام أموال التمويل العسكري الأجنبي لتمويل مشتريات متعددة السنوات على شكل اعتمادات مسبقة، بدلا من الاضطرار إلى دفع كامل مبالغ هذه المشتريات مقدما.

وتتيح هذه الميزة المعروفة باسم "تمويل التدفق النقدي" للكيان الصهيوني التفاوض على عمليات كبيرة لشراء أسلحة من موردي الدفاع الأميركيين بدفعات على مدى فترة زمنية طويلة، وتأجيل المدفوعات المستحقة، كما تسمح بشراء أنظمة الدفاع الأميركية الرئيسية مثل الطائرات المقاتلة.

ت- الدعم الاقتصادي

حرصت أميركا على دعم الاقتصاد الصهيوني، تحقيقا للمبدأ الثابت لدى الإدارات الأميركية المتعاقبة بضرورة تفوق الكيان الصهيوني المطلق على جيرانها، وبلغ مجمل المساعدات الأميركية الاقتصادية للاحتلال في الفترة الواقعة بين عامي 1946 و2020، بحسب الإحصاءات الرسمية الأميركية، نحو 34.3 مليار دولار.

ولم يقتصر الدعم الأميركي على الدعم الرسمي المقدم من الحكومة، بل تجاوز ذلك إلى تلقي الكيان الصهيوني جملة من المساعدات من قبل المؤسسات والجمعيات الأهلية الأميركية، تصل بحسب بعض التقديرات إلى ما يقارب حجم المساعدات الأميركية الحكومية.

ومع الانتعاش الاقتصادي للكيان الصهيوني في نهاية التسعينيات، لم تُخفّض قيمة المساعدات الإجمالية، بل حُوّلت المساعدات الاقتصادية لصالح المعونة العسكرية، وعززت الولايات المتحدة من برنامج القروض للكيان الصهيوني، وتم تقديم جملة من القروض والمنح الطويلة الأمد، أسهمت في تطوير البنى التحتية مثل الطرق والجسور والكهرباء، وقطاعات الاقتصاد الصهيوني المختلفة.

- **ضمانات القروض**

قدمت الولايات المتحدة ضمانات القروض للكيان الصهيوني منذ عام 1972، وهي شكل من أشكال المساعدة الأميركية غير المباشرة، فهي تُمكّن الكيان الصهيوني من الاقتراض من مصادر تجارية بأسعار فائدة أقل، واستخدم هذا النوع من القروض بداية لسد النقص في المساكن واستيعاب المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي السابق وإثيوبيا.

وفي الفترة الواقعة بين عامي 2000 و2003، قدمت الولايات المتحدة للكيان الصهيوني ضمانات القروض من أجل انتعاشها الاقتصادي في أعقاب الركود، الذي يرجع سببه آنذاك إلى "انتفاضة الأقصى "الانتفاضة الثانية[1].

المطلب الثاني: ما هو متغير في روابط الإستراتجية الأمريكية الصهيونية

يمكن حصرها في النقاط الاتية:

1- -أجندة الانتخابات الرئاسية

يعد دستور سنة 1789 للولايات المتحدة الأمريكية أول دستور يأخذ بالنظام الرئاسي كأسلوب لتسيير شؤون الحكم، الذي يقوم على أساس فردية السلطة التنفيذية، الفصل شبه تام بين السلطات، الانتخاب عن طريق الاقتراع العام غير المباشر[2].

[1]-"الدعم الامريكي لاسرائيلوخججمه"، تم تفحص الموقع يوم: 2014/04/14، على الرابط:
https://2u.pw/2K5iKFud

[2]-حكيم تبينة، "الانتخابات الرئاسية الامريكية"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، المجلد 12، العدد 1(2020)، ص 734.

على الرغم من أن الانتخابات الرئاسية الأميركية تجرى بنظام الاقتراع المباشر عبر إدلاء الناخبين بأصواتهم في مراكز الاقتراع، فإنها مجرد خطوة نحو اختيار الرئيس، ولا تكفي لحسم اسم صاحب المنصب الذي يبقى رهنا بالمجمع الانتخابي.

لذلك، ومن أجل فهم نظام الانتخابات الأميركية يتعين توضيح آلية عمل النظام الانتخابي الأميركي، الذي يختلف عن الكثير من النظم الانتخابية الأبسط، وهو على الشكل الآتي:

- يختار الرئيس الأميركي مرة واحدة كل أربع سنوات، بينما يتم اختيار أعضاء مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان) مرة كل سنتين، وأعضاء مجلس الشيوخ (الغرفة الثانية للبرلمان) مرة كل ست سنوات (تجرى الانتخابات كل سنتين لتجديد ثلث الأعضاء).
- يوم الثامن من نوفمبر، لا يتوجه الأميركيون لاختيار رئيس بلادهم فحسب، لكن لاختيار 435 عضوا في مجلس النواب، و34 عضوا في مجلس الشيوخ، بالإضافة إلى أعضاء عدد من المجالس المحلية تبعا للولاية والمقاطعة والمدينة والمنطقة الانتخابية.وتجرى انتخابات مجلس الشيوخ على ثلاث مراحل، يتم انتخاب 33 من أعضائه في المرحلتين الأولى والثانية، بينما يتم انتخاب 34 عضوا في الثالثة.
- بالرغم من أن انتخابات الرئاسة الأميركية تتم عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر بأن يذهب الناخبون إلى صناديق الاقتراع ويختاروا بين المتنافسين، فإن الأمر لا ينتهي عند هذا الحد.فالمرشح الذي يحصل على أكبر عددٍ من أصوات الناخبين لن يكون بالضرورة الرئيس القادم للبلاد، بل سيظل مصيره رهنا بيد مجموعة تسمى المجمع الانتخابي.
- المجمع الانتخابي هو مجموعة من الأشخاص الذين ترشحهم كل ولاية، ليصبحوا ممثلين لها في فترة الرئاسيات، وتختار بعض الولايات ممثليها بالتصويت الشعبي عبر وضعهم على ورقة الاقتراع، وهناك ولايات أخرى تختارهم خلال المؤتمرات العامة للأحزاب في الولاية، أو يختارهم الكونغرس المحلي لكل ولاية.

- يختلف عدد أعضاء المجمع الانتخابي تبعا لمجموع سكان الولاية، ولكن يمكن اختصار الأمر بالقول إن مندوبي الولاية في المجمع الانتخابي هو مجموع عدد ممثليها في مجلس النواب + 2، وهو العدد المخصص لتمثيل كل ولاية في مجلس الشيوخ، ويخصص عدد الممثلين في مجلس النواب استنادا إلى عدد سكان الولاية
- لكون العاصمة واشنطن -بحسب الدستور الأميركي- غير ممثلة في الكونغرس (البرلمان بغرفتيه)، فإن سكانها يمتلكون حق التصويت في الانتخابات الرئاسية، وقد تم تخصيص ثلاثة مندوبين لتمثيلهم في المجمع الانتخابي.
- وبذا يصبح أعداد مندوبي الولايات في الانتخابات الرئاسية لعام 2016 هو عدد أعضاء مجلس النواب + عدد أعضاء مجلس الشيوخ + مندوبي واشنطن: 435 + 100 + 3 = 538.
- ومن أجل أن يفوز المرشح في الانتخابات عليه أن يحصل على "نصف العدد الكلي للمندوبين +1)، أي في هذه الحالة 270 صوتا.
- ويقوم المندوبون بالتصويت على الرئيس الأميركي القادم وعلى نائبه بواقع صوت واحد لكل منهما.
- في معظم الولايات عندما يفوز المرشح بالتصويت الشعبي، فإنه يحصل على أصوات جميع مندوبي تلك الولاية، فعلى سبيل المثال لو أن الناخبين في إحدى الولايات منحوا 750 ألفا من أصواتهم لصالح المرشح "س"، بينما حصل المرشح "ص" على 500 ألف صوت فقط، فإن جميع مندوبي الولاية سيمنحون أصواتهم للمرشح "س".وتثير هذه النقطة جدلا واسعا حول جدوى التصويت الشعبي، طالما يلعب المجمع الانتخابي الدور الأهم في اختيار الرئيس، غير أن التقاليد الأميركية الموروثة تتمسك بهذه الآلية.
- يستثنى من القاعدة السابقة سكان ولايتي ماين (4 مندوبين) ونبراسكا (5) اللتين توزعان أصوات مندوبيها وفق القوانين المحلية للولايتين، على النحو التالي: يحصل المرشح

الفائز في التصويت الشعبي على صوتين، ومن ثم يمكن للفائز أن يحظى بمزيد من الأصوات المتبقية للمندوبين، بحسب عدد المقاطعات الانتخابية لمرشحي مجلس النواب، وهي (2 في ولاية ماين و3 في ولاية نبراسكا).

- في حال عدم حصول أي من المرشحين للرئاسة على "نسبة النصف + 1"، تُحال أسماء المرشحين الثلاثة الأوفر حظا في تصويت المجمع الانتخابي إلى مجلس النواب للتصويت عليهم.وبواقع صوت واحد لكل ولاية من الخمسين التي تشكل الخارطة الأميركية، وطبقا لهذا التصويت الذي يستند للمادة 12 من الدستور، لا يكون للعاصمة واشنطن أي صوت لأنها غير ممثلة في الكونغرس، بحسب الدستور.
- في حال عدم حصول نائب الرئيس على "نسبة النصف +1"، يحال أمر اختياره إلى مجلس الشيوخ، حيث يُمنح لكل ولاية صوت واحد من أجل اختيار النائب.
- أما إذا لم يستطع مجلس النواب اختيار رئيس للولايات المتحدة قبل حلول موعد التنصيب، وهو 20 يناير/كانون الثاني، يقوم نائب الرئيس بتصريف شؤون البلاد حتى تمام الأمر وفي حال عدم الاستقرار كذلك على اسم نائب الرئيس، توكل مهام الرئيس لرئيس مجلس النواب، لحين حسم منصبي الرئيس ونائبه من جانب الكونغرس.
- بعكس الكثير من الأنظمة الانتخابية في العالم، فإن تنظيم الانتخابات الأميركية ليس مركزيا ولا تموله السلطات الفدرالية للبلاد إلا بقدر ضئيل للغاية، وإن كان يتم بتزامن وتناسق معقول.وترعى كل ولاية تنظيم وتمويل العملية الانتخابية فيها، وهي التي تختار المسؤولين عن فرز الأصوات، بينما تقوم الدوائر الانتخابية بتنظيم عملية الانتخاب وضوابط التصويت وتحديد مراحله ومواعيده المختلفة.
- من أجل منح حرية التصويت لأكبر عدد ممكن من الناخبين، زود النظام الانتخابي الأميركي الراغبين بالاقتراع بفرص عدة لفعل ذلك، منها التصويت الغيابي، وهو أن يقوم المقترع بتقديم طلب رسمي لتزويده ببطاقة الاقتراع الغيابي، والتي سيتم إرسالها له ليقوم

بملئها وإرسالها إلى المجلس الانتخابي لمنطقة سكناه عن طريق البريد أو الرسائل الإلكترونية أو الفاكس، بحسب ما تسمح به قوانين ولايته[1].

- **انتخابات الرئاسة الأمريكية 2024/2020**

تخضع الانتخابات الرئاسية الأمريكية لسنة 2020 لتجاذب وفق استطلاعات الرأي، كما جرت العادة مع كل سابقة انتخابية. فعلى الرغم من أن استطلاعات الرأي العام الأمريكية قبل الانتخابات أشارت إلى أن بايدن سيفوز بما يقارب50٪ ،إلا أن العديد من التحليلات تناولت إمكانية فوز ترامب واستندت إلى مقاربات منها: التقدم السابق لهيلاري كلينتون في استطلاعات الرأي في عام 2016 ،وخسارتها للانتخابات في النهاية، ونجاح ترامب في تحويل خطاب بايدن إلى مجرد رد فعل لكتاباته التي يلقيها، وضعف معدل الخوف من انتشار موجة ثانية من تفشي وباء كورونا بين الناخبين الجمهوريين وأسباب أخرى رجحت أن ترامب لن يغادر البيت الأبيض.

كانت نتيجة الانتخابات صادمة فقد حصل بايدن على 51.3 ٪ من الأصوات الشعبية مقارنة ب 47٪ لترامب، وأظهرت النتيجة النهائية حصول بايدن على 306 أصوات من المجمع الانتخابي، مقابل232 صوت الترامب، وعليه سيتم تفسير وشرح الأسباب الكامنة وراء نتيجة هذه الانتخابات من خلال عوامل القوة لدى بايدن ونقاط ضعف ترامب وما هي الأساليب أو الوسائل التي استخدمت في ذلك[2].

2- مدى تأثير اللوبي الصهيوني

تحظى المصلحة القومية الأمريكية بالصدارة المطلقة في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنه وعلى امتداد الفترة الزمنية الماضية، ولا سيما منذ حرب جوان من عام 1967 ظلت علاقة الولايات المتحدة بـالكيان الصهيوني هي حجر الزاوية في سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية،

[1]- "كيف يعمل النظام الانتخابي الامريكي"، تم تفحص الموقع يوم 2024/04/15، على الرابط: https://2u.pw/eRaM4ZaH

[2]- منى خيري، "التسويق السايسي في الانتخابات الرئاسية: الانتخابات الامريكية نموذجا2020،" **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد 18، (فريل 2023)، ص217.

وأدت المزاوجة بين سياسة الدعم المتواصل وغير المحدود من أمريكا للكيان الصهيوني، وبين السعي لنشر الديمقراطية في أرجاء المنطقة، إلى إلهاب مشاعر السخط في أوساط الرأي العام العربي والإسلامي، وهددت أمن الولايات المتحدة.

يشمل اللوبي الصهيوني الكثير من أصحاب الشركات والمصانع العملاقة في أمريكا وذات رؤوس أموال ضخمة، والذي يزيد عن 34 منظمة يهودية سياسية في الولايات المتحدة تقوم بجهود منفردة ومشتركة من أجل مصالحها في الولايات المتحدة ومصالح الكيان الصهيوني، ولعل أشهرهم على الساحة هي لجنة الشؤون العامة الأمريكية الصهيونية المعروفة اختصارا بـ آيباك وهي أقوى جمعيات الضغط على أعضاء الكونغرس الأمريكي، هدفها تحقيق الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني.

ويتولى عمل اللوبي عدد من الجمعيات والمنظمات والهيئات اليهودية والصهيونية، والتي استفادت واعتمدت على القانون الأمريكي الذي أعطى الحق للجماعات المختلفة بتشكيل مجموعة ضغط بهدف ضمان مصالحها بواسطة استراتيجيات وتكتيكات عدة منها الآتي:

- التأثير المباشر، مثل الاتصال بالسلطتين التنفيذية والتشريعية.
- التأثير غير المباشر،مثل :تعبئة الرأي العام، وخلق اتجاه عام يؤثر في صانعي القرار لإقناعهم بقرار مصلحتهم[1].

أما بخصوص التمويل الذي تقدمه أمريكا للكيان الصهيوني قدر في الحد الأدنى بما يقارب 90 مليار دولار خلال الخمسين سنة الماضية، والموجه أساسا لتقوية الآلة الحربية الصهيونية التي تبيد الفلسطينيين في مرأى ومسمع من العالم ولا أحد يحرك ساكنا، وبناء المستوطنات وتحصينها بأحدث التكنولوجيات الممكنة والمطورة، ولا يكف هذا اللوبي الخطير المتمثل في جماعات الضغط في توجيه

[1]-وليد حسن محمد، "اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الامريكية"، تم تفحص الموقع يوم: 2024/04/28، على الرابط: https://political-encyclopedia.org/library/2189

السياسات الأمريكية، فداخليا يمول حملات الترشح للكونغرس للعديد من النواب بملايين الدولارات وفي نفس الوقت هم الذين ينفدون أجندة اللوبي من خلال التصويت على قرارات تكون في صالحهم وفي صالح الكيان الصهيوني، ويذكر أن أي دولار ينفقه اللوبي للتأثير على نتائج الاقتراع الأمريكية، يحصل بموجبه الكيان الصهيوني بالمقابل على خمسين دولارا كمعونة لتمويل بناء المستوطنات وتسليحها.

أما خارجيا فنعطي مثالا لسيطرة اللوبي على السياسات في أمريكا، بخصوص الحرب على العراق فقد كانت تحت ذريعة توفر صدام على أسلحة دمار شامل، والتي أكتشف لاحقا أنها مجرد أكذوبة حاول من خلالها الصهاينة استئصال قوة إقليمية تهدد بقاءها بأيادي أمريكية من خلال تصويت أزيد من 85 في المائة مقابل 15 في المائة فقط لصالح قرار خوض الحرب على العراق، فخرجت أمريكا بخسائر فادحة تجاوزت 300 مليار دولار وآلاف القتلى في صفوف جنودها، وربح الكيان زوال عدو قوي والذي استفاد منه كثيرا وخصوصا في تشييد أنبوبي نفطي ساهم في خفض فاتورة الكهرباء بنسبة 25 في المائة، ولا يتوانى المسئولون الأمريكيون الموالون للصهيونية في زيارة الاحتلال الصهيوني لتقديم الولاء والطاعة والتصفيق لجرائمهم اليومية وتزكيتها، فلم يحدث يوما أن صوتت أمريكا في مجلس الأمن الدولي على قرار يدين جرائم الكيان الصهيوني، بل العكس تكون بالمرصاد بالفيتو ضد أي قرار تأديبي ضده .

ومن الدلائل أيضا التي تزكي نظرية تحكم اللوبي في مناحي السياسة الأمريكية، نعود لما قبل سنة 2001 بقليل حيث حصلت فوكس نيوز على مستندات سرية من محققين فيدراليين والتي كشف عنها كارل كاميرون تظهر اعتقال 140 جاسوس صهيوني بشأن تحقيق سري تناول التجسس الصهيوني في أمريكا، والغريب أن هذا الحادث لم ينشر في أي جريدة أو وسيلة إعلام إلكترونية، ولم يتطرق إليه أي نائب في الكونغرس أو حتى الرئيس الأمريكي أنذاك، واضح جدا أن اللوبي يسيطر على الإعلام بجميع أنواعه في أمريكا ولديه شبكات متفرعة من المدافعين عن السامية من محامين وأطباء

وإعلاميين وأكاديميين ونقابيين وفصائل طلابية في مختلف الجامعات الأمريكية، فقد تطرقنا في البداية لأستاذين بارزين، فهؤلاء تم طردهما من مناصبهم كأساتذة جامعيين وتبرأت منهما الجامعة ومن كل أعمالهما، فتأثير اللوبي يا سادة لا يترك مجالا إلا وتغلغل فيه، وكل من يعادي السامية يجب عليه أن يدفع الثمن بأي وسيلة كانت[1].

3- قياس استطلاعات الرأي

تمتاز الولايات المتحدة الأمريكية بوجود تاريخ للمؤسسة الإعلامية بشكل أولي من خلال إصدار أول صحيفة في المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية، فشهدت الولايات المتحدة في عام 1824 أول استطلاع سياسي أجرته الجريدة المحلية فيها ريسبيرغ بولاية بنسلفانيا، ولم تصبح الاستطلاعات المستقلة مصدر الوسائل الإعلام في تغطيتها الإخبارية للحملات الانتخابية إلا في الثلاثينات من القرن العشرين، وتجدر الإشارة إلى مركز غالوب للإحصاء الذي أُنشئ في 1935 ،وهي شركة تحليلات واستشارات أمريكية تتخذ من العاصمة واشنطن مقرا لها، فبحلول السبعينات من القرن العشرين كانت مراكز الأخبار في شبكات التلفزيون الأمريكية الثلاثة الرئيسة NBC، CBS، ABCتقدم استطلاعاتها الخاصة حول الانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونجرس الأمريكي[2].

بالرجوع إلى نتائج استطلاعات الرأي العام التي أجْرِيت في فترة الانتخابات الرئاسية الأميركية المرَشحِين على اتخاذ بعض القرارات الخاصة بإدارة حملاتهم، وبَرَز ذلك في انتخابات عام 2008؛ حيث أظهرت نتائج الاستطلاعات المبكِّرة قلق الناخبين من محدودية خبرة المرشح الديمقراطي، باراك أوباما، بقضايا السياسة الخارجية، في الوقت الذي أظهرت فيه قلقًا من كبر سِنِّ المرشح الجمهوري، جون ماكين، وهو ما استجاب له كلا المرشحين بتعيين أوباما لجوزيف بايدن، ذي الخبرة الممتدة

[1]- على الموقع:
https://2u.pw/mL4KRVP

[2]- لارا حسين، "الانتخابات الامريكية لسنة 2020"،**مجلة بحوث الشرق الاوسط**، العدد 83،(2023)، ص 211.

لثلاثين عامًا في الشؤون الخارجية نائبًا له، كما اتجه ماكين لترشيح حاكمة ألاسكا، سارة بالين، لصغر سنها (44 عامًا) نائبًا له، وهي أول امرأة تترشح لهذا المنصب في تاريخ الولايات المتحدة.

وقد أظهرت نتائج انتخابات 2008 صدق التوقعات التي قدَّمتها الاستطلاعات؛ إذ حسم المصوِّتون أمرهم مُبَكِّرين في تأييد المرشح الديمقراطي، بينما تقاسم المرشحان أصوات من حسموا أمرهم متأخرين؛ فأصحاب التأييد المبكر أيدوا الديمقراطي بنسبة 53% والجمهوري بنسبة 46% في النتائج النهائية للانتخابات، وقد كانت هذه النتائج متقاربة إلى حدٍّ كبير مع النسب التي أسفرت عنها استطلاعات الرأي، وجاءت نسب المصوِّتين المتأخرين لتثبيت حجم الكتلتين المبكرتين وليس لمنح أصوات جديدة لأي من المرشحين.

لكن النتائج التي أسفرت عنها انتخابات 2016 سارت في الاتجاه المعاكس تمامًا لتوقعات استطلاعات الرأي التي أجرتها المؤسسات الإعلامية المختلفة؛ الأمر الذي يطرح تساؤلات عديدة تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها.

في بيان لمكانة استطلاعات الرأي العام داخل المجتمع الأميركي، تشير نتائج إحدى الدراسات الميدانية التي نُشرت في واحدة من أهم الدوريات العلمية المتخصصة في الرأي العام في الولايات المتحدة، وهي المجلة الدولية لبحوث الرأي العام، إلى أن معظم المبحوثين يشعرون بأن الاستطلاعات لا تمارس عليهم أي تأثير، ولكنهم يظنون أنها ذات تأثير على الآخرين (في تَمْثِيلٍ عَمَلِيٍّ لنظرية الشخص الثالث الذي تَأَثَّر بالفعل بمحتوى وسائل الإعلام ولكنه لا يكشف عن نفسه)، واستنتج الباحثون من هذه الدراسة أن آراء المبحوثين حول الاستطلاعات ومن يقومون بها قد تأثَّرت بشكل كبير بحالة عدم الثقة في الأداء الإعلامي بشكل عام.

وحدَّدت دراسة أخرى تأثير نشر استطلاعات الرأي العام في مرحلة ما قبل الانتخابات الرئاسية على سلوك المواطنين في التماس المعلومات حول المرشحين للرئاسة، حيث ترتبط عملية صناعة القرار في هذه المرحلة بتجربة التعرض لنتائج الاستطلاعات المنشورة في مواقع الإنترنت المختلفة، وتم التوصل إلى أن التعرض لنتائج الاستطلاعات يُعدُّ عاملًا وسيطًا ذا أهمية بين سلوك التماس

المعلومات كمتغيِّر تابع وقرار اختيار مرشح بعينه كمتغيِّر مستقل، واعتبرت الدراسة أن عمل استطلاعات الرأي في هذا الإطار يُجَسِّد تأثير "عامل عربة السيرك" والذي يظهر بوضوح في فترات الانتخابات عندما يصوِّت الناس للمرشحين الذين يرونهم أقرب للفوز، رغبة منهم في أن يكونوا مع الجانب الفائز.

وقد أثبتت إحدى الدراسات التجريبية التي أُجريت على تأثير التعرض لنتائج استطلاعات الرأي على القرار الانتخابي، عام 1992، أثناء الحملة الرئاسية لبوش الأب وبيل كلينتون، وتمَّ تقسيم الطلاب لمجموعتين استُطلع رأيهم حول نيَّتهم في التصويت لأحد المرشحين، ثم تمَّ تعريض مجموعة واحدة فقط لنتائج الاستطلاعات التي أكدت ارتفاع فرص كلينتون في الفوز، ثم طُلِب منهم إعادة

الإفصاح عن نواياهم مرة أخرى، فكانت النتيجة أن نسبة كبيرة منهم ممن اختارت بوش قبل التعرض لنتائج الاستطلاعات قامت بتغيير رأيها واختارت كلينتون في المرة الثانية.[1]

المبحث الثاني: حالات تأثير الرأي العام على روابط الإستراتجية الصهيونية الأمريكية

المطلب الأول: حالة التدعيم

يمكن حصر حالات تدعيم الرأي العام للروابط الإستراتيجية الصهيونية الأمريكية في ما يلي:

- **قوة الشراكة الأمريكية الإسرائيلية** والتي تظهر من خلال ما يلي:

- الولايات المتحدة والكيان الصهيوني شريكان وصديقان قويان، ويتحد الأمريكيون والصهاينة في الالتزام المشترك بالديمقراطية والازدهار الاقتصادي والأمن الإقليمي.

- ثبات التزام الولايات المتحدة بأمن الكيان الصهيوني وبالاستقرار الإقليمي، ويتضمن قانون تخصيصات السنة المالية 2022 مبلغ مليار دولار إضافي لنظام دفاع القبة الحديدية

[1]- على الموقع:

https://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2017/01/170101071112824.html

الصهيوني، بما يتوافق مع طلب الإدارة. وتدعم الولايات المتحدة بقوة توسيع العلاقات بين الكيان الصهيوني والدول العربية والإسلامية وتعميقها بموجب اتفاقيات إبراهيم.

- اعترافهم بعلاقتهم بأنها عميقة ودائمة وتجمعهم روابط ثنائية قوية، وأمريكا تدعم الكيان الصهيوني في تعزيز العلاقات السلمية مع جيرانها. وتعتقد أن الفلسطينيين والصهاينة على حد سواء يستحقون العيش بأمن وأمان والتمتع بإجراءات متساوية من الحرية والازدهار والديمقراطية.

- إن الولايات المتحدة ملتزمة بشدة بأمن الكيان الصهيوني، ويشمل هذا الالتزام معالجة سلوك إيران المزعزع للاستقرار في المنطقة وعدم السماح لها يوما بامتلاك سلاح نووي[1]

- **التزام الولايات المتحدة بأمن الكيان الصهيوني**

- لا يزال التزام الولايات المتحدة بأمن الكيان الصهيوني صارما وحظي بدعم من الحزبين منذ فترة طويلة، وستواصل الولايات المتحدة والكيان الصهيوني العمل معا لمواجهة مجموعة من التهديدات الإقليمية.

- تطوري الولايات المتحدة الأمريكية نظام القبة الحديدة والتي يعمل على مواجهة التهديدات المتعلق بالمقذوفات والصواريخ التي تطلق على الكيان الصهيوني.

- الالتزام الدائم والمستمر للولايات المتحدة الأمريكية بضمان التفوق العسكري والنوعي وفق ما يقتضيه القانون الأمريكية في الحصول علة موافقة الكونغرس الأمريكي في ذلك.

[1]- محمد عبد العزيز ربيع، **المعونات الامريكية الاسرائيلية**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص 109.

- وقعت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في العام 2016 على مذكرة تفاهم مدتها 10 سنوات وبقيمة 38 مليار دولار بشأن مساعدات الدفاع الخارجية الأمريكية. ويتم دعم الالتزام بأمن الكيان الصهيوني من خلال التعاون الدفاعي ومجموعة متنوعة من التبادلات مع الكيان الصهيوني، بما في ذلك التدريبات العسكرية المشتركة والبحوث وتطوير الأسلحة.

- **روابط اقتصادية وتعليمية قوية**

- تعتبر العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني قوية ومستمرى حيث ترتكز على تجارة ثنائية تصل إلى حوالي 50 مليار دولار من السلع والخدمات سنويا.

- عقدت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في كانون الأول/ديسمبر 2021 الاجتماع السنوي السادس والثلاثين لمجموعة التنمية الاقتصادية المشتركة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، وكان ذلك أول حوار ثنائي بشأن السياسة الاقتصادية بين الطرفين. ويمثل هذا الحوار السنوي شهادة على التعاون الطويل الأمد وتعزيز لاقتصاد البلدين.

- تنسق الولايات المتحدة والكيان الصهيوني التبادلات العلمية من خلال مؤسسة العلوم الثنائية، ومؤسسة البحث والتطوير الزراعي بين الطرفين، ومؤسسة البحث والتطوير الصناعي بين الجانبين. وتسهل هذه المؤسسات التبادل الأكاديمي المهم الذي يستفيد منه التقدم العلمي في كل من الكيان الصهيوني والولايات المتحدة.

- دعمت وزارة الخارجية الأمريكية والحكومة الصهيونية أكثر من 3400 طالب وباحث أمريكي وصهيوني من خلال برنامج فولبرايت، الذي هو برنامج التبادل الدولي الرائد من حكومة الولايات المتحدة. وعزز البرنامج البحث المشترك والمنح الدراسية بين

الأمريكيين والصهاينة، مما ساعد على بناء روابط دائمة وزيادة تبادل المعرفة عبر المؤسسات.

- توفر السفارة الأمريكية في الكيان الصهيوني فرصا للدراسة في الولايات المتحدة للطلاب الصهاينة المتميزين من خلال برنامج التبادل العالمي للطلاب الجامعيين، وبرنامج EducationUSA، وبرنامج فولبرايت للطلاب. وتدعم السفارة أيضا تعلم اللغة الإنكليزية في الكيان الصهيوني من خلال برنامج المنح الصغيرة للوصول إلى اللغة الإنكليزية وبرنامج الزمالة في اللغة الإنكليزية.

- وتدعم السفارة الأمريكية في الكيان الصهيوني البرامج والتبادلات لطلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس والقادة الصاعدين والمهنيين الصهاينة، بما في ذلك من خلال برنامج فولبرايت للباحثين الزائرين وبرنامج الزائر الدولي.[1]

المطلب الثاني: حالة التغيير

في الثاني عشر من أكتوبر 2022، أصدرت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن أولى استراتيجياتها للأمن القومي، بعد أن طرحت قبلها بعدة أشهر توجيها استراتيجيا مؤقتا لحين إصدار هذه الورقة الإستراتيجية الكاملة، وهي الوثيقة التي تعد أهم الوثائق المعبرة عن نهج واشنطن في التعامل مع الأزمات والتحديات والمخاطر والفرص الدولية. وتتأتى الأهمية الكبرى للإستراتيجية الحالية كونها تخط بالأحرف العريضة نهج الولايات المتحدة في التعامل مع النظام الدولي الآخذ في التداعي بسبب الأزمات الدولية التي تجري رحاها سريعا لاسيما العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا والصعود الصيني الكبير وتنامي احتمالات التصعيد لاسيما مع التجديد لفترة ثالثة للرئيس الصيني شي جين بينج، خلال مؤتمر الحزب الشيوعي منتصف أكتوبر 2022.

[1]- على الرابط:
https://2u.pw/HJusFKAt

ترى الإدارة الأمريكية أن دورها ينحصر في مسألتين:

1- مواجهة الأنظمة السلطوية ودعم الديمقراطيات حول العالم وتدشين تحالفات من الدول الصديقة التي تتشارك منظورها العالمي في أهدافها مع الولايات المتحدة.

2- التعاون مع كافة الأطراف الدولية ذات الصلة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك كالأمن الغذائي وأمن الطاقة والتغير المناخي والأمن الصحي.

وبالنظر إلى تحديات البيئة الإستراتيجية، فإن إستراتيجية الأمن القومي حددت جملة من الركائز التي ستساعد الولايات المتحدة في الوصول إلى مبتغها وتحقيق الهدفين الذين حددتهما الإستراتيجية. وقسمت الإستراتيجية هذه الركائز إلى قسمين:

أولاً: ركائز داخلية مثل قاعدتي التصنيع والابتكار ونمط الحياة الأمريكي والنظام الديموقراطي للولايات المتحدة.

ثانياً: ركائز خارجية مثل الجهاز الدبلوماسي الأمريكي والمؤسسة العسكرية ومجتمع الاستخبارات وما إلى ذلك.

بالمقابل مع كفاءة أدوات الحكومة الأمريكية، فإن المطالب الأساسية في هذه الإستراتيجية ليست سهلة المنال. فليس من السهل مطلقا استدعاء حالة تاريخية مع تثبيت كافة العوامل والعناصر التي عاصرت تلك الحالة حتى عصرنا الحالي. فإذا ما سلمنا فرضا إمكانية محو الموجة الثانية من العولمة، فإن المنتفعين من هذه الحالة من الأنظمة السلطوية لن تسلم لذلك بسهولة ويجب أخذهم في الحسبان؛ علما بأن الأنظمة غير الديموقراطية (أوتوقراطية / أوتوقراطية إلى حد ما) في عالم اليوم يتجاوز 43% من دول العالم اليوم وفقا لمؤشر الديمقراطية.

إلا أن المشهد أشد تعقيدا من ذلك، فالدول الديمقراطية نفسها تشهد موجة صعود لليمين المتطرف من داخلها قد تقضي على مكتسباتها التاريخية وتنذر بعودة سريعة لهذه الأنظمة إلى عصر الديكتاتوريات في القرن التاسع عشر وثلاثينات القرن العشرين؛ وهو ما لم يكن بعيدا أبدا في أي وقت من الأوقات. وهذه هي الورقة الحساسة التي يتلاعب بها السلطويون مع الولايات المتحدة سواءا كانوا

من أصدقائها أو أعدائها. فطوال الوقت، تحاول هذه الحكومات استغلال ثغرات داخل القانون الأمريكي للتأثير على صناعة القرار الأمريكي داخل الكونجرس أو حتى البيت الأبيض أو إن أمكن التأثير في مجريات الانتخابات أو التصويت.

انطلاقا من الموقع المتميز للولايات المتحدة داخل النظام الدولي منذ نشأته، فإن الأنظمة الإقليمية عادة ما تتأثر بتغيرات الإستراتيجية الأمريكية. فالإقليم الذي يقع في أولوية الإستراتيجية الأمريكية عادة ما تنتابه تغيرات كثيرة على محمليه الإيجابي والسلبي؛ وهذا ما كان بارزا للعيان في عقدي الثمانينات عندما كانت أمريكا اللاتينية أولوية وفي العقد الأول من الألفية الثالثة عندما كان الشرق الأوسط أولوية.

ناقشت الإستراتيجية القضايا محل الاهتمام في كافة الأقاليم وناقشت قضايا محورية في الأمن الدولي في مناطق الفقر التنموي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك أماكن التهديدات الجيوسياسية الكبرى في القطب الشمالي. لكن كان من اللافت للانتباه مناطق الالتحامات الكبرى في العصر الحالي الإندوباسيفيك وأوروبا والشرق الأوسط.

في السياق ذاته حددت الإستراتيجية منطقة الإندوباسيفيك أولوية أولى ومتقدمة وهو أمر منطقي بالنظر لاستراتيجيات الولايات المتحدة السابقة من عصر أوباما مرورا بترامب. ودعت الاستراتيجية إلى تقوية التحالفات الأمريكية في المنطقة مثل تحالف AUKUS وتحالف QUAD مع الاهتمام بمنصتي الآسيان ASEAN والأبيك APEC كمنصات للحوار حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما صنفت إستراتيجية الأمن القومي العلاقات العابرة للأطلسي أولوية كبرى في ظل الحرب الدائرة في أوكرانيا والنظرة الأمريكية للأمن في أوروبا. وفي حين أن الإستراتيجية حددت أولوية تنشيط التعاون العابر للأطلسي عبر تقوية الاتصالات مع الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع، إلا أنها لم تطرح تفاصيل حول كيفية حل الخلافات مع الاتحاد الأوروبي لاسيما حول عدم التوافق بين قادة الاتحاد والولايات المتحدة حول ملفات شديدة الأهمية مثل زيادة الميزانية العسكرية للدول الأعضاء في

الناتو والاتحاد الأوروبي وكذلك الملف الإيراني والأمن المناخي والخلافات الدائرة بين الاحتياطي الفيدرالي والمركزي الأوروبي حول السياسات النقدية العالمية.

لاحقا، تحدثت الإستراتيجية عن الشرق الأوسط الذي ظل يعاني من توجهات ترتكن إلى سياسات عسكرية الطابع فشلت في النهاية في تحقيق نتائج مستدامة يمكن البناء عليها فيما بعد. وحددت الإستراتيجية أُطرا للتعامل الأمريكي مع منطقة الشرق الأوسط من بينها تعميق التعاون مع الدول التي لا تعارض قواعد النظام الدولي، وتأكيد أن الولايات المتحدة لن تتسامح مع تهديد حرية الملاحة في المذائق والمعابر الإستراتيجية كمضيق هرمز وباب المندب. كما دعت إلى تقليل التوترات وخفض التصعيد وإنهاء النزاعات بالوسائل السلمية. لكن الإستراتيجية أغفلت تمام أزمات شرق أوسطية طاحنة كالأزمة السورية والحرب في اليمن والأزمة الليبية ومضت فقط في استعراض مواقف مبدئية وقيمية[1]

المطلب الثالث: حالة الأولوية

رغم أن الكيان الصهيوني لا يزال يرفض الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية غير أنه يطرح تصورات وشروط لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، عبر رفض التفاهم والتفاوض حول إقامة المنطقة الخالية من هذه الأسلحة، بحجة أن التفاهم سيأتي بعد تحقيق السلام في المنطقة والذي لا يشترط فقط التوقيع على معاهدات سلام مع كل الدول العربية وإيران من ناحية والكيان الصهيوني من ناحية أخرى بل أيضا إقامة تعاون واسع بينها وبين جميع دول المنطقة. ولذلك رفض الكيان الصهيوني منذ مؤتمر مدريد إدراج المشكلة النووية على جدول أعمال المفاوضات بما فيها المفاوضات متعددة الأطراف، ومن الجدير بالذكر أن واشنطن جهزت الكيان الصهيوني بمعظم وسائل حمل وإيصال الأسلحة النووية، وأدى التحالف الإستراتيجي بينهما منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن إلى دعم البرنامج النووي الصهيوني حيث صارت معظم تقنيات المعدات النووية التي يتضمنها المشروع النووي الصهيوني من صنع أميركي. ومع أن واشنطن لم توافق على إعلان الكيان

[1]- أنس القصاص، "استراتيجية الامن القومي الامريكي"، تم تفحص الموقع يوم 2024/04/02، على الرابط: https://2u.pw/QGwuD4wz

الصهيوني دولة نووية فإنها قدمت لها المساعدات الكافية في هذا الشأن مما أدى إلى تطوير قدراتها النووية إلى حد كبير، وفي هذا الصدد أوجد الكونغرس الأميركي لها استثناءات قانونية من الالتزامات والمتطلبات الخاصة بمعاهدة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، حتى صارت واشنطن تعتبر الترسانة النووية الصهيونية جزءا من ترسانتها النووية، إذ تجد واشنطن في امتلاك الكيان الصهيوني للأسلحة النووية دعما لوظيفتها الإستراتيجية في إطار التحالف الذي يضمهما، في حين ترفض واشنطن وبشدة أي نية أو محاولة لأي دولة عربية في امتلاك الأسلحة النووية أو قدرات نووية. في المقابل حقق الكيان الصهيوني تطورا في الإنتاج النووي يمكنه من تصنيع قنبلة نيوترونية وهي نوع من القنابل الهيدروجينية الموجودة لدى الدول النووية الخمس الكبرى، ومن الملفت للنظر أن هذا النوع يستخدم للأغراض القتالية وليس الدفاعية أو الردع، وتحتوي الترسانة النووية الصهيونية على أسلحة صغيرة يمكن أن تستخدم الألغام وقنابل المدافع ورؤوس الصواريخ وقنابل الطائرات وتتراوح قوتها الانفجارية بين 0.5 إلى 2 ، 2.5 إلى 5 أطنان، وعشرة أطنان، إلى جانب قدرات الإيصال والتركيب والنقل، بما يجعل الكيان الصهيوني يقترب في قوته النووية من الصين بل وتتفوق على الهند، وأشارت حيث أن الكيان الصهيوني حدد ما لا يقل عن ثمانين هدفا لتوجيه ضربات نووية إليها، كما يمتلك الكيان الصهيوني الصاروخ (شافيت) القادر على حمل رؤوس نووية ويجري تطويره ليصل مداه إلى أكثر من 5000 كم حسب زعم هذه المصادر وتشير بعض الدراسات إلى أن الكيان الصهيوني يمتلك حاليا 300 قنبلة ورأسا نووية، كما ينتج الكيان الصهيوني في مفاعل ديمونة حوالي 400 كغم بلوتنيوم سنويا تكفي لصناعة ما بين 100 إلى 200 قنبلة نووية، كما تنتج نحو 220 كغم من الليثيوم (6- ديبو. تريد) بما يمكنها من إنتاج ما لا يقل عن 35 قنبلة هيدروجينية[1].

[1]- احمد ثابت، "جواتب الصراع الاسرائيلي"، تم تفحص الموقع يوم 2024/04/04، على الرابط:
https://2u.pw/eIme9Uj

- **الخطر الايراني**

إن المساعي الإيرانية لاقتناء القدرة النووية، سواء من خلال تصنيعها محليا أو من خلال شراء عناصرها من الخارج، تعتبر من الناحية الموضوعية على الأقل انتزاعا للاحتكار الصهيوني للطاقة النووية في منطقة الشرق الأوسط ولهذا فإن أي حديث عن التسلح النووي لإيران سيشكل تهديدا لهذا الاحتكار، إنْ لم يكن تحدياً جديدا للكيان الصهيوني في المنطقة، ومع ذلك فليس هذا هو مصدر الخطر؛ ذلك بأن الكيان الصهيوني عاش لفترة طويلة سياسة تقارب جيوسياسي مع إيران حتى بعد سقوط لشاه . وبات من الأمور المعروفة المساعدات التي قدمته الكيان الصهيوني لإيران في إبان الحرب العراقية - الإيرانية، وذلك باعتبار أنها تصرف اهتمام قوة عربية مهمة عن مجال الصراع العربي - الصهيوني.

لا تزال هذه السياسة الصهيونية الإيرانية قائمة، ويسميها لبعض حلم بن غوريون، نسبة إلى رئيس الحكومة الصهيوني الأول الذي عول كثيراً على التقارب مع إيران كعنصر استراتيجي من عناصر التوازن الذي تحتاج الكيان الصهيوني إليه لمواجهة التهديد العربي .غير أنه إذا اجتمع كلٌ من عنصر التراخي الواضح في الخطر العربي والتصاعد اللفظي للعداء الإيراني المعلن للكيان الصهيوني مع التعاظم المتسارع لقوة إيران التقليدية وغير التقليدية، فإنه يبدو من الطبيعي ألا يسارع هذا الحلم إلى التلاشي فحسب، بل أن يتجلى أيضا التهديد الإيراني كأكبر خطر وجودي يواجهه الكيان الصهيوني.

وهكذا، فإن مصدر التهديد الإيراني لا يعود في حقيقة الأمر إلى التسلح النووي والتسلح غير النووي الإيرانيين الراهنين في حد ذاتهما، بل يعود إلى اجتماعه بعناصر أُخرى مهمة تتعلق بطبيعة النظام السائد في إيران، وبالواقع الجيوسياسي القائم في المنطقة ويقبع في أساس التهديد الإيراني، من وجهة النظر الصهيونية، "قاعدة أيديولوجية متينة من التعصب الديني السلفي"، تجد الكثير من مصادر القوة لتعبِّر عن نفسها من خلالها. فهناك قدرة إيران المالية العالية بوصفها عاملاً اقتصادياً قوياً ناشئاً عن الاحتياطي النفطي الضخم، وهو أمر يتيح لإيران إمكانية توظيف مصادر مالية ضخمة لبناء قوة عسكرية كبيرة، ولتمويل مشاريعها السياسية والعسكرية في المنطقة وفي العالم. ويضاف إلى ذلك

الاحتياطي البشري الهائل، والقدرة العظيمة على مواجهة الضغوط، ناهيك بالموقع الجغرافي الحساس على بوابات الخليج العربي النفطي وفي وسطه محيط من الدول والجموع السكانية الإسلامية التي أُضيف إليها خمس دول إسلامية الأصل، ولدت في إثر تفكك الاتحاد السوفياتي[1].

تعتمد مخاوف الكيان الصهيوني في المدى البعيد بيد أن الخطر الإيراني لا يقتصر من وجهة النظر المذكورة، على الاحتمال النظري في أن تغري القوة النووية زعيما إيرانيا يرغب في" المجد الأبدي " بالقضاء على الكيان الصهيوني مرة واحدة وإلى الأبد بضربة مفاجئة نووية وإنما يتخذ أيضا مظاهر ملموسة آنية ومباشرة .فالإيرانيون هم مزودو حزب الله في لبنان الأساسي بالمال والسلاح، كما أن رجال الحرس الثوري الإيراني يقومون بتدريب رجال حزب الله في لبنان أو يرسلونهم لتلقي تدريبات قتالية في إيران تقوم إيران بتمويل الحركات المقاومة في المنطقة، مثل حماس والجهاد الإسلامي فالتمويل الإيراني للحركات والجماعات التي تقاتل الكيان الصهيوني في حد ذاته خطر استنزاف أكبر من خطر مواجهة نووية مستبعدة بين الكيان الصهيوني وإيران.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لتأثير الرأي العام في روابط الإستراتجية الأمريكية الصهيونية

في محاولة لاستقراء تأثيرات الرأي العام الصهيوني والأمريكي الداخلي على روابط الإستراتجية الأمريكية الصهيونية تظهر لنا ثلاثة سيناريورهات ممكنة بين السيناريو الخطي أو ألاتجاهي، سيناريو إصلاحي متفائل وأخير سيناريو راديكالي تشاؤمي حيث نتطرق إلى سيناريو فيما يلي:

مطلب الأول: سيناريو اتجاهي أو خطي.

يحظى الكيان الصهيوني بإمدادات ودعم أمريكي في عديد المجالات منها المجال المالي الاقتصادي العسكري، السياسي والتعليمي، ما يظهر جليا في دعم أمريكي للكيان الصهيوني في شتى المجالات بصورة مستمرة دون انقطاع ، بناء على عقيدة وتصميم السياسات الأمريكية تجاه الصهاينة كون الولايات المتحدة الأمريكية ترى بان الكيان الصهيوني يقع في وسط عربي إسلامي (الشرق الأوسط)

[1]- عطا القيمري،" الخطر الايراني في الؤية الاسرائيلية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 4، العدد 14،(1993)، ص 2.

وهي منذ نشأتها في صراع مستمر مع عديد القوى المقاومة في منطقة الشرق الأوسط (عربي إسرائيل ثم غربي فلسطيني واليوم مع حركة حماس)، ما يبرز أن الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني هو دعم حيوي للأمن القومي الصهيوني في بيئة إقليمية معادية تعكس مدى حيوية روابط الإستراتجية الأمريكية الصهيونية بالنسبة للجانب الصهيوني في مواجهة التهديدات الأمنية التي رافقت وترافق الكيان الصهيوني منذ إعلان تأسيسه.

في تفصيل الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني يبرز البعد العقدي المتعلقة بالروابط الإستراتجية الصهيونية ومدى محدودية مساهمة الرأي العام لكلا الطرفين في تمتين هذه الروابط حيث تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على دعم الكيان الصهيوني عسكريا بأحدث التقنيات التكنولوجية لضمان تفوقه العسكري في إقليمه المعادي له على الأقل شعبيا وفق حسابات جيواستراتجية متعلقة بالمصالح الأمريكية في فرض هيمنتها في المنطقة العربية، في السياق ذاته يبرز أيضا الدعم السياسي من خلال محاولات فرض تطبيع واتفاقيات سلام مزعومة مع الدول العربية قصد ضمان أمن الكيان الصهيوني من خلال فرض شروط بضغوطات أمريكية على دول المنطقة تساهم في تأمين حدود الكيان الصهيوني إضافة إلى تحقيق عديد المصالح الصهيونية في منطقة الشرق الأوسط سواء في المجال الاقتصادي وحتى الثقافي.

من خلال ما سبق يظهر أن تأثير الرأي في كل من الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية تأثير محدود مقارنة بتأثير البعد العقائدي على روابط الإستراتجية الأمنية الصهيونية الأمريكية والتي تعتمد على مسلمات ومنطلقات راسخة في السياسة الخارجية الأمريكية حيال الكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط والتي تساهم في ديمومة واستمرار الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني على عديد المجالات خصوصا العسكرية، السياسية والاقتصادية فالدعم الأمريكي للكيات الصهيوني دعم حيوي مصلحي يقابل ضمان الكيان الصهيوني مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية.

وفق السيناريو التفاؤلي فإن روابط الإستراتجية الأمنية الصهيونية الأمريكية مبنية على البعد العقدي، المصلحة المتبادلة التي تكرس محدودية تأثير الرأي العام لكلا الطرفين الصهيوني والأمريكي

والذي يتجسد جزء منه في البعد البنائي من خلال خطابات وتصريحات الطبقة السياسية الحاكمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية كما صرح الرئيس الأمريكي الحالي "جو بايدن" بقوله " لو لم تكن إسرائيل موجودة لقمنا بإنشائها ". وفي الاعتقاد الوارد هذا هو السيناريو الأقرب لواقع الدراسة فلو تضعف وتتراجع قوة الولايات المتحدة سيليه أكيد انهيار الكيان الصهيوني في المقابل لن يساهم الرأي العام في كلا الطرفين الصهيوني والأمريكية مهما كان سلبيا في انهيار روابط الإستراتجية الأمنية الصهيونية الأمريكية، فالدعم الأمريكي لن ينقطع عن الكيان الصهيوني بسبب رأي عام كلا الجانبيين مهما كان ايجابيا أو سلبيا.

مطلب الثاني: سيناريو إصلاحي تفاؤلي

يشكل الاهتمام والعلاقات الايجابية بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني موضوع رضا وتفاعل ايجابي لرأي العام الصهيوني الداخلي خصوصا حيال طبقته السياسية والذي يترجم في تصور شعبي عام أن الكيان الصهيوني في منأى عن التهديدات الأمنية والتجاذبات السياسية في منطقة الشرق الأوسط بناءا على ديمومة الدعم الأمريكي في المجال التكنولوجي الذي يكرس التفوق العسكري وفي المجال السياسي الذي يترجم في الهيئات والمؤسسات الدولية ولعل أبرزها الدعم الأمريكي في مجلس الأمن الدولي من خلال حق الفيتو الأمريكي والذي استعمل عشرات المرات من إعلان تأسيس الكيان الصهيوني، التعاون المستمر بين الكيان الصهيوني يبرز رضا رأي عام كلا الطرفين والذي ينعكس بالإيجاب على روابط الإستراتجية الأمنية الصهيونية الأمريكية.

فمن هذا المنطلق فالرأي العام الصهيوني سيدفع ويضغط على الحكومات الصهيونية المتعاقبة للتعامل بايجابية صوب بناء واستمرار علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية في عديد مجالات التعاون بينهما العسكرية، الاقتصادية والسياسية في شقها خصوصا الجيواستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط رغم أننا نلاحظ بان هناك اختلافات كبيرة بين الإدارة الأمريكية والحكومة الصهيونية، حيث نجد الضغط من طرف الرأي العام خاصة الشعبي على الحكومة لقبول آراء وافتراضات الإدارة الأمريكية، ومن جهة أخرى نرى الرأي العام الأمريكي يضغط على الإدارة الأمريكية معارضا الدعم

الأمريكي للحروب التي غاضها الكيان الصهيوني ما يظهر جاليا في عدوان غزة وعملية طوفان الأقصى 2023 فصور الجرائم المروعة في قطاع تشكل نقطة اختلاف بين الرأي العام الصهيوني الداعم لحكومته بشكل كبير وبين الرأي العام الأمريكي المعارض للكيان الصهيوني وفق البعد القيمي المتعلقة بمفاهيم حقوق الإنسان وانتهاك القانون الدولي ما تجلى في ضغط الحكومة الأمريكية تماشيا مع ردود أفعال رأيها العام على الكيان الصهيوني فيما يخص حربه على قطاع غزة والتي بعد عديد الأشهر لم تحقق أي من أهدافها المعلنة على رأسها تحرير الرهائن الصهاينة من يد المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة ومما يزيد من سبل تبني الضغط الأمريكي على الكيان الصهيوني الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة في نوفمبر القادم والتفاعل القائم بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري وعلاقتهما مع اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يزداد تأثيره في زمن الحملات الانتخابية جراء قدراته التموينية المالية والتي يسعى كل طرف من الاستفادة منها حتى أنها يمكن أن تكون مفتاح النجاح أو سبب للفشل.

في الوقت الحالي المتعلق بالانتخابات الرئاسية الأمريكية يزداد تأثير الرأي العام خصوصا الأمريكي على روابط الإستراتجية الأمنية الصهيونية الأمريكية كون المرشحان والحزبان الديمقراطي والجمهوري يأخذون في عين الاعتبار الآراء المبنية على الأبعاد القيمية التي من خلال يسوقون لسياساتهم ومن ثم السعي لربح أصوات الناخبين الأمركيين ومن يمثلونهم في الدوائر الانتخابية والذي في المرحلة الحالية المتعلقة بالحرب على قطاع غزة والجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني فيها يشكل عامل سلبي في روابط الإستراتجية الأمنية الصهيونية الأمريكية لكن هذا التأثير يبقى مؤقتا إلى حين صدور نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية فالمواقف وقت الحملة الانتخابية أقوال مؤقتة وبعد الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية سترجع كما كانت أفعال مؤكدة ومستمر في الدعم اللامحدود من طرف الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الصهيوني رغم المساعي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لربح أصوات الناخبين المسلمين الأمريكيين.

مطلب ثالث: سيناريو تحولي راديكالي تشاؤمي

في هذا السيناريو يبرز البعد القيمي والذي حسب الحاصل من أحداث في الشرق الأوسط والمتعلقة بالحرب على قطاع غزة وما يرتكب من جرائم صهيونية حيث يرى الرأي العام الصهيوني بان الحكومة الصهيونية متماسكة لمواقفها، ضنا منهم أن الإدارة الأمريكية يمكن أن تتخلى عن القيام بالدعم الكيان الصهيوني وذلك لان الشارع الأمريكي وخاصة أن من كان له شكوك في القضية الفلسطينية أصبح له تأكيد أو على الأقل اعتقاد أن الجيش الصهيوني في مهمة إبادة جماعية للشعب الفلسطيني في خرق صارخ لكل العراف الدولية وللقانون الدولي الإنساني.

في المقابل فإن الضغط المتزايد في الشارع الأمريكي سيكون تأثيره قوي جدا على الإدارة الأمريكية وبذلك يصبح اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية ضعيف من ناحية قدرته على التأثير، لان مصداقية البعد القيمي المتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان ووجوب احترام القانون الدولي والذي تتبناه تقريبا كل الإدارات الأمريكية المتعاقبة يتلاشى شيئا فشيئا من الداخل ومن الخارج بصفة خاصة في إدارة الرئيس الأمريكي الحالي "جو بايدن"، وذلك نتيجة انقلاب هذه الإدارة عن المعايير الإنسانية التي طالما نادت لأجلها.

فالموقف العالمي والرأي العام العالمي كله تقريبا أصبح ضد أمريكا، ضف إلى ذلك يأس الديمقراطيين من مساندة اللوبي الصهيوني بالمال والإعلام في أمريكا، وعليه سنرى هناك تشاؤم في الرأي العام الأمريكي والصهيوني حول العلاقات بينهما ستكون من أسوء الأوقات منذ إعلان تأسيس الكيان الصهيوني، نتيجة إتباع كل من الإدارة الأمريكية والحكومة الصهيونية لمصالحهم الخاصة وعدم مراعاة البعد القيمي المتعلق كما سبق ذكر بحقوق الإنسان واحترام المواثيق والقوانين الدولية.

هذا كله يؤدي لانهيار روابط علاقات التعاون المستمر واللامشروط والمألوف سابقا، مما يؤثر على المصالح الصهيونية خاصة في المسائل الأمنية، لان منطقة الشرق الأوسط تشهد تطور عسكري رهيب من إيران وتركيا، وكذلك سعي العرب إلى القوة لان الرأي العام العربي والإسلامي معادي

للكيان الصهيوني، فمن الممكن أن تنهار إسرائيل بدون دعم أمريكي حسب هذا السيناريو التشاؤمي التحولي.

خاتمة الفصل:

نستنتج من هذا الفصل أن الولايات المتحدة والكيان الصهيوني شريكان وصديقان قويان، ويتحد الأمريكيون والصهاينة في الالتزام المشترك بالديمقراطية والازدهار الاقتصادي والأمن الإقليمي، ويقيمان فيما بينهما علاقات عميقة ودائمة وتجمعهم روابط ثنائية قوية، وتتجلى من خلال دعم الكيان الصهيوني في تعزيز العلاقات السلمية مع جيرانها الغير مشروط وما الرأي العام إلا عنصر من بين مجموع العناصر الذي قد يؤثر سلبا أو إيجابا حسب السياق الزمني والظروف السياسية والأمنية في الروابط الإستراتجية الأمنية الصهيونية الأمريكية.

خاتـــــــمة

خاتمة

نستخلص من فصول هذه الدراسة ومباحثها التي عالجت الموضوع في جملة من المحاور المتعلقة بالإجابة عن أسئلة المشكلة البحثية، وبفروضها العلمية، وبمفاهيمها الأساسية وسياق الرأي العام الامريكي ودوره في التأثير على روابط الاستراتيجية لامريكية الصهيونية، فقد إعتمدت الدراسة على توظيف مختلف المفاهيم والمصطلحات والأطر النظرية ذات الصلة بموضوع الرأي العام تعريفا وتحديدا وتمايزا عن المفاهيم الأخرى القريبة منه بهدف وضع خلفية نظرية تسمح بتعريف وتحديد المفاهيم بدقة في سياق التحولات الكبرى التي تركت آثارها على محتوى ومضامين هذه المفاهيم .

وفي خاتمة هذه الدراسة تم التوصل إلى استنتاجات ونتائج التي تساعدنا على الإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا:

- استهدفت الدراسة التعرف على أبعاد وماهية الدور العام الذي قام به الراي العام والمصالح الصهيونية داخل مراكز صنع القرار في السياسة الأمريكية والتي شكلت قوة استطاع الكيان الصهيوني أن يجمع كل التنظيمات اليهودية داخل الولايات المتحدة والتي تجمع بينها– على المستوى النظري -خصائص بنيوية ووظيفية مشتركة، إلا أنه وعلى صعيد الممارسة العملية تفرق بينهما الأهداف والغايات والوسائل والآليات وتحكم علاقاتها قواعد التنافس وأحيانا الصراع.
- ساعد نظام الانتخابات الأمريكي على أن يلعب الأيباك- كجماعة ضغط- دورا ملحوظا في الانتخابات بسبب تمركز اليهود في كبرى الولايات الأمريكية (نيويورك.كاليفورنيا.فلوريدا).
- استطاعت" أيباك "أن تؤثر في مؤسسات الرأي العام والأجهزة الإعلامية ،إضافة إلى تغلغلها الواضح في مختلف المؤسسات العلمية والجامعية وكذا مراكز الأبحاث والدراسات المتميزة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت بمثابة خزان للمعلومات وللأفكار التي تخص قضايا الشرق الأوسط خصوصا يتزود من خلالها المشرع في الكونجرس الأمريكي وجميع صناع القرار في المؤسسات التنفيذية الأخرى، كل ذلك من أجل إعطاء الدعم والتأييد لإسرائيل

، وإقناع الرأي العام والساسة والزعماء الأمريكيين بالسياسات الإسرائيلية المنتهجة في فلسطين والتي مارست خلالها كل أشكال العنف والتقتيل والترحيل والإبادة والاستيطان داخل الأراضي الفلسطينية مبررة ذلك بذريعة الدفاع عن النفس والضرورات الأمنية.

- تمثل استطلاعات الرأي تمثل آلية بحثية مهمة لقياس وتحليل اتجاهات الجمهور العام حول قضية معينة، شريطة اتخاذ جملة محاذير مرتبطة بالأجوبة المقدَّمة من قبل المبحوثين وعدم السقوط في النزعات التعميمية.
- إسرائيل هي أكبر مستفيد من مجموعة المساعدات الاقتصادية والعسكرية المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، وكانت أكبر متلقي سنوي من 1976 إلى غاية2003 .
- رغم كون اسرائيل دولة صغيرة نسبيا في منطقة جيوستراتيجية عظيمة الأهمية و باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى، إلا أنه لا توجد دولة تتطابق مصالحها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية مثل إسرائيل.
- هناك دوافع مشتركة بين كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وهي إقامة علاقات استراتيجية تطورت باستمرار إلى الأفضل.
- بالرغم من تعدد الخلافات بين الدولتين إلا أن العلاقات بين أمريكا واسرائيل هي علاقة وثيقة، وكما يقول الباحثون فإن الدعم الأمريكي تجلى منذ إعلان دولة إسرائيل حتى وقتنا الحاضر، وهذا يؤكد القول بأن هناك ترابط عضويا بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر:

أولا: القواميس

1- ابن منظور. **لسان العرب** . لبنان: دار الفكر للنشر والنوزيع، 2016.

2- الرازي، محمد بن ابي بكر. **معجم مختار الصحاح** . لبنان: دار صادر، 2008.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- إبراهيم، إسماعيل. **فن المقال الصحفي، الأسس النظرية والتطبيقات العملية** . القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2001.

2- أبو سيف عاطف. **علاقات اسرائيل الدولية، السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات**. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدارسات الإسرائيلية مؤسسةالأيام، 2014.

3- أبوعامر، علاء .**العلاقات الدولية الظاهرة والعلم الدبلوماسية والإستراتيجية**. عمان: دار الشروق والتوزيع، 2004.

4- البشرى، محمد الأمين .**الأمن ا لعربي المقومات والمعوقات.**الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000.

5- القصبي، عبد الغفار رشاد . **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات** .القاهرة: دار الأصدقاء للطباعة، 2004.

6- باسيفيتش، أندرو. **الإمبراطورية الأمريكية**.بيروت :الدار العربية للعلوم، 2004.

7- بترس، جيمس. **أسطورة إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية**. ترجمة : حسن البستاني. بيروت : الدار الغربية للعلوم ناشرون، 2007 .

8- بطيخ، رمضان .**تزايد دور السلطة التنفيذية وأثره على الديمقراطية** .مصر: دار النهضة العربية، 1993.

9- بكزادة، محمد غالب . **الأمن وادارة أمن المؤتمرات**.قاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000.

10- تيشوري، عبد الرحمن . **النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة**. مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية، القسم 2008 .

11- حيدر، رندة. **العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،د س ن.

12- ربيع، حامد .**مقدمة في نظرية الرأي العام** .القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ،2007.

13- سعيد، محمود شاكر. و الحرفش، خالد عبد العزيز . **مفاهيم أمنية** .الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2010.

14- سكري، رفيق .**الرأي العام بين القوة الناعمة والقوة الخشنة**.لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2012.

15- طاهر ،علاء . **حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائلي**. باريس : الصلاح للدراسات الإستراتيجية والإنتاج العلمي.

16- عبد العزيز، ربيع محمد. **المعونات الامريكية الاسرائيلية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

17- كسنجر، هنري. **هل تحتاج أمريكا إلى سياسةخارجية**.بيروت: دارالكتاب اللبناني, 2003.

18- مجاهد،جمال .**الرأي العام و قياسه** .الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2010 .

19- ناي، جوزيف . **مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيقالبجيرمي**. الرياض: مكتبة العبيكان، 2002 .

ثانيا: المجلات العلمية

1- السعيد ،ملاح . "الرأي العام والسياسة العامة: قراءة في طبيعة العلاقة"، مجلة البحوث السياسية والادارية، العدد 12 (2020)، ص198.

2- العايب، خيرالدين . "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 115 (2004)،ص 59.

3- العبدي خيرة وتومي أم الخير . " سياسات الجديدة وصناعة الرأي العام "، مجلة افاق العلمية، المجلد 12،العدد 5 (2020)،ص 223.

4- القيمري،عطا ." الخطر الايراني في الرؤية الاسرائيلية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 4،العدد 14،(1993)،ص 2.

5- تبينة، حكيم . "الانتخابات الرئاسية الامريكية"، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 12،العدد 1(2020)،ص 734.

6- برد، رتيبة . "السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط"، مجلة دفاتر في المتوسط، العدد 15(2016)،ص 541.

7- تمار، يوسف."طرق حشد الرأي العام وأهميته"، مجلة مصداقية، العدد 1(2023)، ص 11.

8- حامد، خالد ." الرأي العام وحرية التعبير " ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 1(2013)، ص 24.

9- خيري، منى . "التسويق السايسي في الانتخابات الرئاسية: الانتخابات الامريكية نموذجا2020 ،" مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 18، (فريل 2023)،ص217.

10- حسين،لارا . "الانتخابات الامريكية لسنة 2020"، مجلة بحوث الشرق الاوسط، العدد 83،(2023)،ص 211.

11- حمزاوي، جويدة. "الثابت والمتغير في الساسة الخارجية الامركيية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد 1(2021)، ص 6.

12- خليل كاظم، صفاء . "البرنامج النووي الإسرائيلي، الدوافع، الاتجاهات، المضامين والسيناريوهات المستقبلية"، مجلة جامعة جيهان- أربيل العلمية،المجلد 1، العدد 01(2017)، ص 57.

13- رتمان، وليلمز . "السياسة الأمريكية الجديدة في منطقة المغرب العربي"،مؤسسة المنشورات العسكرية، الجزائر، العدد 444، (2000)،ص 23.

14- ريغي خديجة وفلاق صالح . "الشبكات الاجتماعية ودورها في تشكيل الرأي العام"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية،المجلد 7،العدد 1، (مارس 2022)،ص 789.

15- زنوحي محمد الأمين ورايس ابتسام . "الرأي العام الافتراضي والسياسات العامة في الجزائر"،المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، المجلد 9،العدد 2، (2022)،ص 12.

16- سويلم، حسام . "الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 65، (أكتوبر 2002)،ص 12.

17- شكالي، عمر فاتح. "تاثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الامريكية"، مجلة قضايا معرفية،العدد 1،(2020)،ص 5.

18- عبد الجواد، جمال . "العلاقات الإسرائيلية–الأمريكية" 1982 – 1948 ،مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد (24 جانفي 2007)،ص 19.

19- عريق، لطيفة. "قراءة في نظريات الاعلام المفسرة لتشكيل الرأي العام"، مجلة المجتمع والرياضة، المجلد 1،العدد 2، (2018)،ص 69.

20- عشاش، نورين . "استطلاعات الرأي العام في المجتمع بين التصديق والتشكيك"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 9،العدد 3، (2018)،ص 12.

21- فلاك نور الدين وفخري سعيدهند . "الاداءات الاعلامية للوبي الصهيوني ودورها في تكريس خطاب الكراهية لدى الرأي العام الامريكي"، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، المجلد 18،العدد (2022)،ص 14.

22- قوعيش، جمال الدين . "الاعلام الامني ودوره في تكوين الرأي العام" ،مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 5، (فيفري 2014)،ص 60.ص 61.

23- كالينيكوس، أليكس. "الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية"، مجلة انترناشيونال سوليااليزم، العدد197 (2002)، ص 8.

24- لبيض، ليندة ." تكنولوجيا الاتصال وصناع الراي العام الالكتروني"، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، المجلد 16، العدد1، (2022)، ص 386.

ثالثا: مذكرات تخرج

1- الفاعوري، أحمد عواد نويران . التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم لسياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2011.

2- القطاروي، خالد جميل عبد الوهاب . التحولات في بنية النظام الدولي وأثرها على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2014.

3- بن محي الدين، علجية . العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية: المجال الأمني والعسكري أنموذجا، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة تيزيوزو،الجزائر، 2016.

4- حروز،سامية. دور اللوبي الإسرائيلي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم، جامعة قاصدي مرباح، قسم العلوم السياسية،2016.

5- عز الدين، مسعود .**الرأي العام في النظام السياسي الاسلامي والنظام الديمقراطي الغربي،** اطروحة دكتوراه في العلوم الاسلامية. جامعة باتنة: كلية العلوم الاسلامية، 2009.

6- مالك، فضيلة .**محددات الاستراتيجية الامنية الاسرائيلية،** مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017.

7- محمد جبر، دينا .**الإستراتيجية النووية الإسرائيلية الثوابت والمتغيرات**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ب س ن .

رابعا: تقارير

1- مصطفى، مهند. **مشهد العلاقات الخارجية الاسرائيلية.** تقرير : مدارالإستراتيجي2016، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2016 .

خامسا: المواقع الإلكترونية

1- احمد، كريم . "نظام انتخاب الرئيس في الولايات المتحدة الامريكية"،على الرابط:

https://www.mfnca.gov.ae/ar/media/altamkin-newslette

2- أحمد، مراد. "كيف يعمل النظام الانتخابي الامريكي"،على الرابط:

https://2u.pw/eRaM4ZaH

3- أيمن، منير. "الدعم الأميركي لإسرائيل. حجمه وأهدافه ومجالاته"، على الرابط :

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/10/25

4- القصاص،أنس. "استراتيجية الامن القومي الامريكي"، على الرابط:

https://2u.pw/QGwuD4wz

5- النجاي، بشير . "مستقبل تأثير الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية على الأمن العربي الراهن"، على الرابط:

www.ahewar.org/s.asp?aid=578455&r=0&u=&i=o&q

6- ثابت،احمد. "جوانب الصراع الاسرائيلي"،على الرابط:

https://2u.pw/eIme9Uj

7- سويلم،حسام . "الاهداف القومية والاسرائيلية واستراتيجية تنفيذها"، على الرابط:

www. aljazeera.net/knowledgefate/opinions/2004L10/3

8- غرانت، روملي ."الدعم الامريكي لاسرائيل في زمن الحرب"، على الرابط:

https://2u.pw/1P4KRZd

9- فؤاد ،عماد . "الهمينة الامريكية"، على الرابط:

https://www.elwatannews.com/news/details/7222450

10- عبد السلام، رزاق ." اتجاهات الرأي العام الامريكي تجاه اسرائيل: من التوافق الى الانقسام"، على الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/article/5191

11- عبد العزيز،الحاج عماد . "عندما يصبح الرأي العام الفلسطيني ألعوبة في يد الصهاينة"، على الرابط :

https://www.aljazeera.net

12- محمود، أحمد.تاريخ الدعم الامريكي الغير مشروط لاسرائيل"، على الرابط:

https://2u.pw/2K5iKFud

13- مصطفى، محمود.الدعم الامريكي لاسرائيل وحجمه"، على الرابط:

https://2u.pw/2K5iKFud

14- وليد ، حسن محمد . "اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الامريكية"، على الرابط:

https://political-encyclopedia.org/library/2189

15- على الموقع :

https://2u.pw/mL4KRVP

16- على الموقع:

https://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2017/01/170101071114.html

17- على الرابط:

https://2u.pw/HJusFKAt

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

اهداء

خطة الدراسة

مقدمة.....9-16

الفصل الأول: إطار مفاهيمي للدراسة 17-18

المبحث الأول: ماهية الرأي العام **19**

المطلب الأول: تعريف الرأي العام **19-23**

المطلب الثاني: تصنيفات وخصائص الرأي العام.....**24-26**

المطلب الثالث: أهمية ووظائف الرأي العام.....**27-29**

المبحث الثاني: الرأي العام الأمريكي.....**30**

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في اتجاهات الرأي العام الأمريكي.....**30-33**

المطلب الثاني:الانتخابات الرئاسية في الرأي العام الأمريكي.....**33-36**

المطلب الثالث: الرأي العام الأمريكي اتجاه الكيان الصهيوني.....**36-39**

المبحث الثالث: الرأي العام الصهيوني.....**40**

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في الرأي العام الصهيوني.....**40-42**

المطلب الثاني: الرأي العام الصهيوني اتجاه الصراع مع الفلسطينيين.....**42-45**

المطلب الثالث: الرأي العام الصهيوني اتجاه أمريكا **46-48**

الفصل الثاني: الإستراتجية الأمنية الأمريكية الصهيونية.....52

المبحث الأول: الإستراتجية الأمنية الأمريكية **52**

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمنية: دراسة في المفهوم.....**52-54**

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة في ظل الظروف الدولية الجديدة.....**54-59**

المطلب الثالث:الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر2001 .....**62-59**

المبحث الثاني: الإستراتجية الأمنية الصهيونية **63**

المطلب الاول: مرتكزات المقاربة الإسرائيلية للأمن.....**65-63**

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تطور المقاربة الأمنية الإسرائيلية.....**69-65**

المطلب الثالث : أهداف الأمن الإسرائيلي واستراتيجية تنفيذه.....**73-69**

المبحث الثالث: روابط الإستراتجية الأمنية الأمريكية الصهيونية **74**

المطلب الاول: علاقة اسرائيل مع الولايات المتحدة الامريكية.....**77-74**

المطلب الثاني: مرتكزات العلاقة الأمريكية-الإسرائيلية وبعدها الاستراتيجي.....**78-77**

المطلب الثالث:مجالات التعاون الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي.....**81-78**

الفصل الثالث: الرأي العام وروابط الإستراتجية الأمريكية الصهيونية 84

المبحث الأول: الثابت والمتغير في روابط الإستراتجية الأمريكية الصهيونية **85**

المطلب الأول: الثابت في روابط الإستراتجية الأمريكية الصهيونية **91-85**

المطلب الثاني: المتغير في روابط الإستراتجية الأمريكية الصهيونية..... **100-92**

المبحث الثاني: حالات تأثير الرأي العام على روابط الإستراتجية الصهيونية الأمريكية.....**100**

المطلب الأول: حالة التدعيم.....**102-100**

المطلب الثاني: حالة التغيير **105-103**

المطلب الثالث: حالة الأولوية.....**108-106**

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لتأثير الرأي العام في روابط الإستراتجية الأمريكية الصهيونية **109**

مطلب الأول: سيناريو اتجاهي أو خطي..... **110-109**

مطلب الثاني: سيناريو إصلاحي تفاؤلي.....**112-110**

مطلب ثالث: سيناريو تحولي راديكالي تشاؤمي.....**112**

خاتمة.....116-115

فهرس المحتويات

قائمة المراجع..... **124-118**

فهرس المحتويات..... **128-126**

ملخص..... **130**

ABSTRACT **131**

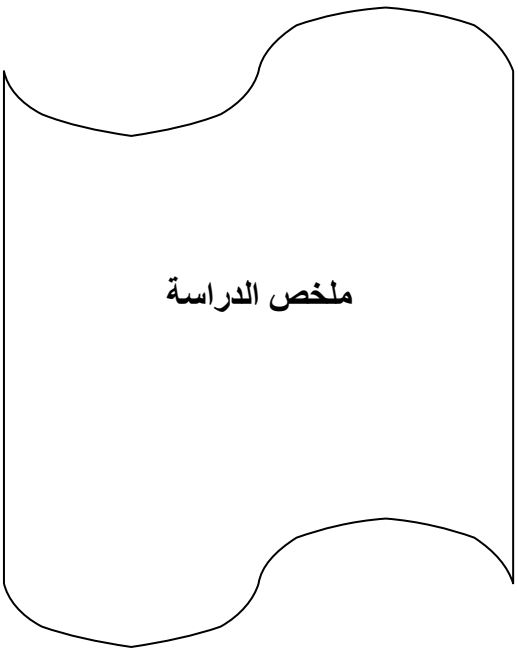
ملخص الدراسة

ملخص:

يعد الرأي العام مفهوم دينامي يقتضي منظورا تطوريا حتى يجري الوقوف على المحطات والتمظهرات التي طبعت هذا الرأي العام داخل منظور ليبرالي في بلد كالولايات المتحدة الأميركية، وأن الدعم الأميركي لإسرائيل لم يكن قطُّ معطى ثابتًا ولم يستقر على حال، فقد شهدت حلًا جذريا جراء تنامي معدلات الانقسام بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري واختيار المجموعات الديمغرافية، مع توضيح الآثار التي قد تترتب على هذا التغيير.

والعلاقة بين الرأي العام الأميركي وإسرائيل ليست بالعلاقة الثابتة فهي متغيرة، انتقلت من مستوى لتوافق إلى مستوى الانقسام بمعنى أن إسرائيل التي كانت تتمتع في وقت ما بدعم قوي من الحزبين في الولايات المتحدة، أصبحت الآن قضية حزبية بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

الكلمات المفتاحية:

الرأي العام، الروابط، الإستراتيجية، أمريكا، الكيان الصهيوني.

Abstract :

Public opinion is a dynamic concept that requires an evolutionary perspective so that the stations and manifestations that have shaped this public opinion can be seen within a liberal perspective in a country such as the United States of America, and that American support for Israel has never been static and has not been stable. It has been radically resolved by the growing rates of division between the democratic and the Republican parties and the selection of demographic groups, while clarifying the implications of this change.

The relationship between American public opinion and Israel is not static and is changing, moving from a level of consensus to a level of division in the sense that Israel, once strongly supported by both parties in the United States, is now a party issue between the Democratic and Republican parties.

Keywords:

Public opinion, relations, strategy, America, Israel.